البصائر النصيرية

فى علم المنطق

تصنيف الشيخ الإمام القاضى الزاهد زين الدين

عمر بن سهلان الساوى

تحقيق العلامة

المرحوم الشيخ محمد عبده

يطلب من

مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده

بميدان الأزهر - ت ٩٠٦٥٨

البصائر النصيرية

فى علم المنطق

تصنيف الشيخ الامام القاضى الزاهد زين الدين
عمر بن سهلان الساوى

بتحقيق العلامة المرحوم الشيخ محمد عبده

وعنى بتصحيحه

عبد الله إسماعيل الصاوى

قرر مجلس إدارة الأزهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ أن
يكون كتاب البصائر النصيرية بتعاليقه من كتب
المنطق التى تدرس فى الجامع الأزهر الشريف

يطلب من مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده
بميدان الأزهر بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه فوالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا فى بيروت مدة اقامتى بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتابا فى المنطق يسمى البصائر النصيرية للامام القاضى الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى فنظرت فيه فاذا هو حاو مع اختصاره لما لم تحوه المطولات التى بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التى لاتليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ماتجده فى المطالع وشروحها وسلم العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهده فيما وقفت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن فى طبقته من علماء هذا العلم فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندى كغيرها من الكتب إلى أن حملنى النظر فيما يحتاج اليه طلبة العلم فى الجامع الأزهر من الكتب التى تليق بالمتوسطين منهم على إعادة النظر فى الكتاب فقرأته كلمة كلمة فزادت قيمته فى نفسى وعلت منزلته من رأيى فعرضته على حضرة مولانا الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر ومن حضر من أعضاء مجلس الادارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل مايهدى إلى الجامع الازهر الشريف ليكون من الكتب التى تقرر دراستها فيه على أن الكتاب وان كان جزل العبارة صحيح البيان الا أن فيه ألفاظا وعبارات ومسائل اعتمد فى الاتيان بها على ما كان عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهى اليوم تحتاج إلى شىء من الشرح والايضاح فاستخرت الله تعالى فى وضع بعض تعليق على مارأيته محتاجا الى ذلك وأسأل الله أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

فقد كانت دواعي الهمة ومبادى العزيمة تتقاضانى(١) الانتهاض للتقرب الى مجلس مولانا الاجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام بهاء الدولة كافى الملك عين خراسان أبى القاسم محمود بن ابى توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر ونفاذ الامر بجمع كتاب فى بعض العلوم الحقيقية وإهداء افضل ماتناله قوى البشر وتنتهى اليه غايات القُدَر(٢) الى أفضل أكابر العالم وأجل من تسموا اليه اعناق العزائم فينكث قوى العزم ويحل عرى الاجماع(٣) الجزم قصور باعى وضيق خطوى عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلمية لم يملك(٤) زمامها ولم يحدر لثامها ولم تسبر اغوارها ولم تستبن ظلها وانوارها والتقرب الى المستغنى عن جدوى القرب يشوه وجه الادب الا اذا تداركه الاذن بالتحسين وتلقاه الرضى بحلى التزيين فلا جرم صرفنى الحزم عن امضاء ماشارفه العزم متطلعا لتأشير(٥) الاذن الصادر عن حضرته الشريفة وسدته المنيفة الى ان اتصل بالخادم امره العالى بتحرير كتاب فى المنطق

---

١) تتقاضانى أى تطالب منى والانتهاض إلى الشىء والنهوض والحركة اليه بمعنى
٢) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى أفضل متعلق باهداء ٣) الاجماع الجزم العزم الذى لاتردد معه وحل عراه نقض العزيمة والرجوع عن القصد
٤) لم يملك الخ أفعال مبنية للمجهول إلا تستبن ظلها فانه للفاعل ٥) لتأشير الاذن الخ المشهور فى كلمة تأشير على ألسنة العامة أن معناها وضع الاشارة والاشارة عندهم الرأى فى اللفظ الموجز فيقال أشر على الورق أى أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الاشارة وكل هذه الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامية لايعرف لها أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بان يفسر تأشير الاذن بوضع إشارة الاذن فانه على عبارته يبعد ذلك والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الاسنان ويستعمل اسما لشوكتى ساقى الجرادة والتأشير والمئشار عقدة فى رأس ذنبها كالمخلبين وهما الاشرتان والتأشيرة ماتعض به الجرادة وكل ماللاسم من المعانى يعطى مايقوى معنى التحديد والتشحيذ فتأشير الاذن الصادر هو تحديد العزم وتشحيذه الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل

وهذا التخريج أيضا بعيد وغير محتمل، وصواب كلام المؤلف متطلعا لتباشير الاذن

لا يرده الاختصار الى مضيق الاخلال، ولا ينهيه التطويل الى متسع الاملال فانتدبت لامتثال مرسومه (١) قوى العزيمة نافذ الصريمة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصرا على إبانة طريقي اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه الغلط فيهما دون الجدل والخطابة والشعر التي هي عن إفادة اليقين المحض بمعزل وسميته (البصائر النصيرية) تفاؤلا بيمن ألقابه وتوصلا اليه بأسبابه (٢) ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره فى كتب المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما أجملوه وتنبيها على مواضع غلط بهم المتعلم التفطن لها عساها ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان فى أن يعصمنا من الزلل والخلل فى القول والعمل وهذا حين ما افتتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين احدهما فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر فى موضوعه

الفصل الأول

(فى ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان فى مبدإ الفطرة خال عن تحقق الأشياء وقد اعطى آلات لا تعينه فى ذلك وهى الحواس الظاهرة والباطنة فاذا احس بأمور جزئية تنبه لمشاركات بينها ومباينات ينتزع منها عقائد اولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل ان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية وان الجسم الواحد لا يكون فى مكانين فى آن واحد وعقائد أخر مساوية لهذه فى القوة كالحكم بأن كل موجود مشار اليه والى جهته وان

---

١) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريمة بمعنى العزيمة ٢) كان الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه كان شيأ من ناحيته فيترصل اليه باسباب وصلة هى له ومنه وهى الكتاب نفسه

الأجسام إما لا تتناهى او تنتهى الى فضاء ممدود لا يتناهى لكنها كاذبة يستبان(١) كذبها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد وقد يتردد فى أمور يعد ادراك المحسات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم فى بعضها سبيلا وقد يجزم فى بعضها بتصرف فى هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطأ ولا يشذ عن حكمنا هذا الا من ايد بحدس صائب وقوة إلهية تريه الاشياء كما هى وتغنيه عن الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للأكثر فى مبدإ الامر الى حق وباطل وتصرفاتهم فيها الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى إعداد قانون صناعى عاصم للذهن عن الزلل مميز لصواب الرأى عن الخطأ فى العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته ، وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطأ فى العقائد للتوصل بها الى السعادة الأبدية لأن سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل فى ان يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته واما الخير فللعمل به ، وقد تواترت شهادة العقول والشرائع على ان الوصول الى السعادة الأبدية بهما واذا كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعتريها الزيغ والعدول عن نهج السداد فى السلوك الفكرى على الاكثر فربما اعتقد غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فحرم صاحبها السعادة الأبدية لما فاته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل والشر وتخلف عن نيل النعيم الدائم فى جوار رب العالمين فاذن لا بد لطالب النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق اليه بمعرفة القانون الصناعى الذى بقية الغلط فى صواب النظر واذا حققت

---

١) يستبان مبنى للمجهول من استبان الشىء بمعنى أوضحه متعديا قال صاحب القاموس (بنته بالكسر وبينته وتبينته وابنته واستبنته اوضحته وعرفته) وكل هذه الافعال تستعمل لازمة بمعنى وضح ومتعدية بمعنى أوضح

الحاجة اليه فنشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنقول

الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات ، والمجهولات إما أن يطلب تصورها فقط او يطلب التصديق بالواجب فيها من نفى او اثبات والتصور هو حصول صورة شيء ما فى الذهن فقط مثل ماذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه فى الذهن مثل تمثل معنى المثلث او الانسان فى الذهن دون ان يقترن به حكم بوجودهما او عدمهما او وجود حاله او عدمها لهما فانا قد نشك فى وجود شيء او عدمه فيحصل فى ذهننا المعنى المفهوم من لفظه واما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر واعتقاده صدق ذلك الحكم اى مطابقة هذا المتصور فى الذهن للوجود الخارجى عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الأربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين فى نفسه نصف الاربعة كما حصل فى ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصوران لامحالة وربما يزيد عليه كما فى قولنا الاثنان نصف الاربعة فان فيه ثلاث تصورات تصور الاثنين والنصف والأربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة واما التصور فقد لايفتقر الى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الأول

وبعض هذه المجهولات قد يكفى فى دركه تذكره واخطاره بالبال فاذا اخطر تنبه له فهو مجهول اذ ليس حاضرا فى الذهن ولا به علم بالفعل بل بالقوة واكثرها لا يكفى فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى الى العلم بهذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه فلمجهول التصور معلومات تصورية ولمجهول التصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما ان تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم معلوم هو سبب حصولها عليها [1] أو حاصلة بمعلومات أخر سابقة عليها ولكن لاتتسلسل بل تنتهى لامحالة الى معلومات حاصلة بالفطرة. فالمنطق مدفوع الى النظر فى تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأديها الى هذه

١) عليها متعلق بتقدم أى من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها

المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولا شارحا ، فمنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤديا لى التصديق حجة فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلل فى كل واحد من الأمرين اعنى القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التى منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتيهما فقصارى المنطق أن يعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية اليه وأنواع الخلل الواقع فيهافيحصل لنا العلم بالحد الحقيقى الذى يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبيه به القريب منه الذى يسمى رسما والفاسد الذى لافائده فى معرفته إلا اجتنابه وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهانى الذى يفيدالتصديق الحقيقى بالشيء وبالقريب منه الذى يسمى قياسا جدليا والبعيد عنه الذى يسمى خطابيا والفاسد الذى يسمى مغالطيا ونعرف ذلك لكى يجتنب ، والمخيل يسمى شعريا وهو الذى لايوقع تصديقا البتة بل تخييلا يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسأل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلى مفتقر الى قانون صناعى يقايس به فهذا القانون فى نفسه من جملة الاوليات البينة المستغنية عن الفكر او من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة الى قانون فان كان من القبيل الأول فليستغن عن تعلمه وإن كان من القبيل الثانى فليفتقر إلى نفسه ويشترط فى تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه ان درك العلوم منه ماهو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لهاخاص ومنه ماهو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ماهومتسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثوانى والثوالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادرا كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ماليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية

والامور المتعلقة فى المنطق منها ماهو على سبيل التذكير والتنبيه الذى لايحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ماهو على سبيل الوضع والتسليم كا كثرمافى قاطيغورياس[1] ومنها ماهو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المنسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجارى فى المنطق بين أربابه إنما هو بسبب الألفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر اتفاقهم على معنى له واحد لما اختلفوا

فهذا القدر كاف فى بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته، ثم المنطق إنما يفيد الفائدة المطلوبة منه إذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغناء[2] والفائدة

الفصل الثانى

(فى موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشىء الذى يبحث فى ذلك العلم عن أحواله التى تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال اعراضا ذاتية وستعرفها[3] ولما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقا أى على وجه كلى قانونى غام غير مخصص بشىء دون شىء إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة فموضوع نظره إذن المعانى التى هى مواد القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هى مستعدة للتأليف المؤدى الى تحصيل أمر فى الذهن وهذه المعانى هى المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية

---

١) قاطيغورياس باب الكليات المعروفة بالمقولات

٢) الغناء بالفتح والمد النفع ٣) وستعرفها أى فى فن البرهان قرب آخر الكتاب

هو أن ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أموراً ليست منها ويجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها فتصرف الذهن بجعل البعض حكما والبعض محكوما عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة فى الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها فى الذهن معقولات ثانية وهى كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك مما تعرفه فاذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هى مؤدية الى تحصيل علم لم يكن وأما المعقولات الاولى فانما ينظر فيها اذا حاول ان يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة ويحاذيها بها فحينئذ يلتفت الى هذه المعقولات الاولى التى هى ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هى أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بمعلم يخاطبه ويحاوره لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك الا بألفاظ صارت الالفاظ أيضا منظورا فيها بالضرورة خصوصا وفكر الانسان فى ترتيب المعانى قلما ينفك عن تخيل ألفاظها معها حتى كان الانسان يناجى نفسه بالفاظ متخيلة اذا أخذ فى التروى والتفكر

ثم المعانى والالفاظ التى هى مواد الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف إلا بعد الاحاطة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هى مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف أحوال الالفاظ المفردة والمعانى المفردة من هذه الجهة أولا ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور اذ التصور سابق على التصديق طبعا فيستحق التقديم وضعا ونقدم على هذا التعريف ما يحتاج [1] اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه [2] بتعريف الحجج على أصنافها

---

١) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول الفصل الاول من المقالة الثانية حيث قال القول هو اللفظ المركب الخ ٢) ثم نتبعه الخ لم يعقب

تقديما لأنواع التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث مقالات الاولى فى المفردات والثانية فى الاقوال الشارحة الموصلة إلى التصور والثالثة فى الاقوال الموصلة الى التصديق

المقالة الاولى فى المفردات وتشتمل على فنين

(الفن الاول فى الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

الفصل الأول

(فى دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطقى فى المعانى ولكنه اذا اقتصر فى البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على ماتدعوه الضرورة الى النظر فيها بسبب مابين اللفظ والمعنى من العلاقة اغناه ذلك عن استئناف تعرف احوال المعانى وأقسامها إذ الالفاظ تحذو حذو المعانى فنقول

دلالة الألفاظ على المعانى من ثلاثة اوجه الاول دلالة المطابقة وهى دلالة اللفظ علي المعنى الذى وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق. ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف، الثانى دلالة التضمن وهى دلالته على جزء من اجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسانة على الحيوان وحده او على الناطق وحده وكدلالة البيت علي الجدار أو السقف، الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهى أن يدل اللفظ على مايطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزءاً له بل صاحبا ورفيقا ملازما فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق

المصنف الكلام فى القول الشارح بتعريف الحجج على أصنافها وإنما قدم الكلام فى أجزاء القضية ثم فى القضية ثم فى المحصورات وغيرها ونحو ذلك مما يتقدم عادة على الحجج ولم يتكلم عن تعريف الحجة إلا فى الفن الثانى ولذلك قال هنا تقديما لانواع التاليف وكان الصواب لتنطبق العبارة على الفصيح أن يقول كما قال أولا

والثلاثة على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل فى العلوم هى دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فانها غير منحصرة اذ اللوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

الفصل الثانى

(فى اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلا حين هو جزؤه مثل قولنا انسان فان جزأ منه وليكن « إن » مثلا أو « سان » لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لا نعتا له باضافته إلى الله تعالى بالعبودية فان جزءا منه حينئذ لا يدل على شيء أصلا وصار هذا الاسم فى حقه كالمشترك تارة ينطلق لقصد التعريف فيكون اسما مفردا وتارة يراد للوصف فيكون مركبا ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصص وهى أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى[1] الجملة لاعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معاني غير أجزاء الجملة كعبد مثلا من عبدالله أو إن من انسان فان كل واحد منها دال على شيء وان لم يكن جزء معنى الجملة. فقد أخطأ لأن دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ

وتقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التاليف الخ فان قوله تقديما الخ لا يصح الا بتأويل مع تقديم الخ وهو غير معروف فى استعمال اللغة »

«) عبارة المؤلف عربية فصيحة . فتقديما حال مؤولة لبيان طريق الاتباع مقدمين لانواع التأليف الواقعة فى نفس الحجج ، وهذا ما جرى عليه المؤلف فانه قبل أن يذكر الحجج ذكر نوعى التأليف

١) معنى الجملة أراد بمعنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة

بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس يقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلا حينما يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد لمسموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتى تفاصيله فى المقالة الثالثة

الفصل الثالث

(فى الكلى والجزئى)

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكرة المحيطة بمتسع متساوى الاضلاع بل (١) الشمس والقمر فانهما كليان وان امتنعت الكثرة فيهما فى الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناهما للاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شموس كثيرة متوهمة فان أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كليا مالم تتوهم شموس كثيرة تشترك فى معناه حتى اذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كليا فليس كذلك بل اللفظ كلى وإن لم تتمثل فى الذهن شموس كثيرة تشترك فى معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لا فى الذهن ولا خارج الذهن . والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا ريد به

---

١) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لاشمس إلا تلك التى تضىء نهارنا ولا قمر إلا ذاك الذى ينير ليلنا أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف أن شموسا كشمسنا تضىء فى عوالم كعالمنا وأقمارا كقمرنا تدور حول أجرام كارضنا تنير ليلها كما ينير البدر ليلنا فالشمس والقمر كليان يشترك فى كل منهما جزئيات موجودة خارجا كالانسان والحيوان

قال المفرد هو الذى لايدل جزؤه على جزء معناه

هذا المشار اليه جملة لاصفة من صفاته فان المفهوم منه لايصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما فى الوجود هو أنه يمكن ان تتوهم شموس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحية الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم اشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل فجزئى كلفظ زيد وكذا كل مااقترنت به الإشارة

والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات فى معنى الكلى يقال له جزئى بالاضافة إلى الكلى والجزئى بهذا المعنى يغاير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلى وبالأول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كليا كالانسان فانه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليا واعلم أنا لانشتغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول لأن الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا مثلا ما كنا نستفيد بادراكها مانطلبه من الكمال العقلى لان ادراكها لايكون إلا حسيا أو خياليا لاعقليا

الفصل الرابع

(فى الموضوع والمحمول)

إذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ماحمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل إلا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوعة لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ماحمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحاك فلا نعنى به أن حقيقة الإنسان حقيقة الضحاك بل نعنى أن الشيء الذى هو انسان وله صفة الانسانية هو

أيضا ضحاك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقته فى نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما ما حقيقته الموضوع فمثل قولك الانسان ضحاك وأما ما حقيقته المحمول فمثل قولك الضحاك انسان فان الشيء الذى هو الضحاك حقيقته الانسانية وأما ما حقيقته ثالث غيرهما فمثل قولك الضحاك كاتب فان حقيقة الشيء الذى يقال له الضحاك والكاتب هو الانسان لا الضحاك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتفى بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع وأما هذه الاقسام الثلاثة التى ذكرناها فتعرفها بعد فصول نوردها لك ان شاء الله تعالى.

الفصل الخامس

(فى قسمة الكلى الى الذاتى والعرضى)

اذا عرفت أن الكلى المحمول على الشيء قد يكون حقيقة الشيء وقد يكون أمرا آخر وراء حقيقته فلنبين أقسامه على التفصيل فنقول:

اللفظ المحمول إما أن يكون دالا على حقيقة الشيء أو على صفة له واعنى بالصفة ماهو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان إلا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كالابيض ويحمل عليه كما سنبين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلة فى ذاته لتتم منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية ، اولا تكون داخلة فى ذاته[1] بل توجد بعده وتسمى عرضية فمنها مايلزم الذات ويخص باسم العرضى اللازم وإن كان المقوم ايضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضى المفارق.

---

١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل ثابتة للماهية إلا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة شيء يثبته العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أى ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة فى التعقل على شيء من الحيوانية أو التفكر بالقوة فانهما المنشأ لكل استعداد يتصور للانسان وكل استعداد يرجع اليهما أو إلى أحدهما.

فالمحمولات هى هذه الدال على الماهية والذاتى المقوم والعرضى اللازم والعرضى المفارق ولنعرف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتى بحيث يكون الذاتى عاماله ولغيره أم هو خارج عنه لا يطلق عليه اسمه

الفصل السادس

(فى تعريف الذاتى)

الذاتى هو الذى يفتقر اليه الشىء فى ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق فى ماهيته إلا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق فى نفسه إلا أن يكون لونا وأما مايفتقر اليه الشىء فى وجوده لافى ماهيته فليس بذاتى مثل كون الجسم متناهيا وكون الانسان مولودا فانّ الجسم لا يفتقر فى جسميته إلى أن يكون متناهيا ولا الانسان فى انسانيته إلى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهى والولادة عن الجسم والانسان فى التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتى وما ليس بذاتى فان مما ليس بذاتى مايمتنع سلبه عن الشىء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر فى تعريف الذاتى فقال الذاتى هو الذى لا يمكن رفعه عن الشىء وجودا وتوهما وهذا غير كاف فى تمييز الذاتى عن غيره فان من اللوازم مالا واسطة بينه وبين الشىء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع استثبات[1] الملزوم وجودا ووهما فاذن الذاتى مختص بزيادة على هذا القدر وهى أنه مع كونه معقولا للشىء ممتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ماهو ذاتى[2] له وبيان هذا أن كل شىء له

---

١) مع استثبات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا ٢) ماهو ذاتى له اى سبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التى هو ذاتى لها فما مفسرة بالماهية وهو مفسر بالذاتى

ماهية ملتئمة من أجزاء فانما توجد فى الاعيان إذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وبقاؤها مادام الشيء باقيا وإذا لم توجد فى الأعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدما بالذات لا بالزمان فكذلك لاتوجد فى الأذهان إلا على وفق وجودها فى الأعيان إذ العلم صورة فى الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون الأجزاء سابقة فى التصور كما هى فى الوجود . فاذا أخطرت الماهية بالبـال وأخطرت أجزاؤها التى التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان فى ماهية الإنسان فلا يمكن أن يعقل الإنسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين فى الذهن وليس كل مالا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشيء بل إذا تم تصور الشيء تصور لزومها تابعة اياه فى الوجود أو الماهية

فللذاتى أوصاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم فى اثنين منها (الأول) أن الذاتى إذا أخطر بالبال وأخطر ما الذاتى ذاتى له بالبال علم وجود الذاتى له لامحالة له بحيث يمتنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثانى) أن الذاتى متقدم فى التصور على ما هو ذاتى له وهذا هو الوصف الذى لا يشاركه فيه شيء من اللوازم وهى الخاصة التى لا يشاركه فيها شيء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعلة جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان إذ لو كان لعلة لأمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا إلى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أوجدته كلا بل المراد أن شيئا مالم يجعل الانسان حيوانا نعم الذى جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لأن الانسان حيوان ما فاحداثه إحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا إذ تكون الانسانية متقومة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه [1]

---

١) واردة عليه أى على الانسان

من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشركه فيه اللوازم التى تلزم الشىء لماهيته لافى وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوى الزوايا القائمتين. فليست الفردية موجودة لعلة أفادتها بل الثلاثة فى نفسها وماهيتها لا تكون الا فردا فاذا أوجدت علة ثلاثة فقد أوجدت فردا لا أنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجده لشىء فان مقتضى قولنا يوجده لشىء أن يوجد ذلك الشىء دون هذا الأمر ثم يفيده من[1] بعد ذلك الأمر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر فى تعريف الذاتى على امتناع الرفع وجودا وتوهما لم يف بتمييز الذاتى عن بعض اللوازم

وههنا بحث لفظى وهو أن لفظ الذاتى هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لأن الذاتى يدل على شىء له نسبة الى الذاتى وإنما ينسب إلى الشىء غيره لا نفسه وذاته والماهية هى الذات لاغيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع إذن اسم الذاتى عليها فلا يكون الإنسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال اللغوى وإن كان يمنع تناول الذاتى للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلى تكون نسبته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفع ذلك الشىء الجزئى لا أن الجزئى يرتفع أولا بل الكلى هو الذى يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئى فذلك الكلى ذاتى بالنسبة الى هذا الجزئى سواء كان حقيقة ذات الجزئى أو صفة يفتقر اليها فى ذاته ونسبة الانسان إلى الأشخاص التى تحته مثل زيد وعمرو هى هذه النسبة فهو ذاتى لها وإن كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتى أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

١) من بعد بضم الدال أى من بعد ايجاده دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مفعول يفيده

الفصل السابع

(فى العرضى)

العرضى ينقسم إلى لازم ومفارق واللازم إما أن يلزم الشىء فى ماهيته أو لأمر من خارج وما يلزمه فى ماهيته قد يكون بينه وبين الشىء وسط وقد لايكون وسط وأعنى بالوسط مايلزمه اللازم أولا ثم بسببه يلحق الشىء فما لا وسط بينه وبين الشىء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه فى الوهم وإن لم يكن ذاتيا فلا تغتر بقولهم إن الذاتى هو الذى يمتنع رفعه عن الشىء وما ليس بذاتى فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتى مع امتناع رفعه عن الشىء وجودا ووهما ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستعدا لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم إلا إذا لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا مثل [1] كون المثلث مساوى الزوايا القائمتين وأما اللازم بسبب أمر خارجى فمثل الأسود للزنجى والذكر والأنثى للحيوان والأبيض للطائر المسمى ققنسا [2] ومثل هذا قد يفارق الشىء وهما مع بقاء الشىء بعينه فى

---

١) مثل كون المثلث مساوى الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمتنع انفكاكه عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلا لان يقام على أحد أضلاعه (*خط عمودى يتصل باحدى زواياه فيحدث عن جانبى ذلك العمودى زاويتان قائمتان وهما يحتويان كل المثلث

٢) ققنسا وجد مضبوطا فى النسخه التى بيدى بضم القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التى قبل السين ولم أجد لهذا اللفظ ذكرا فى معجمات اللغة التى أمكن الاطلاع عليها لافى مطولاتها ولا فى مختصراتها ولا فيما استدركه بعض الباحثين فى العربية من الغربيين ولم أجده أيضا فى كتب حياة الحيوان العربية ولكنى ذاكرت أحد المطلعين على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد فى علماء العرب من

---

*) هذا لا يصدق إلا فى نوع واحد من المثلثات هو المتساوى الزوايا فالاولى أن يقال على أحد أضلاعه أو على امتداده خط عمودى

الذهن وأما العرضى المفارق فينقسم الى سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله كغضب الحليم والى عسره كحلم الحليم(١).

الفصل الثامن

(فى الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول إلى الذاتى والعرضى وانقسام الذاتى إلى الدال على الماهية وغير الدال عليها فلنذكر آراء الناس فى الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه.

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذى يجاب به حين يسئل عن الشىء انه ماهو أى ماحقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا مثال الأول قولك فى جواب من سأل عن الانسان بما هو إنه انسان فهو لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثانى قولك فى جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزءا معنى الانسانية وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيهما فأما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات

نقل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرنى أنه يوجد فى اليونانية كلمة كيكنوس KYKNOS وهى فى اللاتينية سيغنوس CYGNOS وهى بالفرنساوية سينى CYGNE ومعنى هذه الالفاظ جميعها فى اللغة العربية البلشون أو مالك الحزين وهو طير ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان فى مالك الحزين ونقل مانقل فى شأنه عن الجوهرى وابن برى والتوحيدى وبه يضرب المثل عند الغربيين فى صفاء البياض ورقته فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليونانى الى قفنس وعلى هذا يكون الصواب فى ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(١) لعل المناسب أن يقال كحلم الغضوب

بالمطابقة فلم تعدل فى الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول فى مثالنا إنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام مُغْتَذ مولد حساس متحرك بالأرادة ناطق

وبعض من تقدم كأفضل (١) المتأخرين زمانا اكتفى فى تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتى المشترك وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوى ولا بالوضع المنطقى أما الوضع اللغوى فهو أن الطالب بما هو إنما يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتى مشترك بينه وبين غيره بل به وبما يخصه أيضا إن كان له أمر خاص ذاتى دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار فى الجواب على الذاتى المشترك الذى ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة ، وأما الوضع المنطقى فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسمونها فصول الأجناس وهى كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتى المشترك وإن لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا فى جواب ماهو فهو داخل فى الماهية ومقول فى طريق ماهو وفرق بين المقول فى جواب ماهو والمقول فى طريق ماهو إذ كل ذاتى مقول فى طريق ماهو لأنه متضمن فى الدلالة ولكن ليس وَحْدَهُ مقولا فى جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فثلاثة (أحدها) مايدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هى دلالة الحد على المحدود (والثانى) مايدل بالشركة فقط وهى أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة فى أمور ذاتية لها ويسأل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن انسان وفرس وثور ماهى فالذى يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكمال الماهية المشتركة بينها وماهو أخص منه

---

١) افضل المتأخرين زمانا هو أبو على ابن سينا يدل على أنه مرداه ماسيأتى يذكره فى باب التناقض

مثل الأنسان والفرس والثور فينطوى كل لفظ منه على خصوصية زائدة على مافيه الاشتراك ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائداً عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالأرادة وان كان كل واحد منهما مساويا للحيوان حتى أن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيته وذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوى على شيء ماله حس فقط وليس له دلالة على الجسمية الا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بان الحساس لا يكون فى الوجود إلا جسما وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلى من معنى إلى معنى ومثل هذا الأنتقال والأستدلال مهجور فى الدلالات اللفظية إذ لوكان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين فى أمثال هذه الألفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوى وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المغتذى النامى المولد الحساس المتحرك بالإرادة لا يشذ عن دلالته شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو مايدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما اذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ماهم كان الجواب أنهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لاأن يقال من هو كان الجواب إنه إنسان فان ماهية زيد وحده هى الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل فى زيد على الأنسانية فهى إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صحبته من أول تكونه لاقتران أمور عارضة بمادته التى منها خلق أو طريانها فى رحم أمه يمكن فى الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها فى مبدإ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الأنسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو إذ لا يمكن أن يقدر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان فى الوجود هو ذلك الأنسان وما يليق بفهم المبتدئ فى هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذى هو الأنسان إنما تكونه من مادة

وصورة[1] جنسية فاما أن يتم تكونه منهما فيكون ذلك الانسان بعينه أولا يتم فلا يكون لا ذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه إنما يصير إنسانا بلواحق تلحق مادته لو تدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير إنسان لأنه لم يصر إنسانا بسبب عرض فى مادته المستعدة للحيوانية[2] هو الذى اقتضى كونه انسانا لولم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ماجعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنها به هو أو غيره بل جعله الحيوانية هو جعله الانسانية أعنى حيوانية زيد وإنسانيته وانى اعتاص هذا الفرق على فهم المبتدىء وأعتقد أن نسبة الذكورة والأنوثة إلى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكما أن الانسان إنما جعله انسانا عين ماجعله حيوانا لاسبب آخر عرض فى مادته كذلك إنما جعله ذكرا عين ماتقدم فجعله إنسانا فلنسامح فى هذا المثال.

١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التى تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يحصل فى الوجود العقلى أو الخارجى بالفعل الا بالفصل ولذلك قالوا ان الفصل مقوم للجنس نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحوق الخواص به كما سيأتى للمصنف ذكره فى الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة التى بها يتقوم الجنس نوعا وبها تتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وإنما سماها المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التى خلق منها كما ذكره فى بيان أن ماهية زيد وحده هى ماهية غيره فقد قال هناك لاقتران أمور عارضة بمادته التى منها خلق الخ ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التى يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون الحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذى هو الانسان بل انها تكون انسانا بما كانت به حيوانا لافاصل بين الكونين ولا فى التعقل الفعلى الحقيقى بل هما كون واحد حقيقى ويكفيك لايضاح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحده وهو بهذه النفس حيوان وانسان معا، ويكون واحد

ولنجعل الذكورة داخلة فى ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكر أو رجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الأمثلة ليس على المنطقى بل عليه اعطاء القانون المقتدى به فى الأمثلة وإجراء حكمه فيها إن كانت على وفق موجبه

الفصل التاسع

(فى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقول فى جواب ماهو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولا بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والأول يسمى جنسا والثانى يسمى نوعا وقد[1] يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليه الحيوان أيضا وليس إطلاق النوع فى الموضعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثانى مضاف إلى الجنس وحده أنه الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره للجنس فى جواب ماهو بحال الشركة قولا أوليا وبالمعنى الأول غير مضاف الى الجنس وحده أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج فى تصوره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شيء آخر أعم منه مقولا عليه

ثم الجنس منه ماهو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثانى تحت جنس آخر إذ لا ذاتى أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذى ينتهى الارتقاء اليه ومنه ماهو نوع تحت ذاتى آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ماهو

(٢) وقد يسمى الخ أى قد يطلق اسم النوع على الحقيقه باعتبارها مختلفة مع غيرها فى الفصول مشتركة معها فى جنس يشملها جميعا على ان يكون هذا الاعتبار داخلا فى التسمية ملاحظا فى الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى الغير فيه وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراده فى الحقيقة

تحته ونوعا بالنسبة الى مافوقه وكذلك النوع الى منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسا إذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الأنواع وهو الذى ينتهى الانحطاط اليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع

أما مراتب الجنس فهذه : جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

وأما مراتب النوع فهذه : نوع عال هو نوع وجنس وجنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذى لا ينقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثانى جميعا فهو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط إذ ليس تحته انواع مختلفة وهذا معنى النوع الأول وهو كلى يقال عليه وعلى غيره جنس فى جواب ماهو قولا أوليا وهو معنى النوع الثانى لكنه باعتبار المعنى الأول وهو إضافته إلى ماتحته يقال له نوع الأنواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثانى إلا بالعموم والخصوص كالمخالفة(١) بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع الأنواع وجنسه

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنى النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على افراده المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصلين متساويين هما جزآه وليس فوقه جنس لأن كلا الفرضين مما لا نفع له فى العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للمركبات ولا يقصد الى البسائط بالتحديد والمركب الذى لا جنس له مما يتخلى ولا يتحقق ولذلك حصرا لمناطقة الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين

الحيوان وجنس الحيوان الجسم ذو النفس وجنس الجسم ذي النفس الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الأجناس كما أن الانسان نوع الأنواع والحيوان جنس سافل إذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة إلى مافوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ماتحته والجسم ذو النفس متوسط بينها فهو جنس تحته جنس ونوع فوقه نوع

وأما ماليس بدال على الماهية من قسمى الذاتى فلايجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والا كان مقولا[1] على المشتركات فيه فى جواب ماهو فيجب أن يكون اما مساويا لما هو الجنس الأعلى أو أخص منه فيصلح إذن لتمييز الذاتى عما يشارك الموصوف به فى الوجود أو فى جنس ما لأن كل خاص اتصف به هذا الأعم أمر تميز به عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له فى أمر أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أى» فان الأى يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه فى أمر عام لهما مثل ما إذا قيل الانسان أى حيوان هو كان ذلك طلبا لتميزه عن المشاركات فى الحيوانية فجوابه الأمر الذى يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الأى لا يتعين الذاتى لجوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس ولامشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتى لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات فى أمر ذاتى[2] بل فى كل عام حتى فى الشيئية المطلقة أو الوجود مثل ماإذا قيل الجزئى أى شيء هو أو أى موجود وحينئذ يكون الجواب بماهيته لأنه يطلب بهذا السؤال جميع ماله فى ذاته بعد الشيئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أى شيء هو او أى

---

(١) كان مقولا على المشتركات فيه فى جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتى فكل ذاتى سواء أخص منه فيكون مقسما له فتتباين الاقسام فى ذلك الاخص ولا يبقى لها اشتراك الا فى هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينها فيقال فى جواب ماهو

٢) قوله فى امر ذاتى متعلق بالمشاركات أى لا يتعين أن يطلب بأى تمييز الشيء عما يشاركه فى ذاتياته فقط بل يصح ان يطلب بها التمييز عما يشارك حتى فى الشيئية الخ

موجود هو أى ماهو سوى الشيئية والوجود هذا إذا قرن أى بلفظة الشيء أو الموجود أما إذا قرن بغيره من الأمور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركه فى ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وإن لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتى الذى ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وإن كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون خصوا بهذا الاسم المميز الذاتى وحده أى الكلى المقول على النوع فى جواب أى ماهو فى ذاته .

(واعلم) أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فهو ذاتى لطبيعة الجنس كالنطق الذى يقوم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق فى مثالنا إذ الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلو الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتى لطبيعة الجنس المخصصة فى الوجود التى هى حيوانية الانسان دون حيوانية غيره من الأنواع فان تلك الحيوانية إنما تتقوم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وان كان ذاتيا للمقوم نوعا الذى هو مركب من الحيوانية والنطق فهو ذاتى (١) أيضا للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته

١) فهو ذاتى للحيوانيه المخصصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المخصصة انها لا تكون حصة للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة الا لم يكن هو داخلا فى مفهومها وبعض القوم صرح بان الفصل علة فاعلية لحصة النوع من الجنس فالناطق مثلا علة فاعلة للحيوانية التى فى الانسان وزعموا أنهم فهموا بالفصل فهو ذاتى لها من حيث انها لا تكون ذاتا حقيقة الا بانضمامه اليها وان ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط فى فهم مارأوه من عبارات الشيخ وغيره فى بيان مذهب افلاطون وارسطو فى وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله فى المنطق وانما هو باب واسع من ابواب الحكمة الاولى يبين فيه هل للمعقولات الكلية وجود عقلى حقيقى مستقل عن الوجود الحسى وليس دونه فى التحقق الوجودى وان ذلك الوجود العقلى يتنزل الى الوجود الحسى فى افراد كل نوع وهو ما ذهب اليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقى للكليات

بالنسبة الى المركب منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذ البياض ذاتى للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتى للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به فان ذاتيته بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل فى معناه وأما إلى طبيعة الجنس التى هى حصة [1] هذا النوع فغير داخل فى معناها بل مقوم لها فى الوجود فقط إذ لولا الفصل لما تصور

ليس الا وجودا واحدا وهو وجود الحصص فى الاشخاص أو حصص الاجناس فى الانواع فكما تقول ان النوع وهو الحقيقة اذا وجد فى الخارج فتشخصه هو ذلك الوجود الخاص لا لامر آخر جعلها شخصا وبقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون الوجود جزأ منها كذلك تقول إن الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان فى الانسان وبه صار نوعا بدون أن يكون جزأ من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب ارسطو وهذا لاحاجة لبيانه فى المنطق ومع حرص المنصف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكمية فى المنطق فقد خاض فى بعض ماخاضوا فيه والذى يحتاج اليه فى المنطق للفرق بين الذاتى وغيره هو ماقاله الشيخ ابن سينا « ان الفصل ينفصل عن سائر الأمور التى معه بأنه هو الذى يلقى أولا طبيعة الجنس فيحصلها ويفرزها وانها (أى سائر الأمور) تلحقها بعدما لقيها وأفرزها » وقول المصنف إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه الخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الابيض يكون فيها العرض جزأ من المركب مقوما له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لايعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق للمركب منه ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدها كافية للدلالة على أنه ذاتى له فلابد لكونه ذاتيا من أمر آخر وهو تحصيله لحصة الجنس فى الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف فى الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لبعد عما لا حاجة اليه

(١) حصة هذا النوع الخ أى حصة الجنس المحصلة فى هذا النوع

تقومها أصـــلا

(واعلم) أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التى تتبع ذلك النوع به بل جميعها تَسْنَحُ بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً أخيراً وقد يكون نوعاً متوسطا كالحيوان المتقوم بالحساس الذى هو فصله وما هو مثل الحساس الذى هو فصـل جنس الشيء فهو ذاتى مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها فى جواب ما هو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتى مشترك مقولا فى جواب ماهو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوما لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس الى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس الى طبيعة الجنس المخصصة فى الوجود أيضا مقوم فللجنس الأعلى الفصـل المقسم دون المقوم وللنوع الأخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقومه ويقسم جنسه اليه فهذه الثلاثة التى هى الجنس والنوع والفصل أقسام الذاتى

وأما العرض فاما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازما أو عارضاً مفارقا وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولا غير ذاتى وهى مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوى الزوايا القائمتين للمثلث وإما أن لا يكون خاصا بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازما لتلك الأنواع أو مفارقا وسواء عم جميع آحادها أولم يعم ويسمى العرض العام وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا غير ذاتى وهو كالأبيض للثلج والجص وكالمتحرك لأنواع الحيوانات وهـذا العرض غير العرض المستعمل مقابلا للجوهر الذى ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهراً كالأبيض

بالقياس إلى الإنسان والثلج وهو عرض عام إذ هو كلى محمول على الثلج والجص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضا عاما لأن الكلى لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة كما عرفت

الفصل العاشر

فى مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض

اعلم أن الشيء الذى هو جنس ليس جنساً فى نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للأمور المشتركة فيه المقول هو عليها فى جواب ماهو وهى أنواعه وكذلك(١) النوع إنما هو نوع بالقياس الى الأمر الذاتى الذى هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التى تشاركه فيها الأنواع الأخر والفصل فصل بالقياس إلى مايتميز(٢) به فى ذاته والخاصة انما هى بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس إلى مايعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره.

وههنا(٣) دقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها وهى أن المشتركات فى الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالاضافة اليها إلا نوعا كالحيوان إذا أخذ بالنسبة الى هذا الحيوان المشار اليه دون أخذ النطق معه فانه يكون

---

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الاضافى أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الاشخاص التى تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط.

(٢) إلى مايتميز به فى ذاته أى إلى الماهية التى تتميز به فى ذاتها

(٣) وههنا دقيقة الخ حاصل مافصله المصنف فى الامثلة أن كل كلى اخذته من حيث هو فى شخص مع ملاحظة التشخص فيه دون ماعداه فقد أعتبر به من حيث هو حصة تحققت بهذا التشخص وهو الوجود الخارجى فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هى نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعا لايختلف فى افراده إلا باختلاف الوجودات لاغير وهو من الانواع الاعتبارية كما لايخفى

نوعا بهذا الاعتبار لأنه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التى للحيوانات الآخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحاك انما هو نوع أيضا لهذا الضحاك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لاشخاص الناس وكذلك الأبيض لهذا الابيض مشار اليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والجص وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض وكما أن الجنس ليس جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له وإلا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شيء ما ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذى هو النوع ولو كان الحيوان داخلا فى معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التى لا توجد فى جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذى يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعا لاقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقى للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلى يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان إلا بالاشتقاق ولكنه (١) مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا

(١) ولكنه أى الناطق يسمى فصلا بسيطا وإن كان مشتقا يحتوى مفهومه معنى مركبا لأن الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذى هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل مثل الضحاك لا الضحك والعرض العام مثل الأبيض لا البياض لأن هذه هى المحمولات على جزئيات النوع التى هى زيد وعمرو لا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شىء بالاضافة إلى أنواع عرضا عاما وبالاضافة إلى مافوقها خاصة كالمشى فانه عرض عام بالقياس إلى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شىء واحد جنساً ونوعا وخاصة وعرضا عاما بالنسبة إلى أشياء مختلفة كاللون فأنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

الفن الثانى

فى المعانى المفردة المدلول عليها بالألفاظ الكلية الخمسة

ويشتمل على اثنى عشر فصلا

الفصل الأول

نريد أن نبين فى هذا الفن جملة الأمور التى عليها هذه الألفاظ الخمسة المذكورة فى الفن الأول التى معانيها فى الذهن أجزاء المعانى المركبة التركيب الموصل إلى درك المجهولات والمنطقيون حصروا الأمور فى أجناس عشرة هى أجناس الأجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواعه منحطين فى القسمة إلى درجة أنواع الأنواع التى لا نوع بعدها وبينوا خواص كل واحد منها والأمور العامة لجميعها أو لعدة منها وأن الألفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شىء منها إلا أن أكثر البيان االذى يستعمل فى هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدىء قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفى به إلا نظر المنتهى إلى العلوم

الكلية المتدرّب بكثير من النظريات وذلك لأن ضرورية هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقياً ولا كون كل واحد منها جوهرا والباقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فأن بيانه الحقيقي لا يتكلفه إلا الناظر في العلم الكلى من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذر الاستقصاء في بيانه بالنسبة إلى فهم الشادين[1] أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الأمور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن ، أما الفن الأول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والأقوال الشارحة إذ الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعا والآخر محمولا ولابد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمة أيضا احدى الطرق الموصلة إلى اقتناص العلم بالمجهول والقسمة الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة إلى الأنواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها فيخل بالمتوسطات وقد تكون القسمة بالخواص والأعراض أيضا فمعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الأقوال الشارحة أظهر اذ الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس ، والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والأعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة إلى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أي المقولات العشرة

---

١) الشادين الشدو كل شيء قليل من كثير شدا من العلم والغناء وغيرهما شيئا شدوا أحسن منه طرفا وشدوت الابل شدوا سقتها قال ابن الاعرابي الشادي المغني والشادي الذي تعلم من العلم والأدب والغناء ونحو ذلك كانه ساقه وجمعه فالشادون أي الذين أخذوا طرفا من هذا العلم ولم ينتهوا إلى غايته وهم المبتدئون

الفصل الثانى

(فى نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم هاهنا كل لفظ دال سواء كان مايراد بالاسم بعد هذا أو مايراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسامى الى المسميات لايخلو من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحد الاسم ويتكثر[1] المسمى أو يتكثر الاسم ويتحد المسمى أو تتكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الأول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعاً على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لااختلاف بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطىء . والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هى المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا أو عرضيا

(والثانى) من وجهى القسم الأول ينقسم ثلاثة أقسام . إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا فى المسميات كلها ولكن بينها اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولا أو بعضها أولى به أو هو أشد فى بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الأول من هذه الثلاثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولا وأولى وللعرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض ولبعض الأعراض

---

١) ويتكثر المسمى أى يكثر ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وإن اتحد مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولكنه يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس وغيرهما وهى من مسمياته لأن كل اسمه حيوان

كذلك أقدم وأولى من بعض والأول غير الأولى لأن كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيهما معاً من غير تقدم وتأخر ولكنه فى أحدهما أتم وأثبت [1] وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فانما يكون فى المعانى التى تقبل الشدة والضعف مثل المتلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والجص وكذلك الأشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك فى البرودة فلا يكون الأبيض والحار والبارد واقعا عليها بالتواطئ بل بالتشكيك

والقسم الثانى من هذه الثلاثة يسمى الأسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعى والفرس المصور حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه فى أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة وفى الآخر معناه أنه شكل صناعى يحاكى ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما فى الشكل أو فى غير ذلك هى الداعية إلى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا وللآخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم وإذا قيس إلى الثانى منهما سمى بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع فى الوضع الثانى وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الأول كلفظى الصوم والصلاة اختصتا فى الوضع الثانى بالعبادتين المعروفتين وإن كان لفظ الصوم بالوضع الأول للامساك ولفظ الصلاة للدعاء والأسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة أيضا فان لفظ الشيء إنما يستعار لغيره بشبه أو قرب واتصال بينهما لكنها إذا استعيرت ففهم معناها صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذى استعير للشيء من غيره من غير نقل اليه بالكلية وجعله للمستعار له بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الأول وإن أريد به فى الحال المعنى الثانى كقولك للبليد حمار والمجاز هو الذى يطلق فى الظاهر

---

١) وأثبت كما لو وجد بياض وحركة لشيء واحد فى آن واحدة من علة واحدة فان الوجود للبياض أتم وأثبت منه فى الحركة

على شيء والمطلق عليه فى الحقيقة غيره كقول الله تعالى (واسأل القرية) أى أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونه ساكنا وكونها مسكونا فيها لما جاز إضافة السؤال فى الحقيقة إلى الأهل ومن حيث الظاهر إلى القرية ثم هذا التشابه إن كان فى أمر قريب إلى الفهم فهو من هذا القسم وإن كان فى معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشِّعرَى لأجل أن الكلب أتبع الحيوانات للانسان والشعرى تابعة للصورة التى جعلت كالانسان وهى صورة الجبار [1] توأمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض فى الاسم من غير تشابه فى المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والدينار فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشترك هذه الأقسام الثلاثة فى اسم وهو أن يقال لها المتفقة أسماؤها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاشتراك والتواطئ مثل الاسود إذا قيل على القار [2] وعلى من اسمه أسود وهو ملون أيضا بالسواد فاذا قيل الأسود عليه تعريفا له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وإن قيل وصفا له بالسواد كان قوله عليه بالتواطئ بل يتفق أن يكون مقولا على شيء واحد من جهتين بالاشتراك كالأسود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى إسمه ولونه وقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسم وسمى ذلك الاسم معنى خاص تحته فوقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل لغير الممتنع وقيل لغير الضرورى وجودا

---

١) صورة الجبار توأمين صورة الجبار هى صورة الجوزاء برج من البروج الاثنى عشر وسميت الجوزاء بالجبار لأنها على صورة ملك متوج جالس على كرسى ويعتبرون فيها صورتى انسان لهذا قيل انهما توأمان والشعرى كوكب نير يقال له المرزم بكسر فسكون ففتح يطلع بعد الجوزاء وطلوعه فى شدة الحر وهما الشعريان العبور التى فى الجوزاء والغميصاء التى فى الذراع تزعم العرب أنهما أختا سهيل

٢) القار بالقاف شيء اسود تطلى به السفن والابل وقيل هو الزفت

وعدما وغير الممتنع أعم من غير الضرورى فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر إلى مافيه من [1] المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام القسم الأول وهى المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشتركة

وأما القسم الثانى وهو ما يتكثر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث ، الذى يتكثر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء وهذه الأسامى إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصف له مثل قولنا السيف والصارم فان السيف اسم لهذه الآلة التى هى موضوعة [2] لمعنى الصارمية والصارم اسم لها إذا أخذت بوصف الحدة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهند فان أحدهما يدل على حدته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الأسامى المشتقة وهى التى لمسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء

---

١) بالمعنيين أى جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود وعلى جائز العدم بالإشتراك

٢) موضوعة لمعنى الصارمية أى هى ذات والصارمية وصف لها محل عليها حمل اشتقاق

المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الأشياء المنسوبة اليها وتغير تلك الأسامى فى الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من الحديد ولو كان مأخوذا بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه العدل إذا سمى عدلا لم يكن من جملة ما سموه مشتقا بل من جملة ما يقال باشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكى والمدنى من هذا القبيل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بإلحاق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالهندى والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع الاسم الأول وإلى تغيير ما يلحقه

الفصل الثالث

(فى تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرا أو عرضا ، والجوهر هو الموجود لا فى موضوع والعرض هو الموجود فى موضوع ونعنى بالموضوع هاهنا المحل المتقوم بذاته المقوم مايحله فكل ماهو بهذه الصفة فهو عرض وما ليس فى شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس فى شيء أصلا أوان كان فى شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوما بذاته مقوما لهذا الحال فيه فهو جوهر ، أما ما هو فى شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء فى المادة القابلة لها ومثل وجود الجزء فى الكل كالواحد فى العشرة ومثل الجنس فى النوع كالحيوان فى معنى الانسان ومثل النوع فى الجنس كمثل الانسان فى عموم الحيوان ومثل كون الشيء فى المكان أو فى الزمان أو فى عرض من الأعراض مثل مايقال فلان فى الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان جميع هذا ليس موجودا فى الموضوع على النحو الذى حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقومة الذات الا بصورة المائية فلا تكون موضوعا

لها وكذا الكل لاقوام له الا بالجزاء وكذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالانسان تقومه بالحيوان وعموم الجنس أيضا تقومه بالنوع فالم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسا فلا يكون أحدهما موضوعا للاخر وأما كون الشيء فى المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه الى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق إن كان شيء من هذه ملازما ككل الأرض فى مكانه [1] الذى هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن مكانه [2] هو الذى أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فانه إنما لا يفارق موضوعه الذى له بعينه لأن قوامه بذلك الموضوع لا لأمر آخر سوى ذلك. وقد أورد من جملة ما يقال فى شيء وجود الكل [3] فى الاجزاء طلبا للفرق بينه وبين العرض فى الموضوع وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ الكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال إن الكل فى الاجزاء بل الكل هو الاجزاء لا واحد واحد منها بل جملتها فنسبة الكل بفى إما الى جزء جزء وهو محال إذ ليس الكل فى واحد واحد من الاجزاء أو الى الاجزاء جملتها وهو جملة الاجزاء فكيف ينسب اليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة فى آحادها وأجزائها وهذا القدر كاف فى الفرق بين العرض وبين ما يقال فى شيء

ثم الجوهر منه جزئى كزيد وعمرو وهذا الخشب وهذا الجمل ومنه كلى

---

١) فى مكانه أى مكان كل الارض ٢) وأن مكانه هو الذى أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الارض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الارض متعلق بالمكان وان المكان هو اى أفاد قوامها بذاتها وإفادها وجودها بالفعل

٣) وجود الكل فى الاجزاء نائب فاعل أورد أى كما أوردوا فيما سبق الاجود فى المكان وكون الجزء فى الكل مثلا ليفرقوا بين هذا وبين كون العرض فى الموضوع أوردوا أيضا وجود الكل فى الاجزاء ليفرقوا بينه وبين العرض الخ

كالانسان والحيوان والعرض منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلى كالبياض والعلم فالجوهر الكلى مقول على موضوع وموجود لا فى موضوع أما كونه مقولا على موضوع فلكليته وأما أنه ليس فى موضوع فلجوهريته ولفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عند ما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بايجاب أو سلب كما تقدم فى الفن الأول والموضوع عند ما يقال ليس فى موضوع هو ماحددناه فى هذا الفصل والعرض الكلى مقول على موضوع وموجود فى موضوع وأما الجوهر الجزئى فلا مقول على موضوع ولا موجود فى موضوع أما أنه ليس موجودا فى موضوع فلجوهريته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلأن الموضوع الذى يقال هو عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ولا يجوز أن يكون كليا لان الكلى هو ما يشترك فى معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين فى معناه وهو كلى واذا حكمنا عليه بجزئى أنه هو فقد حكمنا بأن مايشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال ، اللهم إلا أن يلحق السور الجزئى بذلك الكلى مثل أن تقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعى فان زيداً أولى أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لأنه لا يعرف الانسان والانسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الازيدا بعينه فلاحمل ولا وضع الا فى اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقى أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ماتقول زيد هو أبو القاسم فان الاشارة باللفظين هى الى شىء واحد هو معين فى الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلاموضوع ولا محمول فثبت أن الجزئى ليس مقولا على موضوع فانّ المقول على الموضوع لابد وأن يكون كليا والعرض الجزئى موجود فى موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده

فى الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

الفصل الرابع

(فى تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود فى الموضوع)

اعلم أنه إذا قيل[١] شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ماإذا قيل الحيوان على الإنسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن إنما يكون هذا الثالث مقولا على الأول إذا كان الثانى واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع للثالث من الوجه الذى حمل على الأول أما ان اختلف اعتبار الثانى بالنسبة إلى الأول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الأول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم[٢] لا يقال الجنس على الانسان لأن الحيوان الذى قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد فى الذهن عن الفصول المنوعة الصالح لقبول أى فصل كان والذى قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الإنسان فما حمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الإنسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتبار الوسط[٣] بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعللوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأى وبينا أن غير الذاتى أيضا مقول على جزئياته بالتواطئ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لأنه ليس بذاتى للحيوان بل

---

١) إذا قيل شيء أى حمل حمل مواطأة ٢) ثم لا يقال الجنس الخ أى مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة فى حمل الحيوان على الانسان وفى وضعه للجنس

٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه فقد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المنوعة والصلاحية لقبول أى فصل كان

لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا فى هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الأول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض فى الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا فى موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض فى الجسم واللون على البياض واللون فى الجسم لا عليه وأما ان كان الشيء موجودا فى موضوع وآخر موجودا فى هذا الشيء فالمشهور أن هذا ممتنع لأن العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بينا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالته برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما انه لا يلزم من حد العرض فلأن العرض هو الموجود فى موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهرا أو عرضا فمطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود فى الجسم وتوجد فيها السرعة وهى عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهى عرض وبواسطة السطح توجد فى الجسم ولكن تنتهى آخر الأمر الى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الأعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما فى موضوع هو الجوهر على [1] هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد يكون جوهرا ولا يخفى مثاله

---

١) على هذا الوجه أى وجه أن الأعراض تنتهى اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو فى موضوع إما مباشرة أو بالواسطة ومعنى كونه موضوعا أنه متقوم بذاته مقوم لما حل فيه لا بالمعنى المقابل للمحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض لون وجوهر كقولك الجسم جوهر

الفصل الخامس

(فى بيان الأجناس العشرة)

وهى الجوهر والكم والكيف والاضافة والأين ومتى والوضع والملك وأنه يفعل وأن ينفعل فهذه هى الأمور التى تقع عليها الألفاظ المفردة.

كما أن مفردات الألفاظ مواد المركبات اللفظية فمعانى هذه الأمور فى الذهن مواد المعانى المركبة ولسنا نشتغل بأن هذه العشرة تحوى الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شىء ولا بأنه لا يمكن جمع الأمور فى عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أى ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطئ ولا دلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطق لا يفى ببيان ذلك فكل ما قيل فى بيانه فهو تعسف غير ضرورى الا أن ما يهمنا من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لأن من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحته بالتواطئ ومع التواطئ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما إنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحته فلأن الذاتى ما إذا أخطر مع ماهو ذاتى له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتى إلا أن يفهم الذاتى له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانا نفهم معنى كثير من الأشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك فى وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرضيته بل نشك فى عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئى لهما إلا بعد[1] فهمهما لذلك الجزئى وكذلك ليسا بمتواطئين فان المتواطئ ما حمله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الأعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو

---

١) بعد فهمهما لذلك الجزئى أى بعد فهمهما فى ضمنه لانهما مقومان له فمعنى لذلك الجزئى ثابتين له

الموجود فى الموضوع ومالم يوجد[1] الكم فى موضوعه لايوجد الأين ومتى كما تعرفه بل المضاف يعرض بعد الجواهر والأعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعا جنسيا

الفصل السادس

(فى أقسام الجوهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذى لايتركب من أشياء كل واحد منها جوهر فى نفسه والمركب مايتركب من أشياء هى أيضا جواهر والبسيط إما أن لايكون جزءداخلا فى تقوم المركب وماهيته بل هو برىء مفارق عن المادة أصلا وليسلم وجوده وإما أن يكون داخلا فى تقومه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير أى المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيئته بالنسبة اليه وليس نسبة الجزء القابل الى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع الى العرض فى أنه تتقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هى التى لايكون باعتبارها وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة مابحصوله يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المركب[2] فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما غير ذى نفس وذو النفس ينقسم إلى النامى وغير النامى والنامى ينقسم الى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم الى الناطق وغير الناطق ويندرج

---

١) ومالم يوجد الكم الخ فالعرض مقول على الكم أولا ثم على الاين ومتى ثانيا فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا يقال فى المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جميعها

٢) أى لايوجد مركب حقيقى من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع مايرد عليه من الاشكال أعراض له

تحت ذي النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فانها ذوات أنفس عندالحكماء وتحت ماليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير النامي السموات ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعجم وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزيد وعمرو وخالد وغيرهم وتحت ماليس بناطق ما له حس الانواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الانواع شخصياته كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كليا وقد يؤخذ جزئيا وكل واحد منهما جوهر لان الانسان الجزئي الذى هو زيد لم يكن جوهرا لكونه زيدا وإلا لما كان عمرو جوهرا ولا لكونه موجودا فى الاعيان اذ الجوهر ليس حقيقته أنه الموجود فى الاعيان لا فى موضوع بل الشيء الذى يلزم ماهيته اذا وجدت فى الاعيان أن يكون لا فى موضوع وكانت جوهريته لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شيء لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التى تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الانسان لماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالنطق والحس فهى أجزاء الجواهر ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لابد من أن تكون جوهرا اذ هى أقدم منها فان جزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجوهر فى الوجود شيء سوى الجوهر إذ الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرا أو عرضا والعرض يتأخر عن الجوهر فى الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التى هى الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهى محمولة لا محالة على الانواع التى هى الجواهر ولا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهريتها ليست على سبيل تضمنها

الجوهرية بل على سبيل التزام الجوهرية أى الناطق شيء ذو نطق يلزم أنه يكون جوهرا لا أن الجوهر داخل فى معناه وحقيقته وهذا شيء قد عرفته من قبل

والكلى وإن شارك الجزئى فى كونه جوهرا لكن الجزئى أولى بالجوهرية لأن وجوده لا فى موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهريته هو الوجود لا فى موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا فى موضوع والكلى لم يتحقق [1] وجوده لا فى موضوع وكذلك الكلى قوامه بالجزئى فما لم يكن جزئى يقال عليه الكلى لا تتحقق الكلية التى هى نفس القول على موضوع تحته والجزئى ليس قوامه بالكلى فأن من الأشياء ماليس [2] يقال عليه كلى بل هو وحده لا مشارك له والذى يقال عليه كلى فقد يمكن أن يتوهم شخصا وحده ليس عليه كلى وهذا الجزئى هو الذى ليس بمضاف وأما الجـــزئى بالمعنى المضاف فلا يعقل دونه الكلى كما لا يعقل الكلى دونه وفيما بين الكليات تفاوت أيضاً فالأنواع أولى

١) لم يتحقق وجوده الخ أى وهو كلى فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئى وقوله وكذلك الكلى قوامه بالجزئى وجه ثان لكون الجزئى أولى بالجوهرية ومحصله أن الكلى فى كليته محتاج الى اعتبار الجزئى فلا قوام له بدون الجزئى ولا يخفى مافى هذا الوجه من مخالفة الصواب فى بيان ماهو بصدده فان الكلى محتاج الى الجزئى فى عروض الكلية له والكلية من الاعراض العامة لــكل من الكليات لا دخل لها فى كونه جوهرا أو عرضا أما الكلى فى ذاته المعروض للكلية فلا مدخل للجزئى فى قوامه بوجه الامن حيث ان الكلى لا يوجد فى الخارج إلا فى الجزئى فالجزئى أولى بالوجود لافى موضوع من الــكلى الذى لم يتحقق فى الجزئى وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

٢) ماليس يقال عليه كلى أى كلى ذاتى فلا ينافى أنه لا يوجد جزئى لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئى فان لفظ الجزئى كلى فى مفهومه يقال على كل جزئى

بالجوهرية من الأجناس لأن قياس الأجناس الى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فان النوع يمكن أن يقال على ماتحته دون أن يكون عليه كلى آخر هو جنس وأما الجنس فلابد له من وجود كليات هي أنواع تحته وأما خواص الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر وهو أنه لاضد له والضدان هما الذاتيان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدا لشيء ولا له ضد والجوهر ليس فى موضوع وأما إن عنى بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهى الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الاعراض فان الكمية لاضد لها أيضاً كما نبينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهى أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص فأن المشتد يستدعى حالة هى ضد الحالة التى يشتد اليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيراً يسيرا متوجها إلى أخرى يكتسبها يسيرا يسيرا وهذا لا يكون إلا بين ضدين ولا تضاد فى الجوهر وما تساهلنا [١] فى ثبوته للجوهر فطريانه دفعة لا يسيرا يسيرا ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر ما هو أشد فى جوهريته من جوهر آخر فلا يكون انسان أشد فى انسانيته من انسان آخر ولا فرس أشد من فرس فى فرسيته كما يكون بياض أشد فى بياضيته من بياض آخر وسواد أشد فى سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الأشد هو الأولى الذى حكمنا بثبوته فى الجوهر فأن الأولى يتعلق

١) وما تساهلنا فى ثبوته للجوهر الخ أى أن الحق ان لا انتقال فى الجواهر فان انتقال المادة من صورة الى صورة ليس انتقال جوهرها فى الصور كما تنتقل الحرارة من طور الى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة ووجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالا تقوما للجوهر فما يطرأ عليه من ذلك دفعى لا يقع يسيرا يسيرا كما هو الشان فى الاشد والانقص

بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر فى هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التى لا يشركه فيها شىء من الاعراض أن الجوهر مقصود اليه بالاشارة والاعراض إن أشير اليها فانما تتناول الاشارة بالقصد أولا موضوعاتها ثم تتعين هى بسبب تعين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها إشارة أما هى فالإشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تعم كل جوهر فان الجواهر المفارقة لا اشارة اليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المحسة اذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الأشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهى المحسة الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره فى نفسه أما الكلى فلا يقبل الأضداد لأنه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض إذ الكلى يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته ونعنى بتغيره فى نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير فى شىء آخر بل بتغيره فى ذاته فيخرج على هذا الظن الذى يوصف واحد منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشىء المظنون وبقى الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض وذلك لأن الظن لا يقبل لذاته وبتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الأمر المظنون فى نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا القدر من الكلام فى الجوهر وخواصه كاف فى هذا المختصر

الفصل السابع
(فى الكَمّ)

وهو الذى يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أوليس فيه يعده أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل والآخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعى تمييزه عن الجسمية تأنقا فى البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما أى يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهى التى تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء ولا يخالف فى هذا جسم جسما فكونه [1] بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التى هى جوهر لا الكمية التى هى عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الابعاد أو كلها فى بعضها أصغر مما توجد فى البعض والجسم لواحد قد يختلف أيضا فى هذا المعنى بالنسبة الى أحواله فى نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحد هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد أخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التى تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هى الكم المتصل ويرسم بأنه الذى يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند حد واحد مشترك بينها فمنه ماهو قار الذات ومنه ماليس قارا بل هو فى التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

---

١) فكونه بهذه الصفة .هو الصورة الجسمية يريد منشأ انتزاع ذلك الكون وهو الامر الحقيقى الذى به تقومت المادة جسما وصارت به تقبل فرض هذه الأبعاد ذلك الامر الذى لايختلف فى جسم دون جسم أما ماتختلف فيه الاجسام من هذه الابعاد فهو الكم كما بينه وفصله

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا فى جهة واحدة وهو الذى يرسم فى مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثانى) السطح وهو البعد القابل للتجزئة فى جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمى وهو البعد القابل للتجزئة فى ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائميا ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التى هى الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمى

وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حدوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوى المماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل فى هذا الحد هو السطح والباطن والحاوى والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكميته إذن لكونه سطحا وأما الكم المتصل الذى ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين اجزائه المفروضة فيه هو الآن .

وأما الكم المنفصل فهو الذى لا يمكن أن يفرض فى أجزائه حد واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها إن جزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفا مشتركا وان جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينها كانت الأجزاء ستة ان لم يعد الوسط معها وإن عد مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه .

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد له ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كما بالذات ونوعا منه لكانت أشخاص الحيوان والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضا للكم فالقول مؤلف من مقاطع هى أجزاء له وهو معدود

بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد فى نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لا نوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لسائر المعدودات .

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وإنما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك إذا كانا يتقاومان فى جذب كل واحد منهما عمود الميزان الى جهته فلا[1] يقوى أحدهما على إشالة الآخر أساً فى نفسه فان قوى قيل إنه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى[2] بها على تحريك ضعفه بل[3] يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف المقوى عليه وللمقوى عليه إنه مساو لنصفه وقد يقال أيضا لثقيل انه ضعف الآخر اذا كان تحرك فى مثل زمان تحريك الآخر ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الأجسام لم يلزم التقدير فى الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ إلى أجزاء هى ساعات وأيام وليال وشهور وسنون ويعد بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع

١) فلا يقوى أحدهما على إشالة الآخر شال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون ولكن عرف أشالت الناقة ذنبها رفعته وأشال فلان الحجر رفعه ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

٢) لا يقوى بها أى بقوته ٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينحط عنه قيل لهذا القوى أى الذى قوى على الشيء فرفع الكفه التى هو فيها لكنه لم يقو على تحريك الضعف بل قاومه الضعف قيل له انه مساو لضعف المقوى عليه وهو الذى ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الاضعفاه قيل انه يساوى ثلاثة أضعافه وهذا يساوى ثلثه وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هى معروض العدد الذى هو من الكم

الكميات المتصلة يعرض لها العدد إذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعروض الكم المنفصل

والكم قد نقسمه قسمة أخرى الى ذى وضع وغير ذى وضع وذو الوضع هو الذى لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهى أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما واذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقاً لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع

وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذى لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشتبه بالمساواة كالمشابهة والمشاكلة والموافقة وليس لها معنى المساواة والمساواة هى انطباق طرف شيء علي طرف آخر مع انطباق الشيئين ذوى ذينك الطرفين فكل مالا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تتصور فى الثقل والخفة دون النظر الى المقادير المكتنفة بهما فيعرف بهذا أنهما ليسا بالكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضد له كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحده بل تحت جنس قريب لها وقد عرفت أنواع الكم المتصل القار الذات وهى بأسرها قد تجتمع فى موضوع واحد أعنى الخط والسطح والجسم التعليمى والأضداد لا تجتمع والزمان أيضا لا ضد له إذ هو على التقضى والتجدد فلا يخلفه فى موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضدا للاثنين أو الثلاثة إلا ويوجد ما هو أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وههنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الانفصال فليس ضد الاتصال فان الضدان ذاتان

وجوديان والانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال والزوج ليس ضدا للفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذى هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثانى أن الفردية عدم الانقسام بمتساويين وقد بينا أن العدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كيفيات فى الكم لا نفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء كيفيات ولا نمنع أن تعرض فى الكميات كيفيات متضادة وأفضل المتأخرين أومأ فى بعض كتبه إلى أن الزوجية تقوم الفردية وهذا منه تساهل فان العدد الذى تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية لا أن الزوجية فى نفسها مقومة للفردية فانهما إما كيفيتان متضادتان ولا يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يتقوم وجود شىء بعدمه ولا عدمه بوجوده بل الكائنات التى حدوثها بعد مالم تكن ربما جعل[1] العدم من مباديها بالعرض وأما الكبر والصغر والكثرة والقلة لا الكثرة التى هى نفس العدد فليست بكميات بل هى إضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضدادا لأن الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس إلى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أى لا يجتمعان فى موضع واحد مع سائر[2] شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراء كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة فى نفسها يعرض لها التضاد وبسبب[3] التضاد التضايف .

واعلم أن التضايف أعم من التضاد فكل متضادين متضايفان وليس كل متضايفين متضادين فبأن[4] كان الضدان متضايفين واعترفنا بأن الصغر

---

١) جعل العدم من مباديها بالعرض كعدم المعدات بعد وجودها المشروط فى وجود المعد له وليس مقوما ولا داخلا فى جوهر العلة الحقيقية للحادث

٢) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

٣) وبسبب التضاد التضايف أى ويعرض لها التضايف بسبب التضاد

٤) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أى لا يلزم كونهما ضدين بسبب كون

والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين إذ من المضافات ماليست أضدادا كالجوار والجوار والأخوة والأخوة والصداقة والصداقة وغير ذلك وقول القائل إن الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتمعا ليس بشيء فانه إنما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ليس ضدين لكل ما يفرض صغيراً بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذى هو فى ذلك الشيء الآخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذى هو بالقياس اليه كبير فى شيء واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص الذى يختص بالسلوك من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه فى الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد فى ماهيته من نوع آخر ولا شخص من نوع أشد فى نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد فى ثلاثيتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة فى أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أى فى أنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه فى الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة فى الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين فى الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة إلا فى جهة واحدة والفرق بين الأشد الذى نمنعه فى الكمية والأزيد الذى نجوزه أن الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الاشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين وتفاوت الأزيد والأنقص لا ينحصر بين طرفين البتة

الفصل الثامن

(فى المضـــاف)

المضاف هو الذى ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره والأمور المشتركة

الضدين متضايفين واعترافنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير فائدة كررت تساهلا للتأكيد ولعل فى النسخة تحريفا وصحة العبارة فإن كان الضدان الخ بحرف الشرط

فى هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافة من هذا الوجه ثم تلحقه إضافة الى البدن الذى هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذى له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة إلى العالم من وجه والى المعلوم من وجه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثانى هو الذى ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية بالقياس الى غيره كالأبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقى وهو الذى ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الأول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا إلى ماهيته المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبى المحصل منه مضافاً حقيقياً فالمضاف الحقيقى لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملحوقة وأخذ نفس إضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقى وإن أخذت الماهية بما عرض لها من الاضافة كان من القسم الأول الذى ليس بمضاف حقيقى وهذا كالسقف فان له اضافة إلى الحائط الذى يلزمه فى الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافاً حقيقياً والاضافة التى له الى الحائط هى استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهى كونه مستقرا على شىء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقى وكان معقولا بالقياس لا إلى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا فى المتضايفين بل كل واحد منهما مختص باضافة إلى آخر غير إضافة الآخر اليه كالمتماسين فلهذا مماسة مع الآخر وهى فيه وفى ذاك مماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا فى الأبوة والبنوة أظهر إذ كل إضافة مخالفة للاخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ فى لزوم الوجود وارتفاعه والانعكاس

كل واحد منهما على الآخر فان اخوة هذا ملازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الأبوة بالقياس إلى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الأبوة وجدت البنوة وإذا عدم أحدهما عدم الاخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الأب أب الابن يقال الابن ابن الأب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما اذا أضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس فى الاضافة مثلا إذا وقعت اضافة الأب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذى هو موضوع البنوة فقيل الأب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصر الانسان مضافا الى الأب ولا يقال الانسان انسان الأب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس فى المضاف بالمعنى الأول اذا لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثانى والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشىء فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعته ووضعت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذى اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو إنسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت إضافة الأب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الاوصاف كلها لم تبق الاضافة فعلمت بهذا أن التعادل الحقيقى فى الاضافة هو بين الأب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الاخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا إن المتضايفين متلازمان فى الوجود بأن العلم مضاف إلى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شىء ما من الموجودات لم يتعلق به علم إنسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وهما متضايفان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافاً الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به

فهما معا لا انفكاك لأحدهما عن الاخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعى فى التكافؤ وجود المتضايفين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الاخر كذلك وان كان الاخر بالفعل كان الاخر كمثله

واعلم أن المضاف قد يعرض للمقولات كلها أما فى الجوهر فكالأب والابن وفى الكم المتصل كالعظيم والصغير وفى الكم المنفصل كالكثير والقليل وفى الكيف كالأحر والأبرد وفى المضاف كالأقرب والأبعد وفى الأين كالأعلى والأسفل وفى متى كالأقدم والأحدث وفى الوضع كالأشد انتصابا وانحناء وفى الملك كالأكسى والأعرى وفى الفعل كالأقطع والأصرم وفى الانفعال كالأشد تسخنا وتقطعا فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأحر ضد الأبرد وأحر من آخر ولما لم يكن الكم والجوهر يقبلانها لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضدا للصغير ولا الضعف ضدا للنصف لما عرفت وهذا منى حكاية لما قيل فى كتبهم لما هو الرأى الحق عندى فان المضاف وان عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد طبيعة وماهية معقولة بنفسها ثم تعرض لها إضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى الكون مقيسا فلا يعرض له التضاد الذى يستدعى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها وقد قدموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضدا للصغير لأنه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للاحر والأبرد طبيعة سوى أنه مضاف وإن قالوا انه يكفى لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كانت مضافا أو غيره وللاحر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللكبير والصغير أيضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا[1] تناقض قولهم فى الموضعين .

---

[1] تناقض قولهم فى الموضعين. فيه أنهم راعوا أن الاحر مثلا من حيث هو

الفصل التاسع

« فى الكيف »

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هى كل هيئة قارة لا يوجب تصورها تصور شىء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة فى أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن ينفعل بأنها هيئة قارة وتفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة الى شىء خارج وتفارق الكم بأنها لا توجب قسمة والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة فى أجزاء حاملها

وأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهى أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الأشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو اما أن يكون محسا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة فما كان منه راسخاً يسمى كيفيات انفعالية

أحر مأخوذ فيه الحرارة التى وقعت فيها النسبة وهى كيفية مضادة للبرودة المأخوذة فى الابرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها فيكون الاحر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الاضافة مضادا للابرد من حيث هو أشد برودة

أما الكبر والصغر فى الكميات فهما عارضان لماهية واحدة لاتضاد فيها وهى الجسم التعليمى مثلا فالصغير والكبير كلاهما جسم تعليمى والصغر والكبر إضافة محضة وليس فيهما ماهية وراء ذلك معقولة بنفسها يعرف لها التضاد فهما كالابوة والبنوة بخلاف الاحر والابرد فانهما مع الاضافة قد اشتملا فى نفس النسبة على ماهية معقولة وهى الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا « فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا »

كحلاوة العسل وحمرة الورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت انفعالات لمعنيين (احدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تنفعل عنها (والثانى) يخص بعضها وهو أنها حادثة عن انفعالات فى موضوعها إما فى أصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة[1] المصفار أو بعد الخلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج فى الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل تسمى انفعالات لا أنها انفعالات فى أنفسها بل هى هيئات قارة فان أنواع الكيفية تشترك فى أنها هيئات قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها إذ يوجد فيها انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تمييزا لها عن النوع الراسخ الثابته وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسا وهو اما أن يكون استعدادا لما يتصور فى النفس بالقياس الى كمالات[2] فان كان استعدادا للمقاومة والاباء عن الانفعال سمى قوة طبيعية كالمصحاحية[3] والصلابة وتلك هى الهيئة التى بها صار الجسم لا يقبل المرض

---

١) وصفرة المصفار أو الاصفر بطبيعة الأزهار مثلا وصفرة المصفار وحلاوة العسل إنما تنشأ عن انفعال المادة بالمزاج لانها عارضة للمزاج والحرارة وإن كانت للنار على رأيهم بداتها لا عن انفعال لكن من شان نوعها أن يعرض لموضوعه بالانفعال كالحرارة التى تعرض للمزاج مثلا

٢) الى كمالات المراد من الكمالات ماهو بالفعل مقابل ماهو بالقوة لا ضد النقائص

٣) كالمصحاحية لا أظن أن يوجد هذا البناء فى اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعال تدل على الكثرة أو القوة فى مادتها كالمعطاء والمغوار وأهل النظر فى العلوم يسوغون لأنفسهم ان يدلوا على بعض المعانى التى لم تعرف اللغة أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصحاحية هى حالة البدن التى يقوى بها على مدافعة المرض وهى غير الصحة فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصحاحية فانها قد تكون لمريض فى حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها ترجح استعداده لجانب الصحة عنه لجانب المريض .

ولا يقبل الانحياز لا نفس عدم المرض والانحياز وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال سمى لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين وهى أيضا هيئة بها يسرع قبول الجسم للمرض والانحياز لا نفس القبول ولا نعنى بهذه القوة القوة التى هى فى المادة الأولى فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن تتمة هذه القوة وهى ترجحها من جهة أحد طرفى النقيض فلا يكون فى قوة الشىء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون فى أنفسها كمالات لا استعدادات لكمالات أخرى وهى مع ذلك غير محسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمى ملكة مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان سريع الزوال سمى حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وهذا قسم رابع

وفرق بين المصحاحية والصحة والممراضية والمرض فان الممراض قد لا يكون مريضا والمصحاح قد لا يكون صحيحا وملكة الصناعة ليست هى أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية وفكرة كمن يكتب شيئا من[1] غير أن يروى حرفا حرفا أو يضرب بالطنبور من غير أن يروى نقرة نقرة وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية ولا شك أن جميع ذلك يكون بهيئات فى النفس

فهذه هى أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الأنواع يقع فيها التضاد والاشتداد والتنقص إلى النوع المختص منه بالكميات ولا ينبغى أن تشكل عليك أشياء عدت فى هذا الباب وقد عدت أيضا فى المضاف مثل العلم وذلك لأنا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقية بل عارض لها

---

١ من غير أن يروى يقال روأ فى الامر وروى فيه مهموزا وغير مهموز إذا نظر وتفكر والروية فى الامر التفكر فيه مع تأن لا عجلة معه .

الاضافة فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والأضافة من لوازمهما لا ذاتهما فدخولها فى المضاف بالعرض والشيء الواحد لا يتصور دخوله فى المقولتين بالذات فانه إن كان متقوما من حيث ماهيته وحقيقته بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقى لكانت أنواعهما كذلك مثل [١] النحو والشجاعة وليس النحو نحواً لشيء الا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذاك هو علم بشيء وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شيء الا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شيء وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقى

الفصل العاشر

(فى باقى المقولات العشر)

وأما الأين فهى الحالة التى للجسم يجاب بها حين يسأل أين هو وهى كون الجسم [٢] فى مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه وفى التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة الى المكان فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهى كون المتمكن محويا وهذه الاضافة ليست الى المكان من حيث هو مكان بل اليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهى النسبة التى بين المحوى والحاوى وليس الكون فى المكان هو الكون فى الأعيان الذى هو

---

١) مثل النحو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وانما تعرض له الاضافة إذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعلقها ملكة فى ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أو لون لها ان صح أن يعبر باللون فى مثل هذا ولكنها تعرض لها الاضافة عند ما تعتبرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الاشياء التى يتعلق بها ذلك الخلق

٢) كون الجسم فى مكانه أى منشأ انتزاع ذلك فى الخارج

الوجود فإنا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان[1] الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الأين ماهو أول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لايسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ماهو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لايكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الأقاليم بل المعمورة بل الأرض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لايسع معه غيره

وفي الأين مضادة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهما معنيان لايجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وإذ قد يصار من أحدهما الى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والأضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب الى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فإن كثيرا من الاشياء تقع[2] في أطراف الازمنة ولا تقع في الأزمنة ويسأل عنها بمتى ويجاب به

١) لكان الكون في الزمان الخ لأنه لافرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشيء وجودات لأنه ان سلم ان جسما لا يتغير مكانه على مايزعمون في الفلك فلا نسلم ان جسما لايتغير زمانه فان الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارجي لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بديهي البطلان .

٢) تقع في أطراف الازمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دفعي وكل دفعي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في ظرف الزمان الماضي

فمنه زمان أول حقيقي وهو الذى يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه ثان غير حقيقي نظير السوق والبلد فى الأين كقولنا كان فى سنة كذا اذا كان فى جزءمنها لكن بين المكان الحقيقي والزمان الحقيقي فرق فان الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون (١) هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقي لا يتصور نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك فى المكان الغير الحقيقي كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها بالقياس الى الجهات فى الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتراش (٢) وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع للكل فكون الجسم بحيث فى اجزائه هذه الاضافة هو الوضع (٣)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فمنه مايقال (٤) لما اليه إشارة أى

الذى يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية فى مادتها عند القائلين بذلك وكوجود أى جوهر من العدم فان ذلك كله يقع فى طرف الزمان ويسأل عنه بمتى الخ

١) لايكون هو النسبة الخاصة اليه أى لاتكون نسبة كل واحد إلى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو الشأن فى المكان الحقيقي وهو حاوى الشيء فأنه يفصل المتمكن ويفرزه عما عداه فحركة يدى فى عشر دقائق يصحبها فى الزمان حركات الكواكب وحركات مايتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التى لحركة اليد أو لليدان شئت الحاصلة لها من كونها فى هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة لها بخلاف مكان اليد الذى يحتويها فانه خاص بها لا يشركها فيه سواها

٢) والافتراش من افترش ذراعيه أى بسطهما على الأرض (٣) هو الوضع خبر للمبتدأ وهو كون الجسم أى ان الحالة التى تحصل للجسم من جهة أن فى أجزائه هذه الاضافة هى الوضع (٤) فمنه مايقال الخ ما مصدرية أى فمنه قولهم

تعين جهة إن له وضعا وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس للوحـــدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه فى الكم وهو كونه بحيث يمكن أن يشار اليه أين هو مما يتصل به اتصالا ثابتا ولا يكون هذا الا فى الكميات المتصلة القارة الذات ويقال وضع بالمعنى الذى ذكرناه أولا وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذى هو المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض فى الجهات فان الكميات التى ليس لها أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر الا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاد فان وضع الانسان ورجلاه على الأرض ورأسه فى الهواء مما يلى السماء يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه فى الهواء لأنهما معنيان لايجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد الضعف أيضا على نحو قبول الاين والقيام والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشد والاضعف

وقد يقال[١] على الحركة إلى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة والوضع هو القار منهما

واما الملك فهو نسبة الجسم الى حاصر له او لبعضه منتقل بانتقاله كالتسلح[٢] والتقمص والتنعل والتختم فمنه جزئى كهذا التسلح ومنه كلى كالتسلح ومنه ذاتى كحال الهرة عند اهابها ومنه عرض كحال الانسان عند قميصه

لما تصح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعا

١) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق معنى الوضع الذى هو مقولة

٢) كالتسلح الخ التسلح لبس لأمة الحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو ذلك والتقمص لبس القميص والتنعل بالعين المهملة لبس النعل والتختم لبس الخاتم

واما ان يفعل فهو تأثير الجوهر فى غيره اثرا غير قارا الذات فحاله مادام يؤثر هو ان يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما أن ينفعل فهو تأثر الشىء من غيره مادام فى التأثر كالتسخن والتبرد والتقطع وإنما اختير لهما أن يفعل وأن ينفعل دون الفعل والانفعال لأن الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل القار الذات الذى انقطعت الحركة عنده كما إذا قطع شيئاً ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال فى هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذاك

والحركة هى مقولة أن ينفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض فى هاتين المقولتين التضاد فان التبيض ضد التسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتنقص فان من الاسوداد الذى هو السلوك ماهو أقرب إلى الاسوداد الذى هو غاية التسلوك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتنقص ليسا بالقياس الى السواد بل إلى الاسوداد الذى هو حصول فى السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لايحتاج فى تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهى الكم والكيف والأين والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة ما معان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيقى لها (والثانى) أن تعرض الحركة بواسطتها للجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسالها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة إلى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا إن الحركة تعرض لمقولة ما. أما عروضها لمقولة الكم فمن وجهين أحدهما أن يتحرك الجوهر من كم إلى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه ينمو بها الموضوع ويسمى نموا وإلى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى

ذبولا . والآخر أن يتحرك من كم إلى كم أصغر أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلخل أجزائه وانبساطها أو تكاثفها أو انحصارها ويسمى تخلخلا أو تكاثفا

وأما الحركة فى الكيف فتسمى استحالة مثل التبيض والتسود والتسخن والتبرد وتعرض فى جميع أنواعه إلا النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة فى الأين فمعروفة وهى أن يأخذ الجسم فى مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر

وأما الحركة فى الوضع فهو أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان إن كان فى مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه إلى أجزاء حاويه[1] أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه

وليس فى مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا وحركة المنى الى صورة الحيوانية ليست حركة فى الجوهر بل استحالة فى كيفيات المنى وهو منى بعد الى أن يصير علقة وكذلك هو علقة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول فى التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فصلين اقتداء بالمتقدمين

الفصل الاول وهو الحادى عشر

من هذا الفن فى التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شيء واحد فى زمان واحد وهو على أربعة

---

١) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول إذا كان المتحرك فى الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه فى فلكه فأن نسب أجزائه إلى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثانى إذا كان المتحرك هو الحاوى والمتمكن ساكنا فان نسب أجزاء الحاوى الى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين انما يكون فى حركة مستديرة حول المركز

أقسام(أولها) تقابل السلب والايجاب ولا نعني بالسلب والايجاب ههنا مانعني بهما في بادير منياس* بعد هذا فان الايجاب والسلب هناك يخص بما هو مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هـذا الفرسية واللافرسية فالمراد به التقابل في القول بين الأمر الاثباتي والسلبي كان ذلك إثباته في نفسه أو إثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا نعني بتقابل الفرسية واللافرسية تقابلهما من حيث وجود الفرسية وعدمها في الوجود الخارجي فان ذلك من قسم العدم والملكة كما نختار إيراده ههنا بل تقابلهما في القول[١] والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايفين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محـــل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبيـــاض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والأنوثة فليست أضدادا حقيقية وإن عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لأن الظلمة والفردية والشر والأنوثة كلها أعدام لاذوات وجودية فالفرد هو العدد الذي لم ينقسم بمتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التي هي الانقسام بمتســاويين ووضع له اسم وجودي هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودي وليس كذلك وأما الظلمة فهي عدم النور لا غير وكذلك

---

*) بادير منياس معناه التأليف الأول وهو تأليف المفردات

---

١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو لافرس وهو المفيد للصدق والحمل فالفرس واللافرس يتقابلان في الضمير فلا يصدقان معا على شيء واحد برابطة ذلك الضمير والحمل ههنا في المتقابلين إيجابي كما ترى وقد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الآتي ذكره في القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لاغير

السكون هو عدم الحركة والشر عدم مّا وليس هـذا موضع تحقيقه فليسلم كل هذا وإنما عدّ المتقدمون هذه الأمور من الأضداد فى هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعداما فلا يتحاشون من إطلاق اسم الضد عليها لأن الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان فى موضوع من شأنهما التعاقب عليه إن لم يكن[١] أحدهما لازما فليشترك فى هذا كل متقابلين هـذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقـابل العدم والملكة فمنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله فى الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر والدرد[٢] للأسنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر فحسب فان الجرو الذى لم يفقح[٣] عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر فى وقت إمكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل إلى الملكة

وأما العدم الحقيقى فهو عدم كل معنى وجودى يكون ممكنا للشىء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذى بحق جنسه فكالأنوثة التى هى عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التى هى عـدم الانقسام بمتساويين الممكن لجنس العدد وإما الذى بحق النوع فعدم اللحية للمرأة الممكنة لنوع الانسان وأما الذى بحق الشخص فكالمرد وهو عدم

---

١) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسميان ضدين فى اعتبار الجمهور لأنه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة فى الشمس مثلا

٢) الدرد بالتحريك ذهاب الأسنان

٣) الذى لم يفقح فقح الجرو كمنع وفقح بالتشديد فتح عينيه أول ما يفتح

لا فى الوقت وكانتثار الشعر بداء الثعلب وهو عدم فى الوقت والعدم فى الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية وهذه هى أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرأيين أن الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه فى القول لا فى الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا فى الايجاب والسلب الذى هو إثبات شىء لشىء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعا إذا نقلا الى الحكم والقضية مثال ذلك فى المضاف هو أن ينسب زيد بالأبوة والبنوة إلى شخص كذبا[١] فيقال زيد أبو خالد زيد بن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التى لها أوساط إما مسماة بأسماء حقيقية كالفاتر بين الحار والبارد وكالأشهب بين الأبيض والأسود أو مسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وإن كان أحد الطرفين لازما له فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة ما دام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكة والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجرو الغير المفقح لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويعم المشهورى والحقيقى جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعمى ولا بصير والعدم الحقيقى وإن كان أعم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق اطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشىء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايفين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضايفين مقول بالقياس الى الآخر ملازم له وجودا وعدما وليس[٢] هذا الشىء لغيره

---

١) كذبا بأن يكون لا ابنا ولا أبا لخالد   ٢) وليس هذا الشىء لغيره أى

وأما الفرق بين المتضادات وسائرها فبأن المتضـــادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل اليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكة على وجه يعم المشهورى والحقيقى جميعا أن فى المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفى العـــدم الحقيقى لا بد من أحدهما وفى المشهورى أيضا لا بد من أحدهما فى الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن فى التضاد إما أن يكون [1] أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائز الانتقال إلى الثانى كان بينهما واسطة أو لم يكن وفى المشهورى لا أحدهما ضرورى للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال من الملكة إلى العدم ولا يجوز من العدم إلى الملكة وإذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب [2] أحدهما للموضوع فى كل وقت وأما فى المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما فى كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقيين فهو أن الضدين ذاتان متعاقبان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثانى بل ذات تعقب ارتفاع الثانى أو توجب ارتفاع الثانى ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات وأما فى العدم والملكة فالعدم ليس ذاتا

ليست هذا الخاصة لغيره من المتقابلات

١) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فان لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أيا كان من الحركة الى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة للبرودة أو للفتور وبالعكس أما فى المشهور من الملكة والعدم فقد شرط فى العدم الوقت الذى من شأن الملكة أن تكون فيه للموضوع ففيما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما بضرورى له ثم إنه ينتقل من الملكة فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

٢) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له فى كل وقت أما الجرو قبل أن يفقح فانه لا يجب له البصر ولا العمى فليس أحدهما واجبا فى كل وقت

وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشيء الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس إذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين الفرسية واللافرسية والسواد والبياض والأبوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والأب والابن والأسود ولأبيض والأعمى والبصير لكن التقابل الأول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع وإذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا لا بالذات

الفصل الثانى وهو الثانى عشر

فى المتقدم والمتأخر ومعا

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الأول) المتقدم فى الزمان وهو مشهور (والثانى) المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود ويوجد هو وليس الآخر بموجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم فى الشرف كما يقال إن أبا بكر قبل عمر أى لا أفضلية لعمر إلا وهى له وله ما ليس لعمر (والرابع) المتقدم فى المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التى بعضها تحت بعضها والاجناس التى بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف فى المسجد منسوبة إلى المحراب أو إلى باب المسجد كذلك[1] المتقدم فى المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه إن ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم

---

١) كذلك المتقدم الخ أى كما ان ذلك التقسيم حاصل فى المراتب فهو حاصل أيضا فى المتقدم بحسبها

وان كانا معا فى الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم من حركة اليد فالعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد وإذا تعقل[1] حال المتقدم فى جميع هذه الأنحاء كان المتقدم هو الذى لا يوجد للمتأخر المعنى المعتبر فيه التقدم والتأخر إلا وقد وجد للمتقدم وإذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك فى المتأخر وفى معا

المقالة الثانية

فى تعرف الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور وفيها فصلان

الفصل الأول

فى بيان أصناف مايفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة الى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمنا منها فى غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه بالبعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة « الذى هو » مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أى الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أى المفيد للتصور منه ما يسمى حداً ومنه ما يسمى رسما ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فان الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه

---

١) أى إذا تعلقت حال المتقدم بالمعانى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود فى العلية مثلا لايكون للمتأخر الذى هو المعلول حتى يكون قد حصل للمتقدم الذى هو العلة

٢) ما بين نصفى المستطيل زيادة اقتضاها السياق

كتبديل الانسان بالبشر والليث بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما إذ هما مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما ينقسم إلى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا إذ القول هو المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب فى حقيقته وماهيته فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هى دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فاذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا مثل تحديدنا الانسان بأنه ضحاك مشاء على رجلين بادى البشرة بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الدلالتين المعتبرتين وإنما تكون كذلك إذا كان الحد مركبا من مقومات الشيء فان كانت المقومات أجناسا وفصولا فالحد مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناسا وفصولا كان الحد مركبا من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين فى التنبيهات أن الحد مركب من الجنس والفصل لامحالة فان كان هذا مصيرا منه الى أنه لا يكون تركيب من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فان الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوما بالنسبة إلى المركب وليس جنساً له ولا فصلا كالجسم الأبيض اذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فان الجسم والأبيض مقومان له وليس واحد منهما جنساً له ولا فصلا وكذلك الأفطس مركب من الأنف والتقعير والعدالة مركبة من العفة والشجاعه والحكمة وليس تركبهما تركب الأجناس والفصول والعفة وإن لم تكن محمولة على العدوالة ولا التقعير على الأفطس ففى المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا فى تركب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وان كان ما ذكره تخصيصا منه لاسم الحد بما يكون مركبا من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله إن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو حد كان مركبا من الجنس والفصل أو لم يكن

فاذاً الواجب فى الحد دلالته على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت أجناسا وفصولا أولم تكن

وهذا الفصل فى ظاهره مناقض لما قدمناه فإنا حصرنا الذاتيات فى الأجناس والفصول والأنواع فادعاء ذاتى ليس بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان فى أمور مركبة من معادن عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد فى الوجود ولا يكون لذلك العام قوام الابهذا الخاص حتى لولم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنسا له والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاء التركيب بالنسبة اليه مقومات له ولا شك أن الجسم الابيض لولم يقترن به الأبيض كان متحصل الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقومه ولو حققنا هذا التحقيق فى الابتداء وقسمنا الماهيات الى بسيطة ومركبة والمركبة الى مايتقوم بعض أجزائه بالآخر فيتحد منها طبيعة واحدة فى الوجود والى ماليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام فى نفسه بالفعل وان لم يقترن به الآخر لتشوش دركه على المبتدئ ولعل أفضل المتأخرين استمر ههنا أيضا على مايليق بفهم الشادين والتحقيق[1] ما ذكرناه

١) قوله والتحقيق ماذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما فى تقرير قواعد المنطق أنها موازين للعلوم الحقيقية ودرك الحقائق المتقررة وعندهم ان الماهيات الحقيقية المركبة فى الخارج لاتخلو من عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل فى أجزائها وهى مركبة فلم يعرف عندهم أما ماذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها فى نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن أنها كيف من الكيفيات يتركب فى وجوده الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الارادة فى تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفى وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد فى الذهن مثال مطابق للمحدود فى الوجود فكما أن المحدود لا يوجد الا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفى فى وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويفيده مخصصا فى الوجود ان كانت مقوماته[1] أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعا فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعى تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا محاذيا لتركيبها فى الوجود

أما ما ليس[2] فى مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذى للوجود هو أن يوضع من أجزائه ماهو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الابيض معرفا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقى وأما مامقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وفيت الدلالة على كمال الماهية لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عد بعد ذلك الفصول بأسرها التى هى الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع

كيف أو خلق جامع للعفة وأخواتها وزعم أن هناك فرقا بين « جامع للثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لادليل عليه بهذا هو ماحمل الشيخ على حصر أجزاء الحد فى الجنس والفصل لانحصار أجزاء الماهيات فيهما

١) ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقرن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقرن والموضوع طبعا هو الجسم مثلا والمعنى العارض هو البياض مثلا

٢) أما ماليس الخ شروع فى بيان كيف يكون التركيب الحدى محاذيا للتركيب فى الوجود

ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتى الا مشتركا أو خاصا واذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أورد حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا وهذا كما تقول فى حد الحيوان انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فاخذنا حد جنسه القريب وهو الجنس ذو النفس لما لم يكن له اسم قرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما إن كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدله عمداً أو سهوا لم يستعظم صنيعه بسبب هذا التطويل بعد رعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها. قد اعتقد بعضهم أن هذا لا يكون حدا لأن من شرط الحد عنده الايجاز فانه قول وجيز أمره كذا وكذا وليس[1] فى هذا من الزلل ما يخرجه عن كونه حد مع أن الوجيز أمر إضافى غير محدود بحد معلوم فرب شىء هو وجيز بالاضافة الى شىء طويل بالاضافة الى غيره والأمور الاضافية لا يجوز استعمالها فى تعريف ما ليس باضافى والحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ[2] فى تحديده استعمال اللفظ الاضافى

ويعرف مما ذكرناه أن الشىء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لأن ذاتيات الشىء إذا وجب إيرادها كلها فى الحد الحقيقى إما صريحا وإما ضمنا فلا يبقى للحد الثانى من الذاتيات شىء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلا لألفاظ هذا الحد بمرادفاتها ولا يكفى فى الحد التام الحقيقى أن يذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيدا بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولا عليها إحدى الدلالتين المعتبرتين فان الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ما هو تحته بل دلالته بالمطابقة على

---

١) وليس فى هذا من الزلل الخ أى ليس فى ذكر الجنس بحده زلل يخرج التعريف عن كونه حدا وإن خالف الايجاز

٢) فيسوغ الخ مرتب على المنفى وهو أنه من المضافات فهو منفى أى فلا يسوغ الخ حيث أنه ليس من المضافات

مجموع أجزائه من حيث مجموعة وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على مايحصل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لااعتبار لها وهذا كما تقول فى حد الانسان إنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فان الجسم لادلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالته على شيء ذى نطق ليس يدرى من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يدرى ذلك بالنظر فى الوجود فان ماله نطق لايوجد الاحيوانا لاأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيوانا والذاتيات التى بين الجسم والناطق كذى النفس والمغتذى والنامى والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيع فى البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال إن الحد الحقيقى يراد للتمييز ليس بشيء إذ لو كان الغرض التمييز الذاتى دون تحقق ذات الشيء كما هو لكان قولنا الانسان جوهر ناطق حدا لأنه يميز للانسان بذاتياته عما سواه وهذا(١) إنكار على من يطلب من الحد تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفى بالتمييز أما من لايطلب منه الا التمييز فلا إنكار عليه فى إيثاره الا بتركه ماهو الأولى من طلب تصور ذات الشيء فان التمييز يحصل تبعا لهذا الغرض فمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته وأما الحد الناقص فهو الذى لايستوفى جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساويا له فى المعنى بل فى العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلنا به فى حد الانسان أنه جوهر ناطق أو جسم ناطق

---

١) وهذا انكار أى ان قولنا فتعرف بهذا الخ يأتى على قول من اكتفى فى الحد بمجرد التمييز مع ذهابه إلى أن الحد انما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فان ذهب ذاهب إلى ان الحد إنما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالى أو المتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه ايثاره لها على غيرها الا من جهة أن الطريقة خلاف الأولى

(واعلم) أن كون الحد الاعلى الماهية مفيدا لتصور الذات انما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشيء. أما من لا يعلم ذلك فهو فى حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه فى حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء وأما التصور الذى حكمنا فى أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصور إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به، والتصديق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور الا بعد التصور وهو دور وذلك لأن التصور الذى يفتقر اليه التصديق هو تصور معنى الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد بلفظ [1] الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصور الحقيقة الذات وماهيته بتصور ذاتياته بل ربما كان تصورا له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الأحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هى مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك

وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التى هى لوازم تخصه جملتها بالاجماع والفاضل منه ماوضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا فى حد الانسان إنه حيوان ضحاك منتصب القامة مشاء على قدميه عريض الأظفار بادى البشرة وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التى يخصه مجموعها كان رسما ناقصا ثم

---

[1]) لفظ الحد أى باللفظ الذى جاء الحد لبيان معناه وهو اللفظ الدال على المحدود كما للانسان مثلا

يلزم فيها جميعا أن تكون هذه اللوازم بينة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول فى رسم المثلث إنه الشكل الذى له ثلاث زوايا فقط لا كمن يقول إنه الشكل الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق فى حق الكل أما غير المهندس ممن لا يعرفه فهو فى حقه خاصة [1] مركبة لا رسم إذ ليس بمعرف وأقل درجات الرسم التعريف .

وههنا دقيقة وهى أن الرسم الذى لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له ينبغى أن يكون رسما لأن المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه إلى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليسقط اعتبار كونه قولا بل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف فى التعريف واذا جعلنا هذا رسما فليجعل مجرد الفصل أيضا حدا طالبا للتمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للمحدود فى المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وإن لم يكن وافيا بجميع ذاتياته مع أن انتقال الذهن إلى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حدا له بسبب كونه دالا على ماهيته لأن الحدّ للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فماهية الانسان مثلا إن كانت مجهولة من حيث هى مجملة فكيف تكون هى بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم إلا أنّ تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبسا فحينئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلغة أخرى

---

١) خاصة مركبة أراد بالمركبة التى تحتاج فى العلم بلزومها الى وسط فكأنها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم لكن بعد العلم بالشيء فلا يكون معرفا له

واعلم أن تعريف الماهيات التى لاحدود لها أى الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الأجزاء الذاتية انما هو بلوازمها وإذا كانت لوازمها بينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك فى حقها تعريفا قائما مقام الحد وإن لم يكن حدا لأنه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته وهذا[1] انما كان حدا لأنه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط ان كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغى أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أى تعريفه[2] بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته لأنه لا افتراق بينهما فى توصيل الذهن الى حاق الشيء وإن لم تكن اللوازم بينة فلا يخلو إما ان يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو قصد نحو[3] كونه ذات تلك اللوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذى هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى الى تلك الحقيقة التى هى للذات رسما وان كان المقصود من ذكر هذا اللازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحد وجميع القوى الفعالة والمنفعلة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أى قصد نحو كونها ذوات تلك الافعال كان ذلك كالحد لها لأنها بسيطة ولا يكون لها غير ذلك الذى يعرض لتعريفها

الفصل الثانى

فى التحرز عن وجوه من الخطأ تقع فى الحد والرسم

اعلم أن القانون الذى أعطيناه فى الحد الحقيقى من جميع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جدا إذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائما فى كل شيء فربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن فى

---

١) وهذا أى تعريف المركب بتوسط مقوماته انما كان حدا الخ

٢) أى تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

٣) نحو كونه ذات تلك اللوازم

الأكثر بأن لافصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جداً فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت اللوازم البينة للشيء بذاتياته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتى واللازم البين فى جميع الأشياء إذ هى متقاربة جدا فى بيانها للشيء وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الأمر أوردنا أمثلة من الحدود والرسوم التى وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن أمثالها

فمنه ماهو فى الحد إما فى جانب الجنس أو فى جانب الفصل أو مشترك بينهما فالمشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ماهو فى الجنس فمن ذلك أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الأجناس أو كالعرض فى حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسالها كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالملكة بدل القوة والقوة بدل الملكة أما أخذ القوة بدل الملكة فكقولهم العفيف هو الذى يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ الملكة بدل القوة فكقولهم القادر على الظلم هو الذى من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قديكون عادلا وليس فى طبعه نازعا إلى انتزاع ماليس له من يدغيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم فى حدالشر إنه ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم إن السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الآن موجودا مكان الجنس كقولهم فى حد الرماد إنه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا وإذ ذاك لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين

كان خشبا لم يصر بعد رمادا ومن ذلك أخذهم[١] الجزء مكان الجنس كقولهم إن العشرة خمسة وخمسة وكقولهم فى حد الحيوان إنه جسم ذو نفس والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال فى كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لا تناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به إلا جزءا فقط وإذ ذاك لا يكون محمولا على الحيوان لأن الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن

نحو كونه ذات تلك اللوزام أى الذات التى تعرض لها تلك اللوازم وحاصل ما قاله أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشىء إذ البسيط لا مقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسوم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات إذا كانت اللوزام بينة فان اللوازم البينة ما لا تحتاج الى وسط فهى لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة أما ان لم تكن بينة بأن كانت محتاجة إلى وسط فقد علمت أن ما ليس بينا لا يصح أن يكون معرفا لملزومه كمساواة زوايا المثلث لقائمتين فلو قصد باللوازم الغير البينة شرح الحقيقة وتعريفها لم يكن ذلك رسما لها كما عرفت أما إذا قصد بذكر اللوازم الغير البينة تمييز الشىء بكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم أى ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أى تعريفه بأنه هو الشىء الذى تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك اللوازم الغير البينة رسما يقوم مقام الحد أيضا لأن كون الذات هى الذات التى تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها إذ لم ينظر فيه إلا إلى كونها هى معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين اللزوم كتعريفك النفس الناطقة فى الانسان بأنها قوته التى هى مناط اتصافه بالحكمة فان عروض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازما من لوازم النفس الناطقة يحتاج إلى بيان طويل عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلا بأفعالها هو من هذا القبيل لأنها لا كون لها يعرف إلا كونها بحيث تصدر عنها هذه الأفعال وهو الكون الذى يعرض لها عند تعريفها أى توصف به بقصد التعريف

٢) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى فى الوجود الخارجى

يؤخذ باعتباره جنسا محمولا على ماتحته أما اعتبار كونه جزء فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى وصورة ذو أبعاد ثلاثة بشرط أن لا يدخل فى مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا أوحيوانيا أو جماديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا إذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الأنواع كان لا بأن تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول فى المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان إذ هو أحد الأنواع التى يجوز دخولها فى مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون شرط الاقتصار على كونه جوهرا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان جنسا ووجب إيراده فى حد الحيوان أما على الوجه الاخر فهو جزء ولا يجوز إدخاله فى الحد ولا حمله عليه أصلا لأن الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ فى الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وأن تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات [1] إذا اشتدت بطل الشىء والفصول إذا اشتدت ثبت الشىء وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم إن الفهم [2] موافقة وإن

---

١) والانفعالات إذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين بين الفصول والانفعالات لأن الانفعال تأثر اذا اشتد أدى إلى فساد جوهر المتأثر المنفعل أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم بالفتح واطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التسامح

٢) الفهم موافقة مثال للمشتبه وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للمستعار

النفس عدد محرك لذاته وإن الهيولى أم حاضنة » والثانى «أن يعرف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله فى الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم فى حد الحركة إنها نقلة وفى حد الانسان إنه الحيوان البشرى والبشر والانسان مترادفان . أما المساوى فى المعرفة فكقولهم فى حد الزوج إنه العدد الذى يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايفين فى حد الآخر فان كل واحد منهما فى الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما معا جاز أخذ كل منهما فى حد الآخر وهذا خطأ فاحش لأن العلم بهما جميعا إذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معلوما قبله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به الى أن يعلم بصاحبه .

لكن على هذا شك وهو أن المضاف ماماهيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده اذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه الى الآخر وإلا لم يكن بيانا لحقيقته وحله أن المضاف اليه ليس جزءا من حقيقة المضاف فيلزم أخذه فى حده بل هو لازم له واذ يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف اليه بأزائه معه لا سابقا عليه ولو كان جزءا من حقيقته للزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايفان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايفين على معنى الاضافة بينهما تقدم المعروضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولا بالذات على الاضافة لتعقل بينهما الاضافة ثم اذا تصلت

والعهم ليس موافقة ما بل هو موافقة مافى الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف بلفظ مشتبه لايدرى مايراد هنه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا فى نفسه لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لايعرف

بينهما الاضافة التى هى قياس ماbوجه ما إلى الغير كان حصول هـذا مضافاً والآخر مضافا اليه معا من غير تقدم وتأخر فاذن فى تحـديد المتضايفين ضرب من التلطف والحيلة وهو أن يأخذ الذاتان مجردين لامن حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعا معا مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد دار الآخر الذى يقال لهذا بالقياس اليه انه جار من حيث هما كذلك وكذلك الأخ هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذى يقال لهذا بالقياس اليه انه اخ والأب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ماهو اخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس[1] والنفس أخفى من النار وأما ماهو معرف بهذا الشىء الذى يراد تعريفه به فكقولهم فى حد الشمس انها كوكب يطلع نهارا والنهار لايمكن أن يحد الا بالشمس لأنه زمان طلوع الشمس وكقولهم فى حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفى حد الكيفية انها قابلة للمشابهة وغير المشابهة والمساواة تعرف بأنها اتفاق فى الكمية والمشابهة بأنها اتفاق فى الكيفية فهذا وما أشبه من أنواع الخطأ فيجتنب فى الحدود ويصعب جدا اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الأمور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم فى أكثر المواضع

وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما نشرع بعد فى البرهان أخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضا ان شاء الله تعالى فهذا مانريد ايراده فى التأليف المفيد للتصور وننتقل الى التأليف التصديقى بعون الله وحسن توفيقه إنه هو المعين والموفق

---

١) النفس بسكون الفاء وجه مشابهة النار لها كمون الجوهر وظهور الأثر ولكن النفس فى حقيقتها أخفى من النار

المقالة الثالثه

(فى التأليفات الموصلة إلى التصديق وتقسم إلى خمسة فنون)

الفن الأول

فى التأليف الأول الواقع للمفردات وهو الملقب بباديرمنياس ويشتمل على مقدمة وتسعه فصول

أما المقدمة فهى أن للاشياء وجودا فى الأعيان ووجودا فى الاذهان وهو إدارك الأشياء إما بالحس او الخيال أو الوهم أو العقل على مايعرف تفاصيل المدركات فى العلوم ووجودا فى اللفظ ووجودا فى الكتابة فالوجود الذهنى ويسمى الأثر النفسانى هو مثال مطابق للوجود العينى دال عليه واللفظ دال على ما فى الذهن وما فى الذهن يسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ كما أن الأعيان فى أنفسها أيضا تسمى معانى بالنسبة إلى الذهن لأنها هى المقاصد لما فى النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذى بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان الى انشائها دالة على ما فى النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء والأرض وغيرهما من الإعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوا بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظا ويحفظها رقوما أيضا فخففت المؤونة فى ذلك بأن قصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فوضع لها إشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شىء شىء وإذا حفظت حوذى بتأليفها رقما تأليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الالفاظ أولا لكن ما فى النفس من الآثار يدل بذاته على الأمور لا بوضع واضع فلا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الأثر النفسانى دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لو تواطؤا على غيرها لناب منابها وتختلف

باختلاف الامم والأعصار وإن كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الألفاظ أيضا وضعية والدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالأعيان والتصورات لا تختلف والألفاظ والكتابة تختلف

الفصل الاول

(فى الاسم والكلمة والأداة)

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الأقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهما مؤلف لكن الحجه أكثر تأليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجه لا تتركب أولا من المفردات بل يقع تركيبه المفردات أولا فى أمور هى القضايا ثم تركب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر فى المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر فى القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها محوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهى الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظه أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول فى حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أولا يدل يقتضى أن يكون المعنى متحصلا فى نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمرا مقارنا لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل فى حده وفى أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشىء لا يكون مقارنا لمعنى الشىء بل يقارن جزأه الآخر فيحصل بمجموعهما معنى الشىء كاملا فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هى دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان

والحجر وغير المحصل مثل لا إنسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسما فانه ليس بمفرد ، الاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم محصل جعل بمجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذى هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن ألفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لا تدل إلا مقرونة بشىء آخر ولفظة لا وإن كانت للسلب فلا تدخل ههنا للسلب وليس فيها إيجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلب وأن توضع للايجاب والسلب كما سنبينه من بعد

ومن الاسم ماهو قائم ومنه ماهو مصرف فالقائم مالم يتغير عن بنائه الأصلى للحوق لاحق من الاعراب ، غيره والمصرف ماتغير عن بنائه الأصلى باقتران حركة به او إعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الأصلى ومنعت لحوق الباء أو فى أو على أو عامل آخر به لولاها لجاز لحوقه إذ لا يمكنك أن تقول بزيد ولا فى زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا إذ يسمع هنالك مجموع جزأين أحدهما الاسم والآخر مايلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل وللمعنى أيضا فلو لم يتغير المعنى ما تغير [1] حكم مايقارنه جوازا وامتناعا ولا نعنى بتغير المعنى تبدله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادتها هذه الحركة لا استقلال [2] لها دون اقترانها بمعنى اسم من الأسماء القائمة

---

١) ما تغير حكم مايقارنه الخ أى لولم يتغير معنى اللفظ ماتغير حكم مايقارن اللفظ من الحروف وغيرها من العوامل جوازا او امتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولاريب أن المعنى فى زيد المبتدأ أو الفاعل مثلا يختلف عنه فى زيد المفعول أوما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو مسماه لا يتغير بضمة ولا غيرها فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

٢) لا استقلال لها الخ أى إن هذه الزيادة التى أفادتها الحركة ليست معنى مستقلا

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين فى زمان من الأزمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب إلى ضارب غير معين فى زمان ماض والكلمة يسميها النحويون فعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هى كلمة عند المنطقيين فان تمشى وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لأن الكلمة مالا يوجد لها جزء دال والتاء فى تمشى تدل على المخاطب والهمزة فى أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشى أيضا حاله كذلك لأن الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصغو (١) أفضل المتأخرين إلى أن يمشى على الخصوص يشبه اللفظ المفرد و أن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشى وأمشى غير قويم لأن دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد إلى أى ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالأمر موقوف فى التصديق به والتكذيب على التصريح والتعيين وإذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبيها به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط فى دلالة الألفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا إما صادق فى نفس الأمر إن كان المنسوب اليه المشى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف فى التصديق والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه فى نفسه

واذا تحقق هذا فلعل لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلة فانها بأسرها مركبة لا بسيطة لكن المنطقى لا نظر له فى لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم

بذاته وانما هو معنى لا بد من تعقده من اقترانه بمعنى من معانى الاسم لو كان قائما وهى ذوات المسميات مثلا

١) صغو بكسر الصاد وفتحها وسكون الغين المعجمة أى ميله

أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه المستقبل لادلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة

والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة كقولنا لاقام ولاصح ويشبه أن يكون حرف لالم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدلا على معنى واحد كما كان في الاسم الغير المحصل بل هو لسلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد يمشي أي في الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء في الحال وأما المصرفة فهي الدالة على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل

وأما الأداة فهي اللفظة المفردة التي لاتدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لاتعقل الا مقرونة بالأمور التي هي نسب بينها مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا قيل «خرجت من» لم يكن اللفظ دالا دلالته المطلوبة مالم يقل من الدار أو ما أشبهه

واعلم أن من الأسماء والكلم مايستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود أو كائن وتعني بذلك الأخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود قائما او كائن في الدار أو صار متحركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به وهذه هي الكلمات الوجودية والأسماء التي تربط بين معنيين وهي كالأدوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها بذاتها دون مايقترن بها

الفصل الثانى

(فى القول وأقسامه)

القول هو اللفظ المركب وهو الذى تدل أجزاؤه على معان هى أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف المفرد بأنه الذى لا يوجد له جزء دال على شىء حين هو جزؤه . فاذا كان المركب ماتدل أجزاؤه جميعا فبقى بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذى يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وإن اقتضت وجود هذا القسم عقلا فليس فى الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقى أصلا لأن معنى مجموع اللفظ يزيد لامحالة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقى لامحالة

ثم من القول ماهو تام الدلالة ومنه ماهو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذى كل جزء منه يدل بانفراده على معنى يستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى الشاه وباب الدار والناقص الدلالة هو الذى لا تتم دلالة أحد جزأيه بانفراده إلا مقرونا بالآخر كقولك لاانسان وفى الدار وزيد كان إذا أردت كونه على صفة لم تذكرها بعد لا كونه فى ذاته كما لو كان فى نيتك أن تقول كان مريضا فوقفت على كان دون ذكر المريض فان كان لا تتم دلالتها والحالة هذه مالم تعقبها بتلك الصفة

والالفاظ قد تتركب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما فى الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب على أنحاء أخرى وذلك لأن الحاجة إلى القول هى دلالة [1] المخاطب على ما فى نفس المخاطب والدلالة اما أن تراد لذاتها أو لشىء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتى تراد لذاتها هى الاخبار اما على وجهه أو محرفا عنه الى صيغة التمنى والتعجب وغير ذلك مما هو

---

١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما فى نفس المخاطب بكسرها أى افهام المخاطب ما فى نفس المتكلم ما يقصده بالتركيب

فى قوة الإخبار [١] فانك اذا قلت ليتك تأتينى استشعر من هـذا أنك مريد لاتيانه والتى تراد لشىء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة او فعلا غير الدلالة فان أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وإن أريد عمل من الأعمال غير الدلالة فهو من المساوى التماس ومن الأعلى أمر ونهى ومن الأدون [٢] دعاء ومسئلة والنافع فى العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبرى الذى يقال لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أى قوله مطابق الأمر فى ذاته وحكمك بصدق قوله أى مطابقته الأمر هو التصديق

وهذا التركيب الخبرى النافع فى اكتساب التصديق يسمى قولا جازما وقضية وأصنافه ثلاثة الحملى والشرطى المتصل والشرطى المنفصل أما الحملى فكقولك الانسان حيوان والشرطى المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك اما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الأصناف ثلاثة لأن الحكم اما ان يكون بنسبة مفرد أو ما هو فى قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمولا عليه ومعنى قولنا ما هو فى قوة المفرد أى المركب الذى لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الإنسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويمشى مقام الباقى وهذا هو القسم الحملى وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرجه عن كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة اما نسبة

---

١) الاخبار بكسر الهمزة أى مايدل عليه وهى الاخبار بفتحها جمع خبر

٢) ومن الادون أراد منه الدون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الدون ليس بقياس لانه لافعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

المتابعة واللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بلزوم جود النهار لطلوع الشمس، هذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فرد وهو الشرطي المنفصل وفى كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما فى المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفى المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجها عن كونها قضية وهيأها لأن تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الأخرى بها لتمام معناها فى الصدق والكذب، دليل خروجها عن كونه قضية زوال الصدق والكذب عنها أما فى المتصل فلفظة ان قد اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالأخرى وفى المنفصل لفظة اما واما فقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود داذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا لا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية واحدة تلزم إحداهما الأخرى أو تعاندها

ويعم الأصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب واثبات أو سلب ونفى ولكن خاصية الايجاب فى الحملى هو الحكم بوجود شيء لشيء على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوبا والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء والايجاب فى المتصل هو الحكم بلزوم احدى القضيتين للاخرى إذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسلب هو رفع هذا اللزوم والإتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب فى المنفصل هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين للاخرى والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجا وإما منقسما بمتساويين

وليس فى المنفصل مقدم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدما والانفصال بحاله أما فى المتصل فلا يجب

امكان جعل كل واحدة منهما مقدما لأن المقدم ربما كان أخص من التالى فيلزم من وضعه وضع التالى الأعم ولا يلزم من وضع التالى الأعم وضع المقدم الأخص بل لو كانا متلازمين[١] متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر

والقضية التى حكمها الايجاب تسمى موجبة والتى حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هى أقسام القضايا لكن أولها الحملية لأن تركيب المفردات يقع أولا اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جملة الحملى هو الموجب لأنه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشىء فى الذهن دون وجوده فى الذهن فكل عدم لا يتحقق فى الذهن ولا يتحدد إلا بالوجود أى بأن يؤخذ[٢] الوجود جزءا من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب إذن مستغن عن السلب أما السالب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولا بالنسبة اليه ولا نعنى بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نعنى به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان

---

١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقا كان مستعدا للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعدا للنظر كان ناطقا وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المساوية وهكذا وجود النهار وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالى طبيعيا على كل حال فى المتصل أما فى المنفصل فتقديم كل وتأخير الآخر لايغير شيأ من وجه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعى

٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لايريد بأخذه جزأ من حد العدم أن يكون الوجود مقوما للعدم فى ماهيته اذ العدم لاماهية له وانما يريد أنه لايمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محددا لمفهومه بمعنى أنه يكون المعقول منه فى الذهن ويحدد مايكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة

ايجابا أن الايجاب اجتمع مع السلب فى قضية أو اجتمع الوجود والعدم فى ذوات الأمور

الفصل الثالث

(فى القضايا المخصوصة والمحصورة، المهملة من الحمليات)

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نؤخر الكلام فى الشرطيات إلى حين الفراغ من بيان أحكام الحمليات والقياسيات المؤلفة عنها

كل قضية حملية فموضوعها إما جزئى واما كلى والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة، أما الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أولم يبين فان لم يبين سميت مهملة وإن بين فلا يخلو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه . تسمى محصورة جزئية فالقضايا الحملية هى هذه الأربع مخصوصة ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال الحكم فى عمومه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله فى الايجاب والسلب يسمى كيفية القضية . وفى كل واحدة من هـــذه القضايا إيجاب وسلب فالمخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الانسان كاتب والسالبة مثل قولنا الانسان ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أولا واحد من الناس بكاتب أولا شئ من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سورا وحاصرا وهو كل وبعض ولا

وحقيقة مايمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عاريا عن أمر كان يعرض عروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لاينسب اليه ابن وهكذا فما يسمى أعداما هو فى الحقيقة ناحية من تصور الوجودات

شيء ، لا واحد ولا بعض ولا كل وقد يظن أن الألف واللام تقتضى التعميم فى لغة العرب فان كان كذلك فلا مهمل فى لغة العرب مع أنه ليس كذلك علي الطرد فانه وان استعمل للعموم فى بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضا فتستعمل لفظة الانسان ويعنى بها الانسان من حيث هو إنسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام والا لما كان الشخص انسانا وليس بخاص أيضـــا والا لما كان فى العقل انسان كلى عام لجميع جزئياته بل هو فى نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضى العموم لا محالة لكان قولك الانسان بمنزلة قولك كل انسان حتى يصدق علي أحدهما مايصدق على الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الانسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هو (١) مهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التى تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فان أخذت كلية صدق الحكم جزئيا لا محالة فان الحكم اذا صدق كليا صدق جزئيا وان أخذت جزئية فالحكم الجزئى صادق أيضا ففى الجانب جميعا يصدق الحكم جزئيا مع امكان صدقه كليا فان الحكم الجزئى لايمنع صدق الحكم الكلى فربما كان صادقا فحكم المهمل اذن حكم الجزئى

وههنا زوائد من الفاظ وهيآت خاصة تلحق القضايا فتفيدها أحكاما خاصة فى الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته اياه من جملتها لفظة إنما فيقال انما يكون الانسان ناطقا وانما يكون بعض الناس كاتبا فتفيد زيادة فى المعنى وهى اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه ، ولولاها لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيدا هذه الزيادة فان مجرد الحمل لا يقتضى

---

(١) فاذن هو مهمل الضمير فى هو يعود الى الحكم على الانسان المعرف بالالف واللام وليس على قولك الانسان نوع فان هذه القضية ليست من المهملات اذ ليس الحكم فيها على الانسان من حيث هو بل من حيث هو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثل هذه القضية ليست من المهملات لان الحكم فى المهمل يرد دائما على الافراد كلا أو بعضا ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على

الا وجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجبا فى الحمل المجرد فان بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك الانسان ناطق وبعضها أعم مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحاك بزيادة الألف واللام فى جانب المحمول فيدل فى لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول فى السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الأولى فى الايجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويفيد أحد أمرين اما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد (١) تقترن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن أخرناها الى الفن المفرد فيها

الفصل الرابع

فى الأجزاء التى هى قوام القضايا الحملية من حيث هى قضايا وفى العدول والتحصيل

القضية الحملية إنما تتم بأمور ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التى بينهما فانك إذا قلت الإنسان حيوان علقت علاقة ونسبة بين الإنسان

الطبيعة التى تصلح الخ وقوله هذا صريح فى إنه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وان لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره فى تقسيم القضايا لانه لايستعمل فى العلوم وانما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هذا ليثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كليا دائما ولم يقصد أمرا آخر وراء ذلك

١) وقد تقترن زوائد بالشرطيات الخ الذى يأتى للمصنف هو ذكر صيغ فى الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد مازاد على ماتقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

والحيوان لولاها لما كان الإنسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالا عليها ولكن ربما اقتصر علي لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بل لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج إلى إفراد لفظ العلاقة لأن الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لأنها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والأبيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ماتشارك الاسم المشتق فى الدلالة عليه على [1] زمان معين والإسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التى صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أويوجد كاتبا والتى لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتبا وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لابصير أو غير بصير أوليس بصيرا لأن هو ربطت مابعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار « ليس » أو « لا » مع مابعدها شيئا واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الإسم المتحد بحرف السلب الذى يسمى غير محصل فى جانب الموضوع سميت القضية أيضاً معدولة لكن مطلق العدول لايفهم الا فى جانب المحمول

والقضية المعدوله قد تكون موجبة كماذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب فى القضية داخلا علي الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما فى الثلاثية فأن

---

[1]) على زمان معين متعلق بتدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت للموضوع الذى تشترك فى الدلاله عليه مع الاسم المشتق

وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لأن حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت مابعده للموضوع سواء كان مابعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى أمرا عدميا سلبيا فلسنا في اعتبار صدق القضية وكذبها بل في اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة و لا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وايجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شيء لآخر الا إذا كان ذلك الآخر ثابتا إما في نفس الأمر أى الوجود الخارجى أو في الوهم بأن يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا في الذهن فقط بل على أنه إذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشيء وجود الا في الذهن فمحال أن يحكم عليه بثبوت شيء له لا في الذهن بل في نفس الأمر وليس هو موجودا في نفس الأمر وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع إلا على الموجود بل لأن الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الا على الموجود وربما يقبل في الظاهر الايجاب المعدول على ماهو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل مايقال العنقاء هو غير موجود أو الخلاء [1] معدوم والتحقيق ماذكرناه

---

١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم في معنى غير موجود لما سبق ان العدم لايحصل في الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ماذكره المصنف من الأمثله قولهم اجتماع النقضيين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التي يقع فيها التسامح باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشيء يثبت لشيء وانما هما يصوران السلب في قضية سالبة صادقة وهي لاشيء من الخلاء بموجود أو أن أحد النقيضين لايجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ماليس موجودا فيصح سلب جميع الأشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لأنه إذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيئاً من الأشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لأن هذا حكم بإيجاب الغير بصيرية لشريك الله وماهو محال الوجود لا يتصور إثبات أمر له وان كان عدميا

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول واثباتهما[1] لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ماهو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة (غير) لا تستعمل في العادة الا بمعنى العدول و(ليس) لا تستعمل الا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجور وفي التحقيق هي التي تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشيء أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد وهذا اصطلاح لغوي[2] والتحقيق ماذكرناه

على أن المعدولة في استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لأن كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فأما ان يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون جميع ذلك بالقوة مثل الجرو الذي لم يفقح فان العمى والبصر

---

١) واثباتهما لشيء واحد الخ أي اثبات حرف السلب والمحمول أي اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

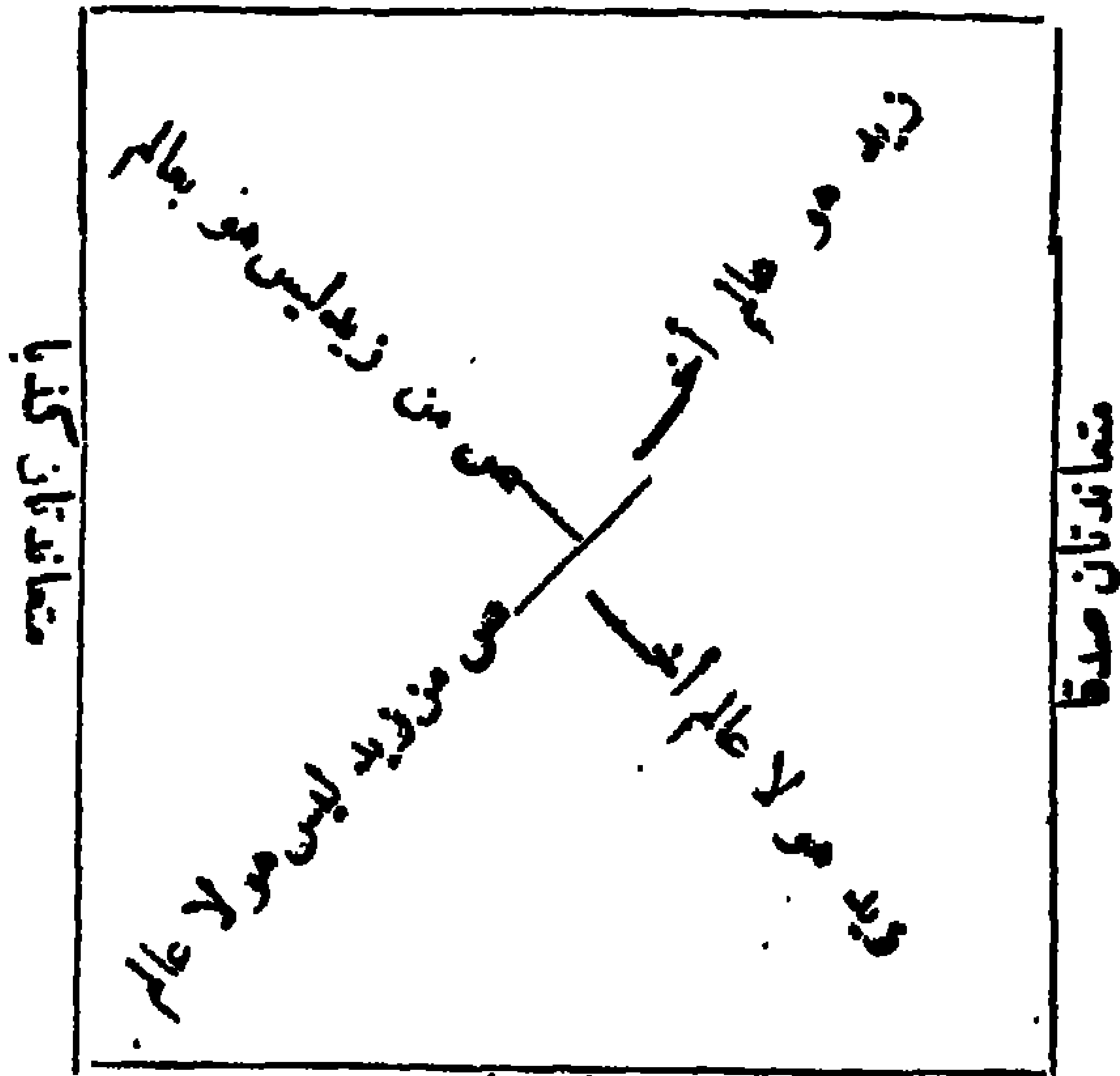
٢) وهذا اصلاح لغوي أي استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره المصنف

كليهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشيء من ذلك لابالقوة ولا بالفعل مثل النفس لاتقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لابالقوة ولابالفعل ولنمثل ذلك المعنى بالعادل فاذا قلنا لموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائرا أومتوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أولا بالقوة ولا بالفعل كالحجر وانمايكذب اذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخص المتقابلين وهوقولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور فهي أخص من قولنا غير عادل

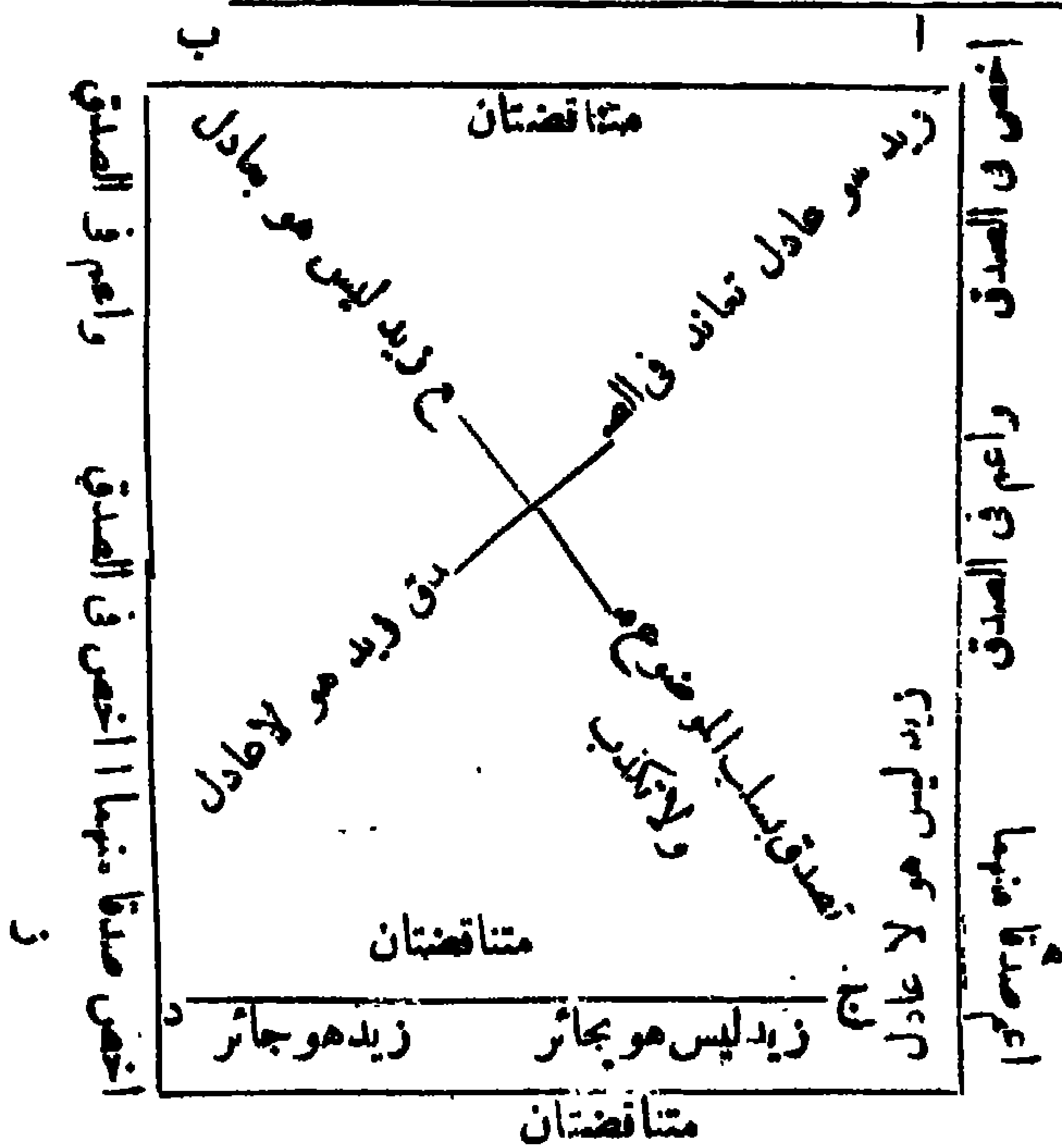
وأما علي الرأى الثانى فالمعدول أعم منها أيضا لأنا نستعمل المعدول عند عدم ماليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أنا نقول الجوهر غيرموجود فى موضوع أو الجوهر هو لا عارض وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لايقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهى قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لأنها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لاتصدق فيه وقد جرت العادة بأن يفرض فى هذا الموضوع[1] ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبإزائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبأزائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبأزائها الموجبة العدمية ، ويعتبر عموم كل واحدة فى الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة فيما اذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينها وبين أخواتها فى هذه الأحوال ويبين أن ماكان أخص صدقا من غيره فهو

(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين « ابن سينا » منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجد فيهما الواحا وقد يوجد فى كتب بعض المتأخرين لوح يحتوى على شيء من هذا وهو

أعم كذبا منه وما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان أعم صدقا من غيره فنقيضه أخص صدقا من نقيض ذلك الآخر وأنه اذا صدق الأخص صدق الأعم وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص لكنا لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيره أولى لم تثبت هذه الألواح فمن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطانة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال التناقض بعد هذا عن قريب



غير أن هذا الجدول يحتوى على البسيطة والمعدولة فى السلب والايجاب لكنه لا يحتوى على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذى أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع أن الذى تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدوله كما ترى وقد وجدت فى منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير انه لم يرسم فى الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا وانى راسمه ان شاء الله تعالى وذا كر شيئا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا



بخالفه تجد فى هذا اللوح مربع ا ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل» فى جانب الضلع الطولى ا ج وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو بعادل » فى جانب الضلع الطولى الآخر ب د وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة « زيد ليس لا عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطه الموجبة المعدوله « زيد هو لا عادل» ثم تجد فى مربع ه ز ج د السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر » تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فما يتقابلان على الخط الافقى من أعلى أو من أسفل فى شكل ا ب ج د متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالاولى أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع موجودا فهما شيء واحد لانه اذا نفى عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والا لزم رفع النقيضين وهو بديهى البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بموجود البتة اذ يكذب كل حمل ايجابى على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب حملى عنه ومثل ذلك يقال فى السالبة البسيطة وهى أعم من الموجبة المعدوله فعند وجود الموضوع هما شيء واحد لان زيدا الموجود

اذا سلب عنه العدل فهو لا عادل واذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لان الايجاب يقتضى وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فمتعاندتان صدقا اذ لا يصح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد فى آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه عما لاحظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لان كذب كل منهما يقتضى صدق نقيضها فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما معاندتان فى الصدق

فاذا انتقلت الى شكل « ز ح د » وجدت السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهى أعم منهما معا أما من الموجبة فلوجهين الاول لانه عند وجود الموضوع اذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر وصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثانى أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كما لو كان الموضوع الموجود صبيا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جثة ميتة وأما من الثانية فللوجه الثانى فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفى الجور عنه نفى عدم العدل المقتضى لثبوت العدل فقد ينفى الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفى عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفى الجور

ثم تجد الموجبة العدمية « زيد جائر » وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهى أخص منهما معا أما من السالبة البسيطة فمن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصح أن ينفى العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المعدولة فمن الوجه الثانى لانه اذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس بجواز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الاحكام مما ذكرنا

الفصل الخامس

(فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من جهة ما يطلب صدقها)
(وكذبها والأمن من الغلط فيها)

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الألفاظ المشتركة بين معان عدة دل على ماهو المقصود[١] من جملتها إن كان لا يستمر صدق الحكم فى جميعها كى لا يقع الغلط مثل أن تقول المشترى مضىء وتعنى به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخصص هذا الحكم بالمشترى الذى هو الكوكب ليزول التباسه بالمشترى الذى هو بأزاء البائع ومثل أن فلان ناهل فلابد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء إذ هو مشترك بينهما[٢] وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبين أنه أب من وإن كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما فى العقدة وكذلك إذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبينه مثل أن تقول الزنجى أحمر وإنما جزء منه أحمر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكليته مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول الخمر التى فى الدن مسكرة وإنما هى بالقوة مسكرة وأن يقال الصبى ليس عارفا بالأشكال الهندسية وإنما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى

---

١) المقصود من جملتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعانى لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب « قال الجوهرى وغيره الناهل فى كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب حتى روى والانثى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

حال الزمان إن كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وإنما تنضجها فى وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وإنما تصمغ فى مكان من الأرض فهذه أمور لا بد من مراعاتها وإهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لاتكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور مالم تلاحظ فيها هذه الأمور

الفصل السادس

(فى مواد القضايا وتلازمها وجهاتها)

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فأما أن تكون الحال بينهما فى نفس الأمر أن يكون ذلك الايجاب دائم الصدق أبدا لامحالة أو دائم الكذب أولا دائم الصدق ولا دائم الكذب .

فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لامحالة يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائم الكذب كحال الحجر

الطاعن الطعنة يوم الوغى ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كانها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت، وشرعت من شرعت الدواب فى الماء أى دخلت فيه لتشرب

١) يسمي مادة واجبة جملة يسمى خبر مايكون وماواقعه على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هى نفس كيفية ذلك الايجاب أعنى الدوام كما هو المشهور فى لسان القوم

أصاب المصنف فى ذلك المادة لأن فى كلام ارسطو هى فى القضايا على نحو ما فى الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتتحد معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية جميع مايلزم فى الحكم ولما كانت الاحكام لاتعتبر تامة خصوصا فى العلوم الحقيقية الا أذا روعى فى الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلا فى الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير متجل للنفس على ما هو عليه فى نفس الامر لهذا لم يعتبر فى تسمية ما تعبر عنه القضية ماد الا عند تكييف

بالقياس الى الانسان فان إيجابه عليه كاذب أبدا الاحالة يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم صدق إيجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف فى الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هى هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهى لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة اى مطابقة للامر فى نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع ان يكون الانسان حجرا ويمكن أن يكون الانسان كاتبا وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجرا أو كاتبا فان المادة ممتنعة فى احداهما ممكنة فى الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعا

والقضية التى صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدما عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط

حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التى تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفا فى لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذى لا ينفك ضروريا والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائم لا ينفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمرا يوجب هذا الاتحاد الابدى والا كان الحكم بالدوام كاذبا وما يقضى بعدم الانفكاك هو الذى يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم فى الضرورة بين ما يكون موجبها فى ذات الشىء أو خارجا عنها مادام المحمول ثابتا للموضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضروريا وكيف يمكن الحكم بدوام شىء لشىء أبدا بدون أن تراعى ضرورته له من أى وجه أتت

المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيوانا كل انسان يمتنع أن يكون حجرا كل انسان يمكن أن يكون كاتبا وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتبا وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا

وتعرف (١) الجزئيات من الكليات، في الايجاب والسلب، لكن إذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضـــوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لا جهة الربط ويصير المعنى أن كون جميع آحاد الناس بأسرهم كاتبا ممكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لا دوامها وبين المعنيين فرق

والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فان من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد إلا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للمنطقي في أن هـذا الاعتقاد الجمهور هل هو حق أم باطل وإنما نظره أن يعلم ان ما يقع فيه شك ليس مما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئيين أيضا إنما يتغير المعنى إذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يجريان (٢) مجرى واحد في الظهور والخفاء

---

١) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أى يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات مما ذكره في الكليات فتقول مثلا بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يمتنع أن يكون حجرا الخ

٢) يجريان مجرى واحد الخ أى أن المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتبا غيره في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتبا والمعنى الثاني ظاهر لاشك فيه مثله في الكلي والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكلي ايضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها

واللفظ المستعمل للسلب فى اللغات هو الدال على إمكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتبا لكن هذا أشبه بالايجاب منه بالسلب أما الدال على إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نخترعه باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتبا

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلبا للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجرا فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجرا فتكون سالبة للضرورة لا سالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هى التى سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورة فانما سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضرورى وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غير [1] السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقا لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحمول قد يكون ضروريا على الإطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتى على الاطلاق فهو أن يكون المحمول دائما لجميع أشخاص الموضوع إن كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد إن كان نوعه فى شخصه مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجودا دائما لم يزل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائما كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائم الوجود فيكون المحمول بسببه أيضا غير دائم الوجود مثال الأول قولنا الله حى

---

١) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم فى تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشىء من الانسان بحجر مثلا فى السالبة ولا يقولون لاشىء من الانسان بحجر بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق فى الايجاب

ومثال الثانى قولنا الإنسان حيوان(*) فالضرورة إذا أطلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما فى هذا المعنى الواحد لاشتراكهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفا بما وضع معه وقد يكون هذا الوصف دائما مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الإنسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لايكون دائما مثل قولنا كل أبيض فهو مفرق للبصر فان تفريق البصر ضرورى للابيض لادائما لم يزل ولايزال ولا مادام ذات الأبيض موجودا إن كان مما يزول البياض عنه بل مادام موصوفا بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا ولكن لا يثبت إلا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال ضرورى للمجنوب وليس ضرورته مادام مجنوبا بل فى بعض أوقات كونه مجنوبا وكما تقول كل منتقل من همذان إلى بغداد فانه يبلغ قرميسين (١) فبلوغه قرميسين ضرورى للمنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل فى بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه إلى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود فى الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه فى الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضرورى له فى وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذى الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك إذا قلت الإنسان ماش فالمشى ضرورى له مادام ماشيا فجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة

---

*) الصواب أن يقال : مثل قولنا الانسان حى

١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء مثناة من تحت وسين مهملة مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون تعريب كرمانشاه بلد معروف بينه وبين همذان ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهى بين همذان وحلوان على جادة الحاج اه

المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إما معين وإما غير معين وإذا ضممنا اليها قسمى الضرورة المطلقة صارت أقسام الضرورى خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة فى تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ماليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار إذ الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية ممكن أى ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العامى أى ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هى كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسيم الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب إذ الواجب لايصدق عليه ماليس بممتنع فى كونه ولا كونه جميعا بل إنما يصدق فى كونه فحسب وهذا الممكن هو الذى حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع فى طرفى كونه ولا كونه جميعا وإذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذى لاضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فالضرورى المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل فى الممكن العامى لكنه يدخل فى هذا الممكن الضرورى المشروط وقد يقال ممكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذى تنتفى الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولاوجوده فلا وجوده ضرورى بمعنى ما من المعنيين جميعا ولاعدمه كالكتابة بالنسبة إلى الانسان فليست ضرورية الوجود والعدم ولا فى وقت من الأوقات إلا باعتبار شرط المحمول فالموجود الذى له ضرورة فى وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة فى وقت ما

وممكن وقد يقال ممكن ويعنى به حال الشىء فى الاستقبال بحيث أى وقت فرضته كان الشىء فى مستقبل ذاك الوقت لاضرورة فى وجوده ولاعدمه ولايبالى بان كان الشىء موجودا فى الحال أولم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشترطون فى الامكان أن لايكون الشىء موجودا فى الحال بناء على ظنهم أنه لوكان موجودا لصار واجبا وهو خطأ إذ لو صار الموجود واجبا فى وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا فى عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعاً فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالى لايلحق الشىء بالممتنع فالوجود الحالى لايلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم فى الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه فان ممكن الوجود إن كان يجب أن لايكون موجودا فممكن العدم يجب أن لايكون معدوما لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن [1] الوجود يجب أنْ لايكون بعينه معدوما فيكون موجودا لامحالة وهذه المحالات تلزم من اعتقادهم أن الشىء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان الموجود إنما يصير واجباً بوجوده إذا أخذ بشرط مادام موجودا أما إذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصرف الخالى عن شرط ماليس بواجب كيف [2] والوجوب لاينافى الامكان فانا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامى ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصى أما والممكن الأخص وإن

---

١) فممكن الوجود الخ أى إذا شرطوا فى ممكن الوجود أن لايكون موجوداً فى الحال لزمهم أن يشرطوا فى إمكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لايكون معدوما فى الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفى الوجود لزمهم شرط الوجود فلزمهم التناقض .

٢) كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود فى تحقيق الامكان الاستقبالى مع أنه لوفرض أن الوجود يقتضى وجوبا لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه إن أخذ الامكان بالمعنى العامى فهو شامل للوجوب بأقسامه وإن أخذ بالمعنى الخاصى شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود فى الحال يستلزم وجوبا فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان فى الاستقبال

كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار وممكنا بهذا (١) المعنى باعتبار كالكتابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها إما شرط وجود علتها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر فى المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لأن الوجود فى الحال لا ينافى العدم والوجود فى ثانى الحال فكيف ينافى مالا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعانى الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الأخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والأخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أى واحد (٢) من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذى ذكرناه فى الممكن هان عليك التفصى (٣) عن سؤال يهول به قوم وهو أن الواجب لا يخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يكون وجوده يمكن عدمه فالواجب ممكن العدم وهو محال وإن كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع (٤) وذلك لان

١) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص

٢) أى واحد من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أى قول الكلى الحقيقى على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامى ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصى كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصى أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها فى هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصى دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا

٣) التفصى بتاء ففاء التخلص يقال تفصى الانسان من الضيق والبلية اذا تخلص منها

٤) وذلك لان الواجب الخ بيان الطريقة التفصى

الواجب ممكن بالمعنى العامي وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصي وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود وإنما تلزم ضرورة العدم التي هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامي اذ الممكن العامي هو ماليس بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصي ولا واجب فسلبه هو سلب ماليس بممتنع أي ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا ويناسب(١) كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصي وليس كذلك بل هو بالمعنى العامي لانا اذا سلبنا ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضاً وإنما يلزم الممكن الخاصي عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصي هو ماليس بضروري الوجود ولا ضروري العدم واذا كان السلب لضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصي الذي هو لاضرورة الوجود والعدم جميعا والعام لهما جميعا ممكن أن لا يكون بالمعنى العامي

وإذ قد بلغنا في بيان الجهات هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول إن من القضايا الموجهة مايلزم بعضها بعضا لزوما متعاكسا أي تلزم كل واحدة منهما الاخرى ومنها مايلزم لزوما غيرمتعاكس أي تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا واجب أن يوجد * ممتنع أن لا يوجد * ليس بممكن العامي أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بممتنع ان لا يوجد * ممكن العامي ان لايوجد فهذه طبقة وطبقة أخرى من المتلازمات المتعاكسة ايضا قولنا * واجب ان لايوجد

---

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أي يناسب ماقلنا في التفصي عن السؤال السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ

ممتنع ان يوجد * ليس بممكن العامي ان يوجد * ومقابلاتها كذلك متلازمة متعا كسة وهى قولنا * ليس بواجب ان لا يوجد * ليس بممتنع ان يوجد * ممكن العامى ان يوجد . وطبقة اخرى من الممكن الخاص وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن ان يكون يلازمه متعا كسا عليه يمكن ان لايكون ومقابلاهما (١) كذلك يتعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شيء فهذه هى المتلازمات المتعا كسة.

وأما اللوازم التى لاتنعكس فان الطبقة الأولى وهى واجب (٢) ان يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهى قولنا * ليس بواجب ان لايوجد ليس بممتنع ان يوجد * ممكن ان يوجد العامى ويلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس بممكن ان يوجد الخاصى ليس بممكن ان لا يوجد الخاصى * والطبقة الثانية وهى قولنا واجب ان لايوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهى قولنا * ليس بواجب ان

---

(١) ومقابلاهما كذلك يتعاكسان أى قولك «ليس بممكن بالامكان الخاصى أن يكون» يلزمه متعاكسا «ليس بممكن بالامكان الخاصى أن لايكون» وذلك لان نفيك الامكان الخاصى عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلايكون جائز السلب والايجاب معا هو ضرورى أحدهما فهو إما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصى ويلزم هذا ويعاكسه نفيك بالامكان الخاصى عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذى يجوز سلبه وايجابه معا فقد حققت إما واجب العدم وهو الممتنع أو ممتنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان فى نفى امكان الوجود الخاصى

(٢) وهى واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد وممتنع أن لايوجد وليس بممكن العامى أن لايوجد وقوله تلزمها الخ فان ما وجب وجوده أو استحال عدمه أو نفى عنه العدم بالامكان العامى كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بممتنع وأمكن بالعامى ان يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها اى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصى الخ

يوجد . ليس بممتنع ان لايوجد . ممكن ان لايوجد العامى ويلزمها (١) سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا واما الممكن ان يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحصلا ومافى طبقتهما وهى ممكن ان يكون العامى . ليس بممتنع ان يكون . ليس بواجب ان لايكون . ممكن ان لايكون العامى . ليس بممتنع ان لايكون . ليس بواجب ان يكون

(الفصل السابع)

فى تحقيق الكليتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام فى الكليات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعى مقولا على الكل ولكليتها شرائط فى جانب الموضوع والمحمول الا أن مايتعلق بالموضوع لايختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا من الحروف كى لايختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا نعنى به الكل جملة ولا الباء الكلى وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكلى بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد اذ قد يصح على الجملة مالا يصح على الافراد وعلى الافراد مالا يصح على الجملة وقد يصح على الكلى أيضا من حيث هو كلى مالا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعنى به كل ماهو ب(٢) من حيث ماهو ب بل نعنى به مايقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما

(١) ويلزمها اى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردى لهذه الطبقات لوحا وانا ناقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ماوجد فيه من خطا النساخ

(٢) كل ماهو ب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هى لا بقيد كونها كلية أو جزئية او مجموعة او منظورا إليها فى واحد واحد

سلف ولا نعنى به ايضا كل ماهو ب دائما بل ماهو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعنى به مايصح ويمكن ان يوصف بب بل ما هو ب بالفعل ولا نعنى بهذا الفعل الوجود فى الاعيان بـل سواء كان بالفعل فى الاعيان أو فى الاذهان فربما لم يـكن للشىء وجود فى الاعيان اوربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود فى الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل مايوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل فى الوجود أو فى العقل دائما أو فى وقت أى وقت كان .فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة(١)أما فى الضروريات بلا شرط فالمعتبر ما دامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة.

وهذاهو

		الطبقة الاولى متقابلات		
متلازمات متعاكسات	بالضرورة او واجب أن يكون ممتنع أن لايكون ليس بممكن العامى أن لايكون	[illegible]	ليس بواجب وليس بالضرورة أن ليس بممتنع أن لا يكون ممكن العامى أن لا يكون	متلازمات متعاكسات
	الطبقة الثانـ متقـ		ـة) ـابلات	
متلازمات متعاكسات	واجب أن لا يكون ممتنع أن يكون ليس بممكن العامى أن يكون	[illegible]	ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون ممكن أن يكون العام	متلازمات متعاكسات
		متقابلات		
متلازمات متعاكسات	ليس بممكن أن يكون الخاص ليس بممكن أن لا يكون الخاص		ممكن أن يكون الخاص ممكن أن لا يكون الخاص	متلازمات متعاكسات
	هاتان تلزمان الستة التي فى جهتهما دون العكس		هاتان تلزمهما الستة التى فى جهتهما دون العكس	

(١) والمطلقة أى التى أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

لبيان ذلك قيدا فى القضية فاذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهو ب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائما مادام موجودالذات وفى الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ما هو ب فهو ج مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائما مادام موجودالذات ولكنا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائما مع وجوده أو غير دائم أو يقال ما دام محمولا أو يعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتا ما لا بعينه وأما فى الممكنات فهو أن يقال كل ماهو ب كما شرطناه فى جانب الموضوع فانه يمكن ان يوصف بج الامكان الاعم أو الخاص او الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه فى وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضرورى وغير الضرورى فيكون معناه كل ب على الوجه الذى ذكرناه فى جانب الموضوع فهو ج دائما أو غير دائم وقتا معينا أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل فى وقت واحد

وقوم يشترطون فى المطلق أن لا يكون الحكم ضروريا بمعنى مادام الذات موجودا فيكون إطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه كون الموضوع موصوفا إلا ماليس دائما اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيفما كان فهو ج لادائما بل وقتا ما إما مادام الموضوع موصوفا بما وصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتا آخر معينا أو غير معين

وقوم آخرون وافقوا هؤلاء فى شرط ان لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضى فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد فى الحال أو فى الماضى ب فقد وصف بج وقت

وجوده (١)فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان فى الوجود والضرورى باعتبار الأزمنة الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعدم جميع الحيـوانات فى وقت من الاوقات غير (٢) الانسان ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضرورى بحسب هـذا الرأى بل مطلقا إذ ربما يعدم نوع الانسان فى وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وماليس بموجود دائما فليس بضرورى على هذا الرأى

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأى الاول ونسمى الاطلاق بالرأى الثانى أى ما يخرج عنه الضرورى وجوديا وبالرأى الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة فى الجهات فينبغى أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد مما هو موصوف بب كيفما وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لايدرى أنه دائم أو غير دائم لكن اللغات التى نعرفها تشعر فى السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى فى اللغة العربية هولا شىء من ب ج وبالفارسية هيچ ب ج نيست فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شىء موصوفا بب

---

(١) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة مالم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلا وابداً أما لو جاز أن تنعدم فى وقت ما فلا شىء مما يثبت لها بضرورى على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائزة العدم فما يثبت لها حكمه حكمها

(٢) غير الانسان اى وعند تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجودة حال القول او قبله قد وقع فى زمن من الماضى أوالحال

ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية (١) كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملناه قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب الوجودى الذى هو المطلق الخاص كل ب ينفى عنه ج نفيا غير ضرورى ولا دائم وأما فى الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك فى الامكان الا من الوجه الذى بيناه قبل وهو أن قولنا بالضرورة لا شىء من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض للواحد والواحد الا بالقوة وقولنا كل ب فبالضرورة ليس بج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهما الجزئيتين الا فى شىء واحد وهو أن دوام السلب والايجاب فى الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون ابيض البشرة مادام موجود الذات وليس بضرورى وانما فى الكليات فان نقس الضرورة فيها هو دوام الحكم فى جميع

---

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الذوق الصحيح الدقيق. ويبين بان لا شىء أو هيچ بالفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكره المصنف بعد اسطر وانما هى للنفى الصرف وتسويره وهو مايعنيه فيما بعد بعموم السلب وحصره فكان النفى معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاذا قلت مثلا لا شىء من المصاب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارتك أن نفى السعال متعلق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب فى جميع أحواله شىء فاذا قلت لا شىء منه بساعل فقد سلبت السعال عنه فى كل حال من أحوال كونه مصابا فتكون القضية كاذبة لانه يسعل بالضرورة فى بعض كونه مصابا وانما ينفى عنه السعال فى بعض احواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

الآحاد فلا (١) يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون فى الكليات حمل غير ضروري وليس كذلك فانه يوجد فى الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايجاب (٢) أو سلب وقتا بعينه مثل ما للكواكب من الشروق والغروب وللنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل ما لكل انسان مولود من التنفس وما يجرى مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا ان الحمل فى الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم فى الكليات ضرورى فأنتجوا من ذلك أن الحمل فى الكليات ضرورى لكن الصغرى خطأ فانه قد يوجد فى الكليات ما هو لكل واحد منها وقتا ما كما بيناه .

واعلم أنه قد يوجد حمل ضرورى لبعض جزئيات كلى غير ضرورى لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجوداً وبعضها متحرك بوجود غير ضرورى وبعضها بامكان غير ضرورى وليس حكمنا بضرورية الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فانا قد بينا أن الدوام فى الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أو لاستحقاقه (٣) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك

---

(١) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديهيا فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا فى ماض ولا حال ولا مستقبل لابد ان يكون قد بنى حكمه على الحكم باللزوم والا فكيف يحكم بالدوام فى المستقبل وهو غير حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك فى علم واحد وهو علام الغيوب وهو لا يدخل فى موضوع علم المنطق ثم ان الدوام لا يكون الا لشىء اقتضاه فى ذات الموضوع او خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما .

(٢) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم اى فى الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن فى وقت معين أو غير معين

(٣) أو لاستحقاقه معطوف على عرفيا أى ان الدوام فى الحكم الجزئى إما مبنى على العرف كالحكم بابيض البشرة دائما على بعض الناس أو مبنى على العلم بعلة الحركة فى الجسم المتحرك وأنها علة لازمة لذاته

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وإن كان ذلك البعض موصوفا بج فى وقت ما لا غير وكذلك تعلم ان كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك فى كل بعض واذا صدق الايجاب فى كل بعض صدق فى كل واحد فتعلم (١) من هذا أنه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد فى كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هى القضية الممكنة بالامكان العامى فانها تشمل الموجود من الضرورى وغير الضرورى وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول الا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودى اذ يتناول الموجود الغير الضرورى وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجود لا يتناول إلا الموجود (٢) الغير الضرورى

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فاذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فان عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضا لنا فانه يعنى بالاطلاق والجهة غير ماعنيناه وأما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضا

---

(١) فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه إذا صدق قولك بعض الانسان متنفس اذا كان التنفس ثابتا لذلك البعض وقتا ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك فى كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه فى كل واحد من الأفراد كذلك فاذا حكمت فى كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولا لما قبل الحكم وحاله وبعده وصدقت القضية ولا يشترط أن يكون العموم للجميع فى وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر فيعم العدد فى كل وقت من أوقات التنفس

(٢) الا الموجود الغير الضرورى هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودى بالا ضرورة فيه

الفصل الثامن

فى التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذى ذكرناه فى الفن الثانى من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وإنما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان فى الموضوع والمحمول لفظا ومعنى واتفقتا فى الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما اذا اختلفتا فى شىء من هذه الاشياء لم يجب ان تقتسما الصدق والكذب مثل ان تختلفا فى الموضوع فقيل العين مبصرة وعنى بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعنى به الذهب لم تتناقضا بل صدقتا جميعا . أو تختلفا فى جانب المحمول فقيل زيد عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا أو تختلفا فى الجزء والكل فقيل الزنجى أسود وعنى به فى بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به فى لحمه وأسنانه صدقتا أو تختلفا فى الاضافة فقيل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد لانسان صدقتا أو تختلفا فى القوة والفعل فقيل الخمر مسكرة وعنى به فى القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به فى الفعل لم تتناقضا أو تختلفا فى الزمان فقيل النبى صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل إلى بيت المقدس وعنى به فى زمان بعد تحويل القبلة صدقتا ولم تتناقضا أو تختلفا فى المكان فقيل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد بمتحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفا فى الشرط فقيل الاسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

واذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى فى تناقضهما هذه الشرائط المذكورة ماوأ اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكلية

والجزئية كما اختلفتا فى الكيفيـة أعنى فى الايجـاب والسلب فان اتفقتـا فى الكمية جاز اجتماعهما فى الصدق والكذب أما المجتمعتان فى الكذب فكالكليتين فى مادة الممكن (١) وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسـان كاتب لا شىء من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتـان وانما سميتـا متضـادتين لان الضدين لا يجتمعان معا فى الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معا فى القول ايضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان فى صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتمعتا فى الكذب ولم يتصور اجتماعهما فى الصدق مثل الاضداد فى نفس الأمر سميتا متضادتين وأما المجتمعان فى الصدق فـكالجزئيتين فى مادة الممكن وتسميان داخلتين (٢) تحت التضـاد مثل قولنـا بعض النـاس كاتب ليس بعض الناس كاتبا فانهما جميعا صادقتان نعم الكليتان المختلفتان فى الكيفية

---

(١) فى مادة الممكن انما كذب الكليتان فى مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القـائلة بمعنـاها كل مالو وجد كان موضوعا فهو لو وجد كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة كل ما لو وجد كان الموضوع فليس بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمـول ولتحقيـق السلب فى بعض الافراد مع الاولى والايجـاب فى بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد إنما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا فى الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان فى القول على شىء واحد وأفضل عندى أن يقال إنه لما كان صدق الجزئيتين فى الحقيقة مبنيا على أن الافراد التى ثبت لها المحمول هى غير الافراد التى سلب عنها وان كان العنوان واحدا فلم تخرجا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معا متى اختلفت الافراد الموضوعة لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه فى الحقيقـة فحكمهما هو بقية حكم الضدين

المتفقتان فى الكمية تقتسمان الصدق والكذب فى مادة الواجب (١) والممتنع والموجبة فى الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة فى الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقتسام ليس لنفس القول بل لأجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا فى قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما اذ يصدقان معا فى مادة الممكن كالجزئيتين. والقضيتان المتفقتان فى الكيفية المتخالفتان فى الكمية وتسميان متداخلتين (٢) تصدقان معا فى الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذبان فى الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا فى الممتنع كقولنا لاشىء من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكذبتا فى الواجب كقولنا لاشىء من الناس بحيوان ليس بعض الناس حيوانا وأما فى الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن (٣) الصادق فى الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للمادة لا لنفس القول

فحاصل الامر فى التناقض أن المخصوصتين يكفى فى تناقضهما اختلافهما فى السلب والايجاب بعد اتفاقهما فى كل شىء سوى الايجاب والسلب وفى المحصورات يشترط مع اختلافهما فى السلب والايجاب اختلافهما فى الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا اختلاف فيها بين الخصوص والحصر واذا روعيت هذه الشرائط فى التناقض عرف أن نقيض كل قضيــة واحد لان المحمول الواحد فى موضوع

(١) فى مادة الواجب والممتنع كما تقول فى الاول كل انسان حيوان ولا شىء من الانسان بحيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول فى الثانى كل انسان حجر ولا شىء من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٢) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلة فى الكلية

(٣) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لاشىء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة

واحد بجهة واحدة وسور واحد لايمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين. اللهم الا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وايجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطا فى المتناقضتين وفى رعاية اتحاده بالحقيقة فى المطلقات والموجهات عسر اضطررنا الى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففى المشهور أن لها نقيضا من جنسها والحق يأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل فى المطلق اذا جاز أن يكون دائما وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع فى وقت واحد أولا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلايتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعا فنقيضها اذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضرورى والضرورى لايصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان (١) الاخص دائما وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئى الضرورى بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا اذا كان الصدق فى السلب الجزئى الممكن كما فرضناه فلابد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم فى الجزئيات لايجب أن يكون ضروريا وان كان لايمنع منه كما بيناه

---

(١) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو مالا تكون معه ضرورة ما كالذى فى ثبوت الكتابة للانسان مثلا وقد تقدم أيضا أن الدوام فى الجزئيات لا يقتضى ضرورة فتجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق فى مادة الامكان كثبوت الكتابة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان نفى الكتابة كثبوتها عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص.

والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفى هذا من الاشكال ماليس فى الكلية الموجبة لانا قدرنا أن (١) كذبها ربما يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لاتكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة لاتكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولوقدرنا كذبها بسبب كون الحمل مسلوبا عن الكل دائما بالامكان كان على خلاف ماقدمناه فانا بينا أن الدوام فى الكليات لايكون إلا ضروريا فتحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هى السالبة الكلية الضرورية لكنه وان كان كذلك فانا اذا جعلناها دائمة صدقت على الضرورة أيضا فان السلب الكلى الدائم لايكون الاضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة (٢) الكلية الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهى قولنا ليس

(١) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذه أى الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص

(٢) الكلية الوجودية تقدم أنه سمى بالوجودية ماكان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو مايسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى فى تسميتها بالوجودية شرط أن لاتكون شاملة لمافيه ضرورة ذاتية فاذا راعيت أن الدوام فى الكلى يستلزم الضرورة عنده فكانه اشترط أيضا أن لايكون فى الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عنده قد قيدت باللادوام واللاضرورة فيكون كذبها اما لضرورة الايجاب فى الكل أو البعض أو الضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق فى البعض دائما وان لم يكن ضروريا لان الدوام فى الجزئى لايستلزم الضرورة وان كان لاينافيها ولما كان صدق الكلى يستلزم صدق الجزئى ولاعكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لايكون الاجزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لأحد أمور ثلاثة إما ضرورة الايجاب فى البعض أى الضرورة الذاتية وهى تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو مرددبين ثلاثة لابين اثنين كما ترى ويكون نقيضا للوجودية على أنها شاملة للوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية فى اصطلاح غير المصنف

بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت واذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم والضروري يصدق عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابات والسلوب لا تشترك في عبارة تعمها جميعا الا في سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إما ضروري دائم له ايجاب ج أوسلبه عنه كذلك أو دائما (١) وأفضل المتأخرين حكم في الاشارات بان له الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ماذكرناه أو أما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لان الصدق إيجاب ضروري في الكل أو البعض أو ايجاب دائم في البعض غير ضروري أوسلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد لهذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلابد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لاشيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائم ايجاب ج أو سلبه عنه (٢) بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج بل (٣) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن كله دائما ونقيض وقولنا ليس بعض ب ج وهو كل ب دائما ج أوليس ج بالضرورة

---

(١) أو دائما أي أو مسلوب عنه ج دائما ففي التعبير تساهل يغتفر لظهور المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد بينها لازم نقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة باثنين فقط الدوام في الايجاب على أنه شامل للضروري وغيره والضرورة في السلب

(٢) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الايجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أو ممكنا بالامكان الاخص كما أشرنا الى ذلك قبل

(٣) اما كل ب ج الخ اى كل واحد من ب اما أن يكون ج بالضرورة أو دائما واما أن لايكون ج دائما حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائما وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فان لم يردد بين كل واحد كذب الاصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

وبهذا التحصيل الذى ذكرناه تعرف ان الدائم لابد له من ايراده فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية ولكن فى المطلقة العامة يكفى (١).

---

(١) يكفى ايراده فى الاصل اراد من الاصل النقيض نفسه وحاصل ماقاله أن الدوام لابد من ذكره فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره فى كل من النقيضين فرقا ففى المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول اذا اردت أن تناقضها ليس كل حيوان بمتحرك بالارادة دائما ويكون الدوام قيدا للسلب أو تقدم الدوام على النفى للتنصيص فهذه القضية السالبة هى نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهى قضية جزئية مسورة بسور جزئى مصطلح عليه كما ترى فان من أسوار الجزئية ليس كل أيضا ويمكنك الاكتفاء بذكر الدوام فى النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز لك أن تأتى بدل ليس كل الذى هو النقيض بلازمه وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك بالارادة دائما وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التى تخالف الموجبة فى الكيف وأما فى الوجودية فالتصرف يختلف فانك لو قلت كل حيوان متنفس بالوجود فالنقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان بمتنفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب لان مجرد التقييد به لايكفى فى التنصيص على جهات المناقضة لان من جملتها ضرورة الايجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب فى النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض بذكره مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع الترديد ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من الأصل أصل القضية التى يراد مناقضتها لانها هى بنفسها مذكورة فى قولك ليس كل حيوان بمتحرك غاية الأمر انها تخالفت فى الكيف ولذلك قال يكفى ايراده فى الاصل بنفسه مخالفا لها اى للقضية التى يراد مناقضتها فى الكيفية والاصل مع الخلف فى الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف مايقال فى السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ماسبق

ايراده فى الاصل بنفسه مخالفا لها فى الـكيفية وأما فى هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مرددا بين ما يوافقهـا وما يخالفهـا فى الـكيفية ولما كان اللازم فى المطلقـة العامة غير مردد تعـين ذكر الدوام فيما يخالفها فى الـكيفية الذى هو اللازم بلا تردد وأما فى هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعين (١) الوقت فيهـا وهو ماحصل من الزمان أعنى الحاضر والمـاضى فيتعين الزمان الحاصل فيـه السلب والايجاب جميعا

وأما القضايا الضرورية التى لاشرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل ممـكن أن لايكون كل ب ج لانا إذا كـذبنـا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كـذبها لان الحق هو الايجاب الوجودى أو الممكن أو كان كـذبها لان الحق هو السلب الضرورى وتشترك الثلاثة فى السالب الممكن العامى وقد بينا من قبل فى المتلازمات أن قولنـا ليس بواجب أن يكون يلزمه ممكن أن لايـكون بالمعنى العامى وقولنـا بالضرورة لاشىء من ب ج نقيضه الحقيقى ليس بالضرورة لاشىء من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يـكون بعض ب ج الامـكان الاعم وقولنـا

(١) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضى أو الحاضر وهو معنى الاطلاق عند قوم كما سبق للمصنف ذكره وخصه هو باسم الوقتى وما على مريد استخراج النقيض سوى أن يضم الى الشروط العامة فى التناقض ذكر الزمان الذى كان الايجاب فيه وجعله زمانا للسلب فاذا قلت كل انسان فهو مولود أى فى الماضى فنقيضه بعض الانسان ليس بمولود فى الماضى بل كان انسان فى الزمن الماضى غير مولود

بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزمه (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به فقد عرفت انقسامها الى مايدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفا بما وصف به والى مالايدوم ولكن لا يثبت (٢) الا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجوداً بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية فأخذت القضية على وجه يعم هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفا كان ذلك الوصف دائما أو غير دائم فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام

---

(١) ويلزمه يمكن ان لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لا شيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقائض وتطبق مايذكره في النقيض على مايذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يثبت الا عند اتصاف الخ كما في قولك كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوبا

(٣) مادام الموضوع موصوفا الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة

ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (١) اما ان لا يكون ج او يكون وقتا من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لاشيء من ب ج مادام ب ليس لاشيء من ب ج مادام ب بل بعض ب إما دائما (٢) مادام ب هو ج وإما وقتا من اوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفا بج بل إما ان لايكون ج أو يكون وقتا دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إما دائما (٣) ج واما وقتا .

وان أخذنا الموضوع بحيث لايدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائم دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهى كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفا

---

(١) اما أن لايكون ج أى بعض ب اما ان لا يكون ج بالامكان العام فى جميع الاوقات أو فى جميع اوقات كونه ب أولا يكون ج مادام ب بل يكون ج فى بعض اوقات الوصف دون بعض ويعم الجميع الحينية الممكنة وهى بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق السلب فى جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف او فى بعض اوقاته صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع فى بعض أوقات اتصافه بالموضوع على حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٢) اما دائما مادام ب هو ج الخ والدوام هنا امكان عام لان القضية جزئية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا فى الموجبة

(٣) اما دائما ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقى هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة او دائما بعض ب مادام ب ليس بج واللازم الذى ذكره المصنف يصاغ فى حينية ممكنة موجبة وهى كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام وما قاله المصنف فى نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلازم الضرورة فى الكليات سواء كان الدوام مشروطا او غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة إن كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطا

بعروض ب(١) له بل إما دائما وإما لا فى وقت البتة أو فى بعض أوقات كونه ب وإما فى غير وقت كونه ب بل فى وقت له آخر ونقيض قولنا لا شىء من ب ج مادام ب ليس لا شىء من ب مادام موصوفا بب عارض له ج بل إما دائما مسلوب عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتا من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتا آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شىء من ب انما يكونه.

---

(١) بل إما دائما الخ أراد المصنف أن يأتى بجميع الصور المتصورة فى لازم النقيض الحقيقى للمشروطة المعروض فيها لادوام الوصف المعروفة بالمشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فاذا قلت كل انسان حيوان مادام انسانا لا دائما فكذب هذا الايجاب الكلى إما بأن يكون كل انسان حيوانا دائما أو بعضه حيوانا أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائما أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه انسانا أو يكون كله أو بعضه حيوانا فى وقت آخر غير وقت كونه انسانا ولو جاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع فى عبارته التشويش الموجب للاغماض. فقوله اما دائما أى يثبت له ج دائما فى الكل أو البعض، وقوله واما لا فى وقت البتة أى ينفى ج عن الكل أو البعض فى جميع الاوقات فيكون السلب الكلى أو الجزئى دائما وقوله أو فى بعض أوقات كونه ب أى يسلب عنه ج كلا أو بعضا فى بعض أوقات الخ وقوله واما فى غير وقت الخ أى وإما أن يثبت ج لذات ب كلا أو بعضا فى وقت آخر غير كونه ب على أن هذه الصورة الاخيرة وان كانت من صور كذب الاصل الا أنه لا حاجة الى التصريح بها فى لازم النقيض لانها داخلة فى التى قبلها دخولا قريبا وهى صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فيتناقض مع الاصل لا محالة الا أن الجمهور راعوا الاختصار فاكتفوا بنقيض الجزأين على الترديد. وطريقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا تفهم ما قال فى السالبة

ج مادام موصوفا ب عارضا (١) له ب بل إما دائما أو لا فى وقت البتة أو فى بعض أوقات كونه ب وإما فى غير وقت كونه ب بل فى وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مسلوبا عن بعض ب مادام ب عارضا له بل اما مسلوب عن كله دائما أو فى وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكله دائما أو وقتا من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذى وضع معه أو وقتا آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معينا أو غير معين فان كان معينا فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه فى القضيتين وإن لم يكن الزمان معينا فنقيضها كنقيض الوجودى لا غير

وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة فى أخذ نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة ما دام ماشيا وقلت فى النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشيا مادام ماشيا بان كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائض الباقية (٢) من نفسك وقولنا كل ب ج

---

(١) عارضا له ب توضيح لقوله موصوفا ب وقوله بل إما دائما الخ تقول فيه ما مر بعينه فى الموجبة الكلية الا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا فى لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون الترديد بينهما كما هو فى لازم نقيض الكلية بل قالوا لا بد أن يكون الترديد بين النقيضين فى كل واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم نقيضه فى نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائما ولا شىء من الجسم بحيوان دائما أما لو قلت كل واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما كان قولك هذا صادقا

(٢) الباقية أى من قضايا الممكن العامى وهى السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاصى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما ممتنع أن يكون.
أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لاشيء من ب ج بهذا الامكان
نقيضه ليس بالامكان لاشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق.
لامحالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض و نقيض.
قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان شيء من ب ج بل إما ضرورى أن يكون أو
ضرورى أن لا يكون و نقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون.
بعض ب ج بل إما ضرورى ايجابه لكله أو سلبه عن كله وهذا تمام القول فى التناقض.

(الفصل التاسع)

فى العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء.
الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات
ومنها بالسالبة الكلية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها فى الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل إذا
صدق قولنا لاشيء من ب ج صدق لاشيء من ب ج وإلا فليصدق نقيضه.
وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعين(١) ذلك البعض.

(١) فليعين ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود
الموضوع وتحققه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتيج الى تعيينه ليحقق
ثبوت الوصفين معا له لأن ماليس معينا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتريه
الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام فى ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك.
أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذى هو نقيض الاصل أن ذلك البعض
الذى هو باء ربما كان غير البعض الذى كان ج فى نقيض العكس كما يقع فى مثل
قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان.
تمكنك أن تفرض أن ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن
تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد.
بالتحقيق بخلاف مالو عينت البعض من الحيوان الذى هو انسان فانه يكون.
حيوانا وانسانا معا لامحالة

فهو بعينه ج و ب فيكون باء ما ج وقد قلنا لا شيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السالب الكلي المطلق والايجاب المطلق وان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لا شيء من الانسان بضاحك مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه خلفا بخلف والقضية(١) التي لزمت بعد التعيين وهي قولنا باء ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنا إذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أوغير دائم فاذا لم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أوغير دائم فهو ب دائما فاذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدرى أنه دائم أوغير دائم فيكون باء ما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى وهي قولنا لا شيء من ب ج فهذا نقض ما توهموه حجة مع ان الدعوى (٢) في نفسها ليست صحيحة اذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق سلب الانسان عن الضحاك

(١) والقضية التي لزمت الخ من تتمة البيان لابطال ما زعموه وحاصله أن اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعا وثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعندما عينت الذات فقد قضيت بأنها الذات التي ثبتت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذا قلت إنها جيم فانما تثبت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما وهو باء دائما جيما بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لا شيء من الانسان بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

(٢) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطلقة كنفسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد ان أبطل دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفى فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينفى هو عنها كما في لا شيء من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التى لاتعرض الا لها واذا عرفت هذا فى المطلق الذى يجوز اشتماله على الضرورى عرفته فى الوجودى الذى يخرج عنه الضرورى

وقد احتيل لصدق (١) هذا العكس حيلتان اما تبقية السالبة فى اطلاقها على مفهومها العرفى وهو سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذى وضع معه أو تخصيص السلب منوقتا بوقت معين فيما مضى أو الحال على ماهو المذهب الثالث فيصح العكس فى السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين فانا إذا قلنا لاشيء من ب ج مادام موصوفا بب كان دائما موصوفا به مادام موجودا أو غير دائم صح عكسه وهو لاشيء من ج ب والحجة التى ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا

---

(١) لصدق هذا العكس أى عكس المطلق والوجودى وقوله اما تبقية السالبة فى إطلاقها على مفهومها العرفى الخ ذلك مايسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة فى السلب والخاصتان تنعكسان عرفية لادائمة فى البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضى والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف الموضوع فى جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما فى جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض أفراد المحمول فى أحد تلك الازمنة لتعينه فيثبت له الوصفان فى أحد هذه الأزمان وقد كان الاصل ان لاشيء من الموضوع بمحمول فى جميعها ولنفرض الاصل لاشيء من الانسان بذى ذنب مثلا على أن يكون السلب فى الماضى والحاضر ثم تجرى فيه ماذكرناه وقوله والحجة التى ذكروها الخ يريد حجة الافتراض التى سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التى حصلت من تعيين الموضوع فى نقيض العكس وهى بعض ب ج فهذه الجزئية إذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بامما هو ج حين هو ب يناقض لاشيء من ب ج مادام ب .

مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفى ثم هذه (١) السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجوداً فكذلك عكسها لايكون ضروريا فى الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضرورى وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا ففى عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشىء من الأبيض بأسود اى لادائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشىء من الأسود بأبيض

(١) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذى أُخذ على المفهوم العرفى وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ماكان دوام السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم ذاته فى الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضرورى كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو الشق الثانى المذكور فى قوله « وان كان الوصف دائما الخ » وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت ذات الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضرورى فيكون العكس كذلك غير ضرورى وهذا هو الشق الاول المذكور فى قوله « ان لم يكن وصف موضوعها الخ » وقوله « اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ » أى لو كان العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لانعكس الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضرورى لانه مشروط بما ليس بضرورى ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور فى عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط القواعد فى الالفاظ فقط أما من يريد ان يحقق أحكامه ويمحص عقائده فعليه أن يبنى جميع قضاياه على ما استقر فى نفسه من علم الواقع

ومثال الثاني لاشيء من الحجارة بحيوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشيء من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلى الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان اعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان. وأما أنه ينعكس جزئيا فبيانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب و ج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا فى جانب الموضوع ان كل ب معناه كل مايقال له ب كان موصوفا بب دائما او لم يكن ولكنه لابد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما عما يقال له ب وهو (١) محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق فى المطلق.

---

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق أن وصف الموضوع صادق على أفراده بالفعل وهى مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورة فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتا بالفعل فذلك الفرد المبين فرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لامحالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحد من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذى هو ذلك الواحد انسانا وإلا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الأصل والفرض الصحيح: وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لامحالة بهذا الدليل ولك أن تقول إنه مطلق لأن المطلق يشمل الوجودى فيصدق عليه وسيبين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى ويسلك لذلك طريقين سيذكرهما

والوجودى جميعاً لأن ذلك الواحـد توجد له صفة البائية والجيمية فكونه وجوديا لاشك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لامحالة

مع أنا نبين بطريقين آخرين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الحجة المتقدمة (١) وهى إذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دائما فينعكس لا شيء من ب ج دائما وقد قلنا كـل ب ج هذا خلف وليسلم أن السـالبة الـكلية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم فى الـكليات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لان نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لا شيء من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمنا ولو انعكس ايضا مطلقا لم يـكن بينه وبين الـكلية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء بما ذكرناه وخصص (٢) استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفا بما وصف بهورده عليهم متجه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها فى عمومه كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تمحلنا له عذرا سنذكره فى عكس السالبة الـكلية الضرورية

---

(١) المتقدمة أى فى بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الحجة هى ترتب المحال على صدق نقيض العكس وإن لم يكن معه افتراض كما هنا

(٢) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أى أن الشيخ قرر هـذه الحجـة فى المطلق لـكن فى نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ماكان من شرط ضرورته أن يدوم الموضوع موصوفا بما وصف به فى الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فان الحساسية فى الواقع وفى اعتقاد الحاكم ضروريا للحيوان ومشروطة الضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال فى الوجودى كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود أما عـذر الشيخ فى هذ التخصيص فيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هنالك

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضروري له كما ذكرنا من مثال الانسان والضاحك والمتنفس فأن الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقا يشتمل على الضروري لاوجوديا محضا يشتمل عليه واذا عرفت هذا في الكلي فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب فانه ينعكس جزئيا موجبا مطلقا أيضا وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتبا صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انسانا وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص

وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فاذا قلنا لاشيء من ب ج بالضرورة وصدق(١) صدق لاشيء من ج ب بالضرورة وإلا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج ب فنفرضه (٢) موجودا

---

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تتمة الشرط

(٢) فنفرضه موجودا أي نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض ان ثبوت الباء للجيم الذي هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامي وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال فاذا صح هذا الفرض في شيء معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ب ج وقد قلنا في الاصل لاشي من ب ج بالضرورة وهذ التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالا فالعكس صحيح

وانما التجأ المصنف الى فرض ثبوت ب لج بالفعل لانه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفا له عند وضعه في العكس الذي يناقض الاصل فان وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنوانا له

والجمهور يقولون إن الضرورية السالبة انما تنعكس الى دائمة وإن القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز امكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للآخر أبدا فيكون النوع الآخر مسلوبا باعماله

فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه ج وب فذلك الجيم باء وذلك الباء جيم وقد قلنا لا شيء من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال إذ لو كان محالا وجوده كان ممتنعا لا ممكنا

تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثلوا له بأن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس وللحمار فاذا لم يركب زيد الا الفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة. لان المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام وانما يصدق لا شيء من الحمار بمركوب زيد دائما

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف فى أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها فى القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتا فى الماضى والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفا بذلك فهو لو وجد كان محكوما عليه بما فى القضية ولا يعنون من « كل كاتب انسان بالضرورة » أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فى الماضى والحال هو انسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف فى أى زمن كان فالحكم فى الحقيقة على طبيعة الكتابة عند تحققها فى أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى أن الحكم إنما هو آت من أن الكتابة لا تكون بحال ما إلا لانسان وقد صرحوا بمثله وفى مثالهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة مع أن من الافراد الممكنة فى ذاتها لمركوب زيد الحمار وليس فى طبيعة المركوبية ماينافى الحمارية وانما اتفق لهم هذا المثال عندما اعتبروا أن الفعلية هى الفعلية فى الماضى والحال وقد تحققت فى أشخاص من المركوب معينة فى القضية بهذا الاعتبار كلية فى الصورة لكنها فى الحق شخصية فانك عند ما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ماركبه بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشيء منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتباره طبيعة متحققة فى أى فرد يمكن أن يكون لها عندما تتحقق فيه فما ذكروه ليس من الفروض التى يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

وأما أفضل (١) المتأخرين فلعله انما خصص احتجاجه فى عكس الموجب الكلى والجزئى المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كى لا يضطر فى بيانه الى استعمال عكس السالب الكلى الدائم الذى لافرق بينه وبين الضرورى فى الكليات المفتقر بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئى الموجب المبين بعكس هذا السالب أعنى الدائم فلا يقع فى الدور ولكن الجزئى اذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

---

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عندما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ فى البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشىء من ج ب دائما فليصدق لاشىء من ب ج دائما والا لصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقدكان الأصل الصادق لاشىء من ج ب دائما فيلزم صدق النقيضين وهو محال وهو إنما لزم من فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو أنه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها للزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغنى فى بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط فى البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل الموجب المطلق أو الوجودى قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق أو الوجودى من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا لصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذى ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون فى

وأما الكلى الموجب الضرورى فينعكس جزئيا موجبا وبيانه(١) بالافتراض الذي ذكر فى المطلق العام لكنه ليس بضرورى بل هو ممكن عام فان المحمول

البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هى ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنها تنعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ فى العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام فى النقيض من نوع الضرورى الذى بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له لا للامكان فى الحقيقة ولغموض غرض أفضل المتأخرين فى التخصيص سمى المصنف هذ الاعتذار تمحلا وما ذكرناه من ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذى حمل المصنف على تأخير التمحل الى مابعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذ ذكره.

أما على طريقة المصنف فالضرورى والدائم شيء واحد فى الكليات وهو لم يأخذ فى بيان عكس السالب من الضروريات الكلية الا الافتراض وهو فعينه البيان فى عكس الدائم ولم يلتجيء الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو اخذ عكس الدائم فى بيان هذا العكس الأخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن تكون ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكأنك قلت كل مايثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد اتصف بالكتابة بالفعل وبالانسانية بالضرورة وهى فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه اتصف بالكتابة فى ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية فى الموضوع لم تعتبر فى الماضى والحال فقط وانما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة ممكنه بالامكان الخاص فيجوز أن لاتكون حاصلة فعندما تتحول محمولا تكون أعم جهة لهاهى الامكان العام ولو لم نصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب دائما أو بالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل ويتناقض

وربما كان ضروريا الشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان للكاتب فانه ضرورى له وليس الكاتب ضروريا للانسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا للآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس فى بعض المواضع ضروريا وفى بعضها ممكنا خاصا كان يشترك فيه ما فيه هو العكس فى جميع المواضع وهو الممكن العامى والجزئى الموجب الضرورى يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السالب الجزئى الضرورى فلا عكس له لما عرفت فى المطلق فان قولك ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق فى قولك ليس كل انسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس فى السلب اذ يجوز أن ينفى شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفى عنه لا ينفى عن هذا لانه موضوعه الخاص الذى لا يعرض إلا له كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للانسان اذ يصدق ان يقال لا شيء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الانسان عن الكاتب والضاحك فان كل كاتب أو ضاحك إنسان بالضرورة

وأما فى الايجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما فى الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضرورى له فيجب ان يكون العكس على وجه يشمل الضرورى مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأى امكان شئت فبعض ج ب بالامكان العام والا فليس يمكن أن يكون شيء من ج ب فيلزمه بالضرورة لا شيء من ج ب وينعكس الى لا شيء من ب ج بالضرورة وقد قلنا إن كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية فى قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامى والموجبة لا تصلح ان تكون عكسا للسالبة المخالفة القضيتين فى الكيفية ولا يجب انقلابها من الايجاب إلى

السلب لكونها (١) من الممكن العامى

واعلم أن القانون الاعظم فى العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه وربما أوهم الاخلال ببعض أجزائهما تخلفا فى العكس اذ الصدق غير متحقق فيه مثال ذلك أن نقول لاشىء من الحيطان فى الوتد ولاشىء من البطاطيخ فى السكين وهو قول صدق ويعتقد أن عكسه لاشىء من الوتد فى الحيطان ولا من السكين فى البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض أجزاء المحمول لان المحمول هو فى الوتد وفى السكين لا الوتد ولا السكين وحدهما فلنجعل جملته موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لا شىء مما فى الوتد بحيطان ولا مما فى السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول فى العكس

---

(١) لكونها من الممكن العامى أى والممكن العامى اذا انقلب من الايجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرة بخلاف الممكن الخاصى فان السلب والايجاب فيه بمعنى واحد فى الحقيقة

ثم اعلم ان المصنف قد اقتصر فى أنواع القضايا وعكوسها على مايغلب استعماله فى العلوم ولهذا سلك المسلك الذى رأيته فى البيان اما الجمهور وخصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا فى القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف فى الحكم بماذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصروها على استعمال عكوس القضايا فى بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها فى بعض الأشكال وأنت ترى أن العكس فى نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك ان تدعى دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لاصل صادق بين الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا اله الا الله فانه فى معنى لاشىء من الاله بغير الله وهو سالبة كلية ضرورية معدولة المحمول والمبرهن عليه بدليل الوحدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهى لاشىء من غير الله باله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذه دليلا على صدق عكسه وهو لا إله الا الله

الفن الثانى

فى صورة الحجج وينقسم الى ستة عشرة فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هى المقصود الاهم من المنطق وكانت فى نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بما منه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية فى بياننا بمفردات المعانى والالفاظ والتخلص منها الي تركيب القضايا بأصنا فها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافى فخليق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة وأقسامها

والحجة هى قول مؤلف من أقوال يقصد به ايقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال (١) ولكل واحد منها أمور قريبة منه كالضمير (٢) والدليل والرأى والعلامة والمعتمد الموثوق به من جملة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه لذاته قول

(١) والمثال يريد به التمثيل الذى هو القياس الاصولى كما يأتى فى الفصل السادس عشر من هذا الفن

(٢) كالضمير الخ سيأتى للمصنف فى الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذه الالفاظ ولنعجل به الآن فالضمير قياس حذفت كبراه إما لظهورها كما يقال فى الهندسة خطا ا ب و اج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وإما لاخفاء كـذب الكبرى كما يقول الخطابى فلان يكلم العدو فهو خائن ولو قال وكل من يكلم العدو فهو خائن لاحس بكذبه والرأى هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شيئا حاصل أوغير حاصل أوأنه حسن أوقبيح أومن الصواب فعله أومن الصواب تركه وذلك بما يستلفتها مضمونها الى معهوداتها فى الشأن الذى تقال فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الكلم ومايسمى بالحكم كقولهم الخائن خائف والامين آمن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئا إذا ثبت للاصغر تبعه شىء آخر دائما يثبت له كـقولك هذه المرأة ذات

ثالث آخر فقولنا مؤلف من قضايا يفصل بين القياس والقضية الواحدة التى يلزم صدقها كذب نقيضها وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لا نعنى به أنها تكون مسلمة فى نفسها صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة فى نفسها ولكنها إذا سلمت لزم عنها بتأليفها قول آخر وقولنا لزم عنه يفصل بين القياس والاستقراء وماهو (١) معدود معه اذ لا يلزم منها شىء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغير هالم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شىء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساويا للفرس فى الحمل فربما لم يلزم السلب مثل ما إذا بدل الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزاد فى الحد لفظة الاضطرار (٢) احترازا عن هذا ولا حاجة إليه ومنها أنه لا يحتاج فى لزوم ما يلزم

لبن فهى اذن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هى من طائفة الدليل والضمير أيضا ينظر فيه إلى ان أمرا واحدا يثبت لأمرين فيثبت أحدهما للآخر أو أن أمرين يثبتان لشىء واحد فيثبت أحدهما للآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهى حبلى فان الاصفرار شىء واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثانى هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثانى كما تقول الشجعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالما فانه لما ثبتت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

(١) ماهو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لهيأتها فيتخلف اذا اختلفت المادة

(٢) احترازا عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا يخرج منه مايكون لزومه للمادة لانه ليس بلازم اضطرارا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يغنى عنه قيد لذاته إذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان فى المثال ليس لهيئة التركيب لذا تها بل لخصوص المادة كما ذكره

عنه الى أن يقترن به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما محذوف بالكلية من غير بدل أوأورد بدله ماهو فى قوته أما ماحذف رأسا فمثل قولنا امساو لب وب مساولج ف (ا) مساولج فلايلزم من مجرد هذا القول أن ا مساولج بل يلزم من أمرآخر حذف وهو أن امساولمساوى ج ومساوى المساوى مساوفيلزم حينئذ أن ا مساو لج فالقدرالمذكور ليس قياسا (١) على هذا اللازم اذلايلزم عنه لذاته وأما ماأورد بدلا عنه مافى قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاع ماليس بجوهر لايرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فان هذا لايلزم مماصرح به بل من مقدمة أخرى حذفت يجب أن تقترن بالاولى وهى أن مايوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوةالمذكورة وهى أن ارتفاع ماليس بجوهر لايرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد فى الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة فى الحد وهى قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة ان لوجاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض عنه فيحترز عن هذا فى حد القياس ولكن هذا غير جائز وفى هذا المثال الذى ذكرناه لم يلزم اللازم لذات المصرح بها فيكفى قولنا لذاته احترازا عنها دون أن يقترن بها الابالعرض وهذا بيان ماذكر فى حد القياس من الاحترازات والحد الذى فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرارا

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم القياس الى البرهانى والجدلى والمغالطى والخطابى والشعرى بسبب اختلاف مواده لكن الصورة واحدة فيهاجميعا واذا كان لكل واحدمادة خاصة ويعمها جميعا صورة فالأحرى تقديم النظر فى العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولا ولما كان النظر فى الاستقراء والمثال والضمير والدليل والعلامة والرأى والقياس الدورى وعكس القياس ورد المستقيم الى الخلف والخلف الى

(١) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياسا أى ليس قياسا أقيم دليلا على هذا اللازم لينتجه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وحده

المستقيم وغير ذلك مما تعرفه (١) من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده فى هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت أجزاءه تسمى حينئذ المقدمات وأجزاء المقدمة الذاتية التى تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الحملية اذا حللت الى أجزائه الذاتية بقى الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليس ذاتيين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال ولنمثل للقياس والمقدمة والحدود مثالا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاؤها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذى نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند أخذ الذهن فى ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم اما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه فى القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحا به بالفعل ولا نقيضه ولكنه فيه بالقوة لانه (٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما إن ذكر هو أو نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين ولكنه فرد فيلزم أنه لا ينقسم بمتساويين وهو بعينه مذكور فى القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «لكنه منقسم بمتساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

---

(١) من الامور خبر كان فى قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التى ذكرها فقد سبق بيان بعضها وسيأتى بيان الباقى فى كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقديمه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أى لان الجسم مندرج فى المؤلف الخ

والقياسات الاقترانيـة قد تكون من حمليـات ساذجـة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات فقدم الكلام فيما هو من الحمليات الساذجة وهو مؤلف لامحالة من مقدمتين تشتركان فى حد اشتراك(١)المثال المورد فى المؤلف ويسمى حداأوسط ولكل واحدة من المقدمتين حد اخر خاص بها كالجسم فى مثالنا لاحداهما والحدث للأخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فما هو موضوع فى النتيجة يسمى حدا أصغر وماهو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة التى فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا وماكان من الاقترانات يلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر أو محمولا عليهما جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثانى وان أوجبته القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج فى ابانة مايلزم عنه إلى كلف فى النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلان الآخران وان لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بينا بذاته لكنه قريب من الطبع والفهم (٢) الذكى يتبين قياسيهما قبل البيان بشىء(٣) آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشىء المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبـار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلاثة

---

(١) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين فى المؤلف لهذا صح أن يقول اشتراك المثال فى المؤلف

(٢) الفهم بفتح فكسر السريع الفهم

(٣) بشىء آخر متعلق بالبيان اى يمكن لسريع الفهم أن يتبين لزوم النتيجة لقياسى الشكلين الثانى والثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشىء آخر غير مجرد القياسين

وتشترك كلها فى أن الاقياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية الا فى المواد الممكنة على ماتعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين فى الكمية والكيفية الافيما (١) نستثنيه وأما فى الجهة فسنذكر أى المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وإنما سمى أولا لأن إنتاجه بين بنفسه وقياساته كاملة وتتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة الكلى الموجب والكلى السالب والجزئى الموجب والجزئى السالب ولا ينتج الكلى الموجب الذى أفضل المطالب غيره . والشكل الثانى ينتج السالب والثالث ينتج

وشرائطه فى انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو فى حكم الموجبة بأن تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينقلب (٢) السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر

---

(١) الافيما نستثنيه سيأتى للمصنف التصريح بهذا الاستثناء فى فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان لا ايجاب شرط الصغرى فى هذا الشكل الا فى المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أى بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين فى الكيفية وهو ماشرطناه فى أول الأشكال » وكذلك يأتى فى اختلاط الممكن المطلق فى الشكل الثانى فان بيان الضرب الثانى من الشكل المذكور فى هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن إحدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات

(٢) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهى السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التى روعى فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب بالفعل أيضا فانه بمنزلة هذا الوجود بمنزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كان الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعى عدم دوام الايجاب

تحت الاوسط بأن يقال (١) عليه ماقيل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالأوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ماقيل على الأوسط واشتراط كلية الكبرى أيضا هو ليتأدى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان أعم من الأصغر وكان الأكبر مقولا على البعض الذى ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد فى البعض الذى هو الأصغر

قرائنه المنتجة أربع لأن القضايا إما مهملة وإما شخصية وإما محصورة والمهملات فى حكم الجزئيات فليستغن بها عنها،والشخصيات لافائدة فى إقامة الأقيسة عليها فانك إذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيداً أبو بكر علما لا يحصل الا بهذا النظم القياسى فان من كان بينا له أن هذا أبو بكر وهذا بعينه زيد كان بينا له أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعتنى باثباتها بالقياسات هى المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من هذه الاربع اذا جعلت صغرى أمكن ان يقرن اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة عشر لكن الصغرى اذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتاج والكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيات لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت أربع اقترانات أخرى عن النتاج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د

(الثانى) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولاشىء من ج د ينتج لا شىء من ب د

(والثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د

---

(١) بأن يقال عليه الخ بمنزلة لتصوير لدخول الأصغر تحت الأوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه إنما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا فى ضمن الاوسط

(الرابع) من جزئية موجبة وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم ان غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرنت بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل ب د لأن الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب ان تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه واذا جعلت صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو انا انما قلنا لا ينتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى لأن فيها الاصغر الذي يجب ان يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحملنا (١) د عليه لم يلزم البتة

---

(١) وحملنا د عليه أي راعينا أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على هذا الترتيب لا تلزم لاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لأنه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران ليس بعض د ب فيكون الباء محمولا في النتيجة لا موضوعا كما فرض أولا ولا يمكن ان نقول إنه يمكن عكس النتيجة الى ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الأول بالكبرى الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجته عن الصغرى والكبرى على ما وضعا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد انه لو صح هذا الاقتران في الشكل الأول للزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثاني بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الأول وانما تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلى بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدي لالتحاق بعض ضروب هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

من هذ الافتران أن ليس بعض ب د فاذا إن انتج هذا الافتران شيأ فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثانى بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل ما كانت كبرى والشكل الثانى لا نتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يرده الى الشكل الاول فيتضاعف العمل على ما فى الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذى كان سبب الغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة فى بيان قياسيته ثم هذه الافترانات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمتى القياس من جنس الاخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى فى الجهة ونؤخر الكلام فى المختلطات الى أن نفرغ من بيان مالا اختلاط فيه من الاشكال الثلاثة

أما فى هذا الشكل فاذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بينا إذ الاصغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه وأما اذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الاوسط اليه حسب بيانه فى المطلقتين والضروريتين وذلك لأن فيها (١) كل ب ج بالفعل فاذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكما على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفى الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فاذا حكمنا على ماهو ج بالفعل لم يبن تعدى ذلك الحكم الى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وانما قلنا ان الحكم على ماهو ج بالفعل لانه اذا قيل كل ج د بالامكان عنى به أن كل ما يوصف بج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفته فى جانب الموضوع لكنه (٢)

(١) لأن فيها أى فى المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فان لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته الضرورة كانت القضيتان ضروريتين

(٢) لكنه وان كان فى البيان الدورى ما تقدم الخ أى لكن تعدى الحكم الى ما هو أوسط بالقوة وان لم يحصل فى سهولة بيانه الى ما تقدم فى المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج الى أن يبين بشىء آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهى طريقة الاندراج التى سماها بيانا دوريا وإنما سميت بذلك لانك تدور عند البيان بين الاصغر والاكبر فأيهما ابتدأت به وصلت الى المطلوب فاما أن تقول اذا كان الاصغر مندرجا فى الأوسط والاوسط محكوم عليه بالاكبر سلبا أو ايجابا كان الاصغر محكوما عليه بما حكم به على الاوسط لانه من مشمولاته واما أن تقول اذا كان الحكم بالاكبر إنما هو على الاوسط والأوسط حاو للاصغر فالحكم حينئذ يكون على الأصغر لأشتمال الأوسط عليه

وان كان فى البيان الدورى دون ما تقدم فليس يحتاج الى أن يبين بشىء آخر بل يكفى فيه أدنى تنبيه فان الاكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر والاصغر اذا أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر امكن كونه أكبر لأن امكان(١) الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما اذا كان الاكبر للاوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والاوسط بخلاف ذلك للاصغر فليس تتبين جهة النتيجة بل تحتاج الى بيان وسنذكره فى المختلطات

---

(١) امكان الامكان الخ أى الممكن لذلك الشىء وفى التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لان من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشىء يستدعى امكان ذلك الأمر لذلك الشىء

وقد خالف المصنف رأى الجمهور هنا أيضا حيث جوز انتاج الصغرى الممكنة فى الشكل الأول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا فى بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة انه يجوز ان يقال فى المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لأن زيد المركب بالفعل إلا الفرس فكل مركوب زيد فى الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية فى الموضوع وان معناها ان كل ما لو وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد الماضى وانه عند التقييد كما فى المثال تخرج القضية عن كونها محصورة الى أن تكون شخصية

فقولك وكل مركوب زيد فرس بالضرورة غير صادق لانه ليس كل مالو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق اذا جعلت مركوب زيد عنوانا على الافراس المعينة التى ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول فى الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فاذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف فى القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهى جزئية لا تنتج فى الشكل

الشكل الثانى

الأول هو الذى فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته فى انتاجه أنه لا ينتج الا سالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تنتجان فيه لأن الشيء الواحد قد يوجب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللمتفقين كالانسان والناطق والنتيجة فى احد المثالين سالبة وفى الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تنتجان فان الشيء الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالحجر عن الانسان والفرس تارة وعن لانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع فى الكبرى قد يكون بعض شيء محمول على كل موضوع الصغرى اعم(١) منه وقد يكون بعض شيء مسلوب عن كله والنتيجة فى إحداهما موجبة كلية وفى الاخرى سالبة كلية أما اذا جعلت (٢) هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن فى الصغرى لأن الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة فى الموضعين جميعا سالبة جزئية

والمشهور (٣) ان المطلقتين تنتجان فى هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق

---

(١) أعم منه كما تقول لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شيء مسلوب عن كله أى كل موضوع الصغرى كما لو بدلت الحيوان فى المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل انسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهى كما تقول فى القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شيء من الانسان بفرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو قلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة فى الحالين سالبة جزئية

(٣) والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والدائمتين لانها تنتج بلا نزاع وانما اراد أن ينص على ماقيل انه ينتج وليس بمنتج

أنه إنما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهى المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيئا واحدا كالمتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسلب بأحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحداهما لاحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تتعين اذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه فى الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين فى الكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شىء من د ج ينتج لا شىء من ب د لانك اذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثانى من الاول ونتج ما ذكرناه ويبين أيضا بالخلف فانه اذا لم يصدق قولنا لا شىء من ب د أى مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د. فنقرنه بالكبرى وهو لا شىء من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثانى) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شىء من ب ج وكل د ج. ينتج لا شىء من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثانى الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شىء من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهى كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شىء من ب ج هذا خلف

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شىء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف ايضا

(الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس.

عن جزئيتين لكنه يبين(١)بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أن نفرض البعض من ب الذى ليس ج شيئا معينا ونسميه ألفا فيكون كل ا ب ولاشىء من ا ج ونضم الثانية أى الـكبرى هكذا لاشىء من ا ج وكل د ج لينتج من ثانى هذا الشكل لاشىء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شىء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) ماعرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذى الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته فى انتاجه أنه لاينتج الا جزئيا وشريطته كون صغراه موجبة وأن تـكون احدى المتقدمتين كلية فان كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شىء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الأنسان والفرس عن الحجر تارة وسلب الأنسان والحيوان عنه أخرى وان كانتـا جزئيتين جاز أن يوجب فى بعض شىء واحـد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب فى بعضـه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما تقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لأنه لايجب اذا سلب شىء عن شىء أن يسلب عن هذا المسلوب مايوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرن بقولك لاشىء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال

---

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روعى فى السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب أحيانا فيكون قد روعى فى الحـكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ماعرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم الى كبرى القياس وهى كل د ج لينتج كل ب ج وقـد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

وينتج من المطلقتين والممكنتين (١) بخلاف الثانى وقرائنه ستة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما فى الاول لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د لأنك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول ويبين بالخلف أيضا وهو أنه إن لم يصدق بعض ب د وكان مطلقا (١)

---

(١) والممكنتين خالف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا فى انتاج الشكل الاول وبينوا ذلك بنحو المثال المشهور كما لو فرضنا أن زيدا يركب الفرس ولم يركب الحمار قط وعمرا يركب الحمار دون الفرس فانه يصدق كل ماهو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل ويكذب بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لأن كل ماهو مركوب عمرو حمار بالضرورة ومما سبق فى العكس وفى الكلام على هذا الشرط فى الشكل الأول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئان لشىء واحد جاز أن يتصادقا معا وهذا هو معنى الامكان الجزئى اى فى قضية جزئية وهى نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له فى الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثانى عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول فى ذلك الشىء أحيانا فيكون له حكمه ولو فى بعض أفراده عند مايتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

(٢) وكان مطلقا عاما لا يقال لاحاجة لهذا القيد فانه يخرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان عليه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذى هو أعم الجهات لان الدليل يأتى فيه فانه لولم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لاشىء من ب د بالضرورة فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شىء ب د بالضرورة لينتج من ثانى الاول لاشىء ... بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلف وقلنا ان النتيجة ضرورية

دائما فنقيضه صادق وهو لاشيء من ب د دائما وكل (١) ج ب ينتج من ثاني الاول لاشيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د. ويبين بعكس الكبرى وجعلها (٢) صغرى الاول فينتج بعض د ب ثم تعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس الوجودي الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لأن الجزئية السالبة لاتنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فبيانه إما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو أنه إن لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل (٣) ج ب

لان النتيجة فى الشكل الاول تتبع الكبرى فى الجهة الا اذا كانت من المشروطتين أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لايقال ذلك لانا نقول ان المصنف قيد هنا بالمطلق العام لانه سيأتى يتكلم على ماتألف من ممكنتين بوجه خاص فى آخر فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاملا له

(١) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى ونقيض النتيجة كبرى

(٢) وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى لقياس من الشكل الاول، وكبراه هي صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدده من الثالث

(٣) كل ج ب كانت صغرى قياسنا فتجعلها صغرى لنقيض النتيجة

ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو ان تفرض بعض ج الذى ليس د الفا فيكون لاشىء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لاشىء من ا د ينتج (١) ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولاشىء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف وبالافتراض هذا بيان النتاج من المطلقات في الشكلين

وأما التأليف من الضروريات فيهما فكالتأليف من المطلقات لايخالفه إلا فى جهة النتيجة وفى أن البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العامى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا من ممكن وضرورى ونحن نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسى الافتراض من وجودى وضرورى ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط فى الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان فى انتاجه لان الوجودية هى الصغرى وهى مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنفرض الممكن العامى الذى أخذ نقيض الضرورية فى الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم أيضا من الوجودى والضرورى

وربما يختلج فى خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان بينى القياسة بنفسهما الابالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهى أنه ربما كان السلب الطبيعى فى نفس الامر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والآخر

---

(١) ينتج أى من الضرب الثانى من هذا الشكل ولك أن تعكس كل اب الى بعض ب ا ثم تضمها الى لاشىء من اد لينتج بعض ب ليس د من الضرب الثانى من الشكل الاول

للحمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بمرئية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعى وإن كانت حقا وربما لايلتئم قياس مع هذه إلا بأن يقرن بها قضايا أخر على نظم الشكل الثانى وكذلك انما يكون الطبيعى فى القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لايلتئم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث .

وقد ظن أفاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لاتستعمل فى العلوم فالبحث عنها غير مفيد والعجب ان أكثر القضايا المستعملة فى صناعته هى المطلقات فظنه إذن خطأ

الفصل الثالث

(فى المختلطات)

واذقد فرغنا من المطلقات والضروريات فى هذه الاشكال الثلاثة ومن الممكنات أيضا فى الأول والثانى فلابد من بيان الاختلاط بينها فيها

أما إن كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية فى الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضروية أنا اذا قلنا فى الكبرى كل ج د أى كل مايوصف بج كيف وصف به دائما أوغير دائم فهو موصوف بد بالضرورة و ب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذن النتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط إلا إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصافه الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية لان ب إذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د ف (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائم له مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولاينبغى أن يشترط فى الكبرى أن ج مادام موصوفا

بج لا دائما فانها تصير كاذبة فانا إذا قلنا ان كل ج د لا دائما بل ما دام ج حكمنا ان كل ج ليس دائما ج وقد قلنا فى الصغرى ان مما هو ج أى ب ما هو ج هذا خلف

ولنتعقب ما قاله أما منعه اشتراط أن لا دوام فى الكبرى فعلى الوجه فان القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط وأما تعاليه ذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق فى جميع الاعتبارات ووجوه الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو ان يجعل اللادوام جزءا من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لا دائما فهو د وهذا غير الوجه الذى ذكره فانه جعل اللادوام جزأ من المحمول اذ قال وكل ج د لا دائما بل ما دام ج فان اللادوام ههنا جزء من المحمول ولأجله كذبت الكبرى فاذا جعلنا فى الصغرى الجيم المحمول ماهو موصوف بالجيمية دائما وجعلنا ههنا أى فى الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لا دائما إذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروطا بدوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو لا عدم دوام الجيمية لما كان اتصافه به غير دائم فان ما جعل شيئا ما غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشىء إياه لا محالة فهو فى نفسه غير دائم وأما فى الوجه الذى جعلناه جزأ من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج لا دائما بل تحكم بالدال على ليس دائما ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع وجود موصوف بج دائما لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولا فى الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائما فلا يكون الوسط اذن فى القياس واحداً مشتركا فيه فلا يلزم منه نتيجة

فاذن الوجه أن يقال لا ينبغى أن يشترط لا دوام الجيمية فى الكبرى لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط . وأما ضروب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك

وأما هذا الاختلاط فى الشكل الثانى فنتيجته ضرورية أبداً أما إذا كانت

المطلقة عامية فلاخلاف فيه بين المشهور والحق ، وأما إذا كانت وجودية فني المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائما ضرورية لأن د إذا كان موجبا لاحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لابالضرورة أو مسلوبابالضرورة وموجبا لابالضرورةأوموجبا لهما جميعا أومسلوباعنهما جميعاً وهي لاحدهمابالضرورةوللآخر لا بالضرورةفبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية

ومن هذا نعلم أن السالبتين فى هذا الاختلاط تلتجان وكذلك (١) الموجبتان ولكن يشترط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوزا شتمالها على الضرورة فلا (٢) يتألف قياس من سالبتين اوموجبتين كما لايتألف اذا كانت السالبتان الموجبتان ضروريتين.

وأما فى الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى فى الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فبالعكس وأما فيما يرجع إليه بعكس الكبرى أولا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك فى اقترانين وهما أن تكون الكبرى إماموجبة جزئية وإما سالبة جزئيةفتفرض البعض الذى هو ج

---

(١) وكذلك الموجبتان أى وتنتجان سالبة أيضالانه إيجاب صورى. وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان فى الحقيقة لتباين الجهة فى المقدمتين فان شيئاواحدا قدثبت لاحدالأمرين بالضرورةوثبت للآخرلا بالضرورة ومايثبت لابالضرورةقدسلبت فيه الضرورة التى كانت وصفاللثبوت الاول فتكون إحدى المقدمتين سالبة فى المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلايتألف قياس من سالبتين أوموجبتين لانه لادلالة على التباين حينئذ. فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة وللآخر بجهة تباينها فاذا كانت العامة مطلقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد فى إحداهاماتنافى به الاخرى لجواز اتفاقهما فى حالة مالو كان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة وإنما يكون التنافى حتما اذا كانت المطلقة وجودية. أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

وليس(١) د ا فيكون لاشيء من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل اب ولاشيء من ا د فليس بعض ب د ولاشك ان العبرة فى الجهة لقولنا لا شيء من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشيء من ا د هى جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة فيما يرجع الى الأول بعكس

---

(١) وليس د ا هذا إذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هى صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولاشيء من ا د قياس من الضرب الثانى من الشكل الثالث ينتج النتيجة التى ذكرها بعكس الصغرى

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة فى الجهة الخ لان لاشيء من ا د صارت كبرى فى الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لا شيء من ا د هى جهة ليس بعض ج د أى التى هى كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذى نفى عنه د فى تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة فى الفرض هى الجهة فى أصل القضية وقد قلنا إن جهة النتيجة هى جهة لاشيء من ا د التى هى جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لانا نفرض البعض الذى هو ج طائفة معينة ولنسمها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسنا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهى ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم أن هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة فى الجهة الكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها فى هذا الاختلاط وجهة هذه الكبرى وهى كل ا د هى بعينها جهة بعض ج د التى هى كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

الكبرى للصغرى (١) لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضروزى فى الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضرورى فى الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف فى أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقى وإن كانت ضرورية فالمشهور ان النتيجة ممكنة حقيقية (٢) إن كانت الضرورية موجبة لانه إن لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د فبالضرورة.

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لان فى قوله وقد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة الخ وحاصل المشهور الذى ذكره أن الكبرى إذا كانت موجبة جزئية فى هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغراه كبرى لينتج ماينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول فى المثال الذى سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط والكبرى هنا هى صغرى القياس المستدل على إنتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التى هى كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف فى هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى فى الاول فى نتيجته وهى بعض دب فى المثال المذكور وهى ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لابد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهى موجبة والموجبة لاتحفظ جهة الاصل فى العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة فى مثل هذا الضرب تابعة لصغراه احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقية أى ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورة موجبة أى الضرورية الكبرى وقوله لانه إن لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د يريد أنه إن لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فليصدق نقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فى كبرى القياس المستدل

ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكنا أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلف لانهم لايدعون كون النتيجة ممكنة عامية فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة والحق أن النتيجة ضرورية أبداً لانا إذا قلنا فى الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أى كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائما د أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجودا (ب) اذ قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وان لم يكن (١) ج وليست هذه الضرورة تحصل عندما تصافه بج بل اذا صار ج كان موصوفا به قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة وايضا لانه ليس بمحال بان يصير ما هو بالقوة ج جيما بالفعل واذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله ج بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال فى هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركا وكل متحرك جسم فكل انسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا وقد قدمنا أن الايجاب شرط الصغرى فى هذا الشكل الا فى

عليه فينتج من رابع الثانى ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكنا فى صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وإنما هو نقيض الممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الأمرين إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذى ذكروه

(١) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فالتلازم بين ج ود أو التنافى بينهما ليس من جهة وصف ج وانما هو تلازم أو تنافر بين طبيعتى ج ود فى أى فرض تحققتا فما يكون ج بالقوة فهو واحد مما تتحقق فيه هذه الطبيعة اذ ليس بمحال ان تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التنافر بين الطبيعتين

المادة (١) الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين فى الكيفية وهو ما شرطناه فى أول الاشكال

وأما اذا اختلط مع الاطلاق فى هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لان ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع (٢) الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهى ليس بعض ب د بالضرورة ونقرن (٣) بها الصغرى الممكنة

(١) الا فى المادة الممكنة أى الممكنة الخاصة فان معناها يجوز أن يكون ويجوز ان لايكون فهى موجبة فى قوة سالبة أيضا وهى سالبة فى معنى موجبة فالسلب فيها صورى ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائما له فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا اذا كانت موجبة فان كانت سالبة فمعناه أن ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الايجاب حاصلا وقتا ما فيكون الباء جيما بالفعل فسالبتها فى قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٢) ونضع الكبرى موجبة شروع فى الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أى الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ فى البيان بالقياس الذى تكون كبراه الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٣) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أى على ان تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التى فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن فى الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لان وقوع الممكن ليس بمحال وان كان هذا الفرض كاذبا لانها فى الاصل ممكنة اذ ليس يلزم من كذب شىء ان يكون محالا

وهى كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولـكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغى أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا لـكن المحال لايتصور وجوده فلا ينبغى أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر فى هذا الاقتران ونتيجته فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى وهى السالبة الضرورية ونظرنا فى النتيجة وهى ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لزم بسبب السالبة التى قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهى بعض ب د ونقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية فيلزم (١) بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضرورى هذا خلف

فاذا فعلنا ذلك وجد معنا قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لان النتيجة تتبع الكبرى فى الشكل الثالث فى اختلاط بين المطلق والضرورى كما تقدم وهذه النتيجة محالة لان كبرى القياس المستدل عليه وهى مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود فقولنا ليس بعض ج د أخص من نقيضها فلو أمكنت هذه النتيجة لاجتمع النقيضان فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا لفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال بالبداهة وما ليس بمحال لايلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هى لازمة من فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هى الكاذبة

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودى والضرورى تتبع فيه النتيجة كبراه فى الشكل الثالث كما سبق

ويجب أن يذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس (١) لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلعله سها في هذا الكتاب

(١) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأى أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين إما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاريا في الوجودي كما هو جار في الممكن بغير فرق فيصح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي انما هو المردد بين الدائم والضروري وقد سبق للمصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « إنه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ماذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضرورتين فلا يجرى الدليل المتقدم في بيانها لانه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لاينتج الا ممكنا خاصا كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لايناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لايستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام في الجزئي لايستلزم الضرورة كما سبق وأيضاً الاحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من اللواحق التي تثبت أو تنفى للعوارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يتعدى الى ما له ذلك الوصف بالامكان كان تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص أن يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عباراتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسي «وفي بعض النسخ أي بل إما دائما بعض ج ب أو مسلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير.

فانه أورد فى سائر كتبه نقيض الوجودى على وجهه ولما كان اعتناؤه فى هـذا الـكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق فى جميع المواضع ما فيه دون ما فى غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الـكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الـكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لان المطلق العامى يشتمل على الضرورى وغير الضرورى فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بينـاه وتارة ممكنة خاصية والعام لهما جميعا هو الممكن العام

وأما اختلاط الممكن مع غيره فى الشكل الثانى فاذا اختلط مع الضرورى فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو إحداهما موجبة والاخرى سالبة وبيانه (١) كما ذكرناه فى اختلاط المطلق والضرورى فى هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطلق وكان مما (٢) ينعكس فيكون منه قياس اذا كانت المطلقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة

وحده لأنه نقيض الوجودى اللا دائم والأول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو انما وقع من النساخين

(١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشيء الواحد اذا أثبت لشيء بالضرورة ولآخر بالامكان الذى لاضرورة فيه أو سلب عنـه كذلك أو ثبت لهما أو نفى عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشيئين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أى كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن مالا ينعكس منه هو السالب الذى لم يؤخذ بمفهومه العرفى أى لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذى وضع معه أو لم يخصص بزمان معين فى الماضى أو فى الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفى أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنفسه فى الكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنفسه فى الجهة دون الكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أى وكانت الممكنة خاصـة

فتكون المقدمتان سالبتين

فالضرب الاول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان (١) الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وإن جاز اشتمالها على الضرورة وهي التي يجوز (٢) دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد الى هذا الاختلاط من الأول

الضرب الثاني لاشيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع الى الاول فينتج لاشيء من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٣) الا بحيلة وهي أن يقلب الى الايجاب فانه ممكن خاصي ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامي الموجب

فيجوز أن تكون موجبة وأن تكون سالبة لان سالبتها في قوة الموجبة أيضا فاذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وإنما شرط أن تكون الممكنة كذلك لأنها هي التي تنعكس بالحيلة كما سيأتي الى ممكنة عامة إن كانت سالبة

(١) بالامكان الخاص لان القضيتين ممكنتين لا ضرورة فيهما

(٢) وهي التي يدوم اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصح أن يلحظ فيها أن الحكم إنما هو منوط بوصف الموضوع دائم بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضرورة فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لأنها ترجع إلى الاول بعكس الكبرى كنفسها وهو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط

(٣) لا ينعكس الا بحيلة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيتين في الكيف وانما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هنا أنه صادق في الواقع وان لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة

فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس .

الضرب (١) الثالث كالاول الا أن نتيجته جزئية والرابع (٢) لا يمكن (٣) بيانه بالعكس كما عرفت ولا بالافتراض لان نتيجة (٤) أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الاخرى

وأما الممكنتان فيتألف منهما قياس فى الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك

---

(١) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالاول أى فى جهة النتيجة فهى الامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية من الضرورة فى العكس وإلا كانت من الممكن العام . المالب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صغراه كذلك

(٢) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صغراه مطلقة فهى جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج

(٣) لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

(٤) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنا فى الافتراض نفرض بعض ب الذى ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولا شىء من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شىء من ا ج وكل د ج . وهو من الضرب الثانى من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثانى يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهى موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما فيما (١) يرجع إليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضرورى فى هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامية وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة هذا (٢) الاختلاط فى الاول الممكن الخاصى ان كان المطلق وجوديا والممكن العامى إن كان المطلق عاما لحاصل القول فى الاختلاطات أن النتيجة فى الاول تتبع الكبرى فى الجهة إلا فى موضعين (أحدهما) إن كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثانى) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصية والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٣) ممكنة أما الشكل الثانى

---

(١) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد إلى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أى خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهى غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن تفرض بعض ب الذى هو د فى الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فنضم الأولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذى أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه فى النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره

(٢) هذا الاختلاط يريد الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء فى قوله وإن اختلط مع الوجودى أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق

(٣) فالنتيجة ممكنة أى خاصية ان كانت الكبرى وجودية أو عامية ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق فى اختلاط الممكن مع المطلق فى الشكل الأول

فلاقياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ماينعكس ولا عن ممكنتين ولا عن ممكنة ومطلقة الا أن تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والا فممكنة عامة وأما فى اختلاط المطلق والضرورى والممكن والضرورى فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أوسالبتين أو سالبة وموجبة إلا أن يكون المطلق عاما فاختلاف الكيفية حينئذ لا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عندالردالى الاول الا فى موضعى الاستثناء فى الاول . هذا تمام القول فى المختلطات وتم بتمامه القول فى صورة الأقيسة الحملية من جملة الاقترانات

الفصل الثالث

(فى القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك)

قد بينا انقسام القضايا الى الحمليات والشرطيات و انقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما أن من الحمليات ما يصدق به بغير قياس ومنها مايفتقر التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والحمليات قد تنتج عن قياسات حملية وقياسات شرطية ايضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدماتها شرطية صرفة أومخلوطة بحمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لا بد من البحث عنها وعن شرائطها فى النتاج

وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية فى ذاتها وبساطتها وتركبها والحقيقى منها وغير الحقيقى وايجابها وسلبها وحصر وإهمالها مع الاشارة الى جهاتها وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الحملية فى أن كل واحدة منهما قول جازم أى قضية يحكم فيها بنسبة شىء إلى شىء لكن النسبة فى الحملية أن الثانى فيها هو الأول وفى الشرطية ليس كذلك بل النسبة فى المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفى المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الحمليات إنما هو من المفردات أوما هو فى حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها

قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها فصارت جزءقضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعها قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هى أجزاءالشرطيات قد تكون حمليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطةوقد تكون أيضا شرطيات فلنعدأصنافها. أما المتصلة فقد تكون مركبة من حمليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهارموجود. وقد تكون مركبة من حملية وشرطية إما متصلة وإما منفصلة أما تركيبها من الحملية والمتصلة وليكن المقدم حمليا كقولك ان إن كانت الشمس علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثانى كقولك حمليا ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار واما تركيبها من الحملية والمنفصلة والحملى هو المقدم فمثل قولك ان كان هذا عددا فهو إمازوج وإما فردوا مثاله والحملى هو الثانى قولك ان كان هذا إما بياضا وإما سوادا فهو لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجوداً لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إماسا كنا وإمامتحركافبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبةمن متصلة ومنفصلةوليكن المتصل مقدماً كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودفاما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لايكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجافليس بفرد

وللمنفصلة أيضا بازاء كل قسم من هذا قسم أما تركيبها من الحمليتين فكقولك إما ان يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركيبها من المتصلة والحملية كقولك إما ان يكون كلما كان نهار فالشمس طالعة وإماأن لاتكون الشمس علة النهار وتركبها من المنفصلة والحملية كقولك إما أن يكون هذا إمازوجا وإما فردا وإما أن لايكون عدداوتركيبها من المتصلتين كقولك إما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن

يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود وتركيبها من المنفصلتين كقولك أن لا تكون هذه الحمى اماصفراوية واما دموية واما ان تكون هذه الحمى إما بلغمية وإما سوداوية وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا

واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية فى الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد تاما أو زائدا أو ناقصا أو غير متناهية فى القوة كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الأجزاء قد تكون سوالب وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا إن كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فبه ذات الجنب وأما إذا وقعت هذه الكثرة فى جانب التالى لم تكن القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فهذه ليست قضية واحدة بل قضايا كثيرة، فان قولك ان كان مجنوبا [فبه] حمى كلام تام [و] وكذلك لوقات بدله فبه سعال يابس وكذلك غيره من [الاجزاء]

وأما الايجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الايجاب فى المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى للمقدم واتصاله به ومتابعته اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسماء متغيمة (١) وليس السلب فيه

(١) متغيمة يقال تغيمت كما يقال غامت وغيمت

أن يكون المقدم أو التالى سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك اذا لم تكن الشمس طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الايجاب فى المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال إحدى القضيتين عن الاخرى أى القضية القائلة هذا العدد زوج عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بإدخال حرف السلب على كل أجزاء القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لا بعده كقولك ليس اما أن يكون الجسم أبيض أو متحركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فاما إذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على احدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن لا يكون فردا وكقولك اما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده فانهما موجبتان وان اقترن حرف السلب بكل واحدة منهما فى أحد المثالين وبواحدة منهما فى المثال الآخر

وأما الحقيقة وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقى هو ما يقتضى وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء كان علة له او معلولا لا يفارقه او مضايفا أو كانا معلولى علة واحدة وغير الحقيقى هو الذى يصدق الحكم فيه بالتالى مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما إذا قيل كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فليس هذا حكما بمتابعة التالى للاول بسبب ان التالى من موجبات المقدم أو بينهما علاقة ما ظاهرة لنا او خفية علينا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا لافائدة فيه فى العلوم فان الذهن اذا سبق فعلم وجود التالى ولم ينتقل إليه عن وضع الاول إما بديهيا او بنظر فلافائدة لوضع المقدم فى انتقال الذهن منه إلى التالى

والحقيقى لا يشترط فى صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزآه كاذبين بل الشرط

أنه إذا وضع الاول لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت والخمسة زوجا فهى منقسمة بمتساويين فهذه قضية صادقة يلزم التالى فيها المقدم مهما وضع المقدم لكنه محال فى نفسه لايتصور وجوده فلو أمكن وجوده وتصور فى نفسه للزمه التالى

وأما المنفصل الحقيقى فهو مايراد فيه بأما أن الامر لايخلو عن أحد الاقسام ولا تجتمع فيه ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلو العدد عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لايخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقى فقسمان (أحدهما) الذى يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك فى جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا أى هذان لايجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجماد فانه ليس بحيوان ولا شجر والقسم الآخر هو الذى يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أى إما أن لا يكون نباتا فتكون كاذبا اذا قلت انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما جميعا أى عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه العدمان مما ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه إذا كان ذلك اللازم أعم من النقيض كما اذا قلت إما أن يكون زيد فى البحر وأما أن لايغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لايكون فى البحر وهو نقيض للقسم المورد فى الانفصال لكن هذا اللازم أعم من هذا النقيض فان من يكون فى البحر قد لايغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع فى مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع ولا يتصور خلو الشيء عن الكون فى البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بان يكون فى البحر ولا يغرق ولفظة لايخلو لاتليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لايخلو الشيء

عن كذا وكذا أى أيهما لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود فى الأول من هذين القسمين وأيهما (١) كان لم يكن الآخر وهذا غير موجود فى الثانى منهما.

وأما الحصر والاهمال فى الشرطيات فليس كليتها ان يكون المقدم أو التالى كليا بل الكلية فى المتصلات أن يكون الاتصال كليا أى محكوما به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفى الانفصال كذلك ينبغى أن يكون الانفصال كليا أو محكوما بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له واللفظ الدال على الايجاب الكلى المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب الكلى المنفصل قولنا دائما إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلى المتصل قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضا للسلب الكلى المنفصل

وأما الجزئية فهى أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وإن كان المقدم والتالى كليين واللفظ الدال على الايجاب الجزئى المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئى المنفصل والدال على السلب الجزئى المتصل ليس كلما وعلى السلب الجزئى المنفصل ليس دائما

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية الجزئية مثل قولنا إن كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس اذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ا ب ويكون (٢) ج د وهى من المنفصلات فى قوة قولك إما أن

---

(١) وأيهما كان لم يكن الآخر من تتمة معنى لفظة لا يخلو

(٢) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حقى وأنا حى وكما فى الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فمعنى هذا إما أن لا يهضم حقى فأبقى حيا واما أن لا أكون حيا فيهضم بعد موتى وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا واما أن لا يكون

لا يكون ا ب وإما أن لا يكون ح د ومن المتصلات فى قوة قولك ان كان ا ب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يكون (١) ا ب وهى من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب ومن المتصلات فى قوة قولك كلما كان ح د ف(ا ب) وقريب من هـذا قولنا ليس (٢) يكون ج د إلا و ا ب فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلى .

وقد تستعمل صيغة لما فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالى ووضعه لازما من تسليم المقدم ووضعه وعلى عكسه صيغة لو فانها تدل على تسليم عدم التالى ووضعه لازما من تسليم عدم المقدم .

وأما الجهات فاذا أردت اعتبارها فى هذه القضايا ففى المتصلات أولى والجهة هى جهة الاتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان فى الايجاب والسلب والكلية والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هى أن يكون الاتصال فيها دائما مع أى وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التى لا ضرورة فيها فهى التى يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو

مؤمنا ان سرق ولو جعلها المصنف فى صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص اما سارق أو مؤمن وأنا اما مهضوم الحق واما حى أى لا يجتمع هضم حقى وحياتى .

(١) أو يكون ا ب كما تقول لا يكون اللص فى القرية أو يقبض عليه فهو فى قوة كلما كان فى البلد قبض عليه من المتصلات وفى قوة اما أن لا يكون فى القرية وإما أن لا يقبض عليه من المنفصلات أى لا تخلو منفعته من أحد السلبين لانه ان خلا منهما كان فى القرية وقبض عليه ولا منفعة له فى هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو فى معنى المتصلات لا غير لأن تحويله الى المنفصل يخرجه الى مالا يكاد يفهم

(٢) ليس يكون ج د الخ يصح أن نمثل له بالمثال السابق بأن يقال لا يكون اللص فى البلد الا ويقبض عليه وتقول لا يكون الحاسد على حالة وهو مسخوط عليه وهذا كله فى معنى الملازمة والاتصال وفى رده الى الانفصال تكلف ظاهر

متنفس و كلما طلعت الشمس فهى توافى السمت وأما الاتفاقية فجهتها الضرورة فيما فيه دوام التالى مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التى لا تدوم دوام الوضع ومع (١) ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لانه إذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيهما فربما لم يعرض التالى الذى لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عروضه فاذن جهة الامكان إنما هى فى المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود فى اللزومية وجهة الضرورة فيهما جميعا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفته فى الحمليات فقولنا كلما كان نقيضه «ليس كلما كان» ونقيض قولنا دائما إما وإما «ليس دائما» ونقيض ليس البتة «قد يكون» فى المتصل والمنفصل

وايراع فى التناقض اتحاد القضيتين فى المقدم والتالى والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل

وأما العكس أما فى الاتصال فهو جعل التالى مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب الكلى سالب كلى وعكس الموجب الكلى موجب جزئى وعكس الموجب الجزئى موجب جزئى ولا عكس للسالب الجزئى .

وأما الانفصال فليس هناك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

الفصل الرابع

فى القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملى ومتصل والشركة فى المقدم أو فى التالى أو بين حملى ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولسنا نؤثر استيفاء الكلام فى هذه الاقترانات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب

---

(١) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان زيد الكاتب متحرك الأصابع

من الطباع السليمة انتاجه فمن شاء الوقوف على جميع هذه الاقـترانات ناتجها وعقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وإن أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الاقترانات كتابا جامعا للمألوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين فى جزء تام أى فى مقدم أو تال وحينئذ تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحمليات لأنه إما أن يكون المشترك فيه تالى احداهما مقدما الأخرى وهو الشكل الأول أو تالى المقدمتين جميعا وهو الشكل الثانى أو مقدميهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الحمليات من ايجاب الصغرى وكلية الـكبرى فى الأول وكلية الكبرى وكون احداهما سالبـة فى الثانى وايجاب الصغرى وكون احداهما كليـة فى الثالث والنتيجة فى جميعها شرطيـة والأول ينتج الـكليين والجزئيين جميعا والثانى لاينتج إلا سالبة والثالث لاينتج إلا الجزئية وتشترك الثلاثة فى أن لاقياس فيها عن جزئيتـين ولا سالبتين ولا سالبـة صغرى كبراها جزئية

ومثال الأول كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فـه ز ينتج كلما كان ا ب فـه ز وعليك أن تعد ضروبه الباقية، ومثال الثانى كلما كان ا ب فج د وليس البتة إذا كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فه ز وعد ضروبه الباقية بنفسك .ومثال الثالث كلما كان ا ب فج د وكلما كان ا ب فه ز ينتج قديكون اذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب الحمليات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيتين منها قياس إلا أن تكون الشركة فى جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الأول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون فردا وكل زوج فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد فقط واما زوج الزوج والفرد ينتج أن هـذا

العدد إما فرد واما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد
وأما الاقتران الكائن بين المتصل والحملى فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالى المتصل والحملى لا بينه وبين المقدم ولنضع الحملى أيضاً أولا مكان الكبرى فيتألف منهما أشكال ثلاثة

الأول أن يكون الاشتراك فى محمول التالى وموضوع الحملى وشريطته فى النتاج إن المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والحملى كليا كالحال فى الحمليات والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والحملى لو انفردا مثاله ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان اب فكل ج ه وعد ضروبه بنفسك

الثانى أن يكون الاشتراك فى محمولى التالى والحملى وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل فى الثانى من الحمليات من كلية الكبرى وكون الحملية أو التالى سالبا مثاله إن كان اب فلا شىء من ج د وكل ه د ينتج إن كان ا ب فلا شىء من ج ه

الثالث أن يكون الاشتراك فى موضوعى التالى والحملى وشريطته إن كانت المتصلة موجبة كما قيل فى الثالث من الحمليات من كون التالى موجبا وكون إحداهما كلية مثاله إن كان اب فكل ج د وكل ج ه ينتج ان كان ا ب فبعض د ه وأما ان كانت سالبة فيحدث أشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لا نذكرها ولنضع الحملى مكان الصغرى فيحدث أيضا أشكال ثلاثة والشرائط فيها إن كانت المتصلة موجبة ماذكرناه وان كانت سالبة فهى من جملة مالا نذكره

الاول كل ج ب وان كان ه ز فكل ب ا ينتج ان كان ه ز فكل ج ا

الثانى كل ج ب وان كان ه ز فلا شىء من اب ينتج ان كان ه ز فلا شىء من ج ا

الثالث كل ج ب وان كان ه ز فكل ج ا ينتج ان كان ه ز فبعض ب ا

وأما الاقتران بين المنفصل والحملى فان كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كلها وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إما نبات

أو جماد أو حيوان فكل متحرك إما نبات أو جماد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثانى فلا ينتج

وان كانت الحملية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وإن كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة فى محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحد منها محمول على حياله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع حمليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة فى محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والحمليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة فى حد هو الموضوع ولكل حملى اشتراك مع أجزاء الانفصال فى جزء فالنتيجة حملية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جمادا وكل حيوان جسم وكل جماد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه (١) على سبيل الشكل الثانى والشرط بين أجزائه وأجزاء الحمليات ماهو الشرط بين الحمليين فى الثانى ولا يكون (٢) على سبيل الشكل الثالث الا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون الشركة فى كلى أعنى أن يكون فى أجزاء الانفصال أو أجزاء الحمليات كلى يكون مشاركا لكلى أو جزئى من قرينه

وان كانت الحمليات الكثيرة لا تشترك فى محمول واحد فالشرائط بعينها

«١» على سبيل الشكل الثانى فتقول فى المثال بعد المنفصلة ولا شىء من العقل بحيوان ولا شىء من العقل بنبات ولا شىء منه بجماد وينتج لا شىء من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال إما أن يكون العامة غافلين وإما أن يكون أولياؤهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون فى غفلتهم وأولياؤهم مذنبون فى غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون فى غفلتهم ينتج بعض الغافلين مذنبون فى غفلتهم

ماذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لا عدم الاجتماع(١) وموضوعها موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال هي محمولات الحمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بمتساويين وكل فرد لا ينقسم بمتساويين فكل عدد إما منقسم بمتساويين أوغير منقسم بمتساويين وان كانت الحملية واحدة. فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الحملية بدل (٢) موضوعها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة وإحداهما لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال إنه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالي موضوعا في أجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج انفصالا على الباقي من التالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشيء كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل اما في المقدم أو التالي وهذا

---

(١) وموضوعها أي موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال أي في النتيجة هي محمولات الحمليات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بمتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بمتساويين فقد حذفت موضوع الحملية وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأتيته بمحمول الحملية مكانه فيها

القدر من الاقترانات الشرطية كاف فى هذا الكتاب

وربما يعترض فيقال لاحاجة إلى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحمليات بأن يقال فى المتصلة ج د لازم اب وفى المنفصلة معاندة والاكتفاء فى بيانها بالاقيسة الحملية لجوابه أنالوكنا نخفف عن انفسنا فى صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل الأول الناتج للمطالب الاربعة بل لاكتفينا بالناتج للموجب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل أعددنا لكل مطلوب مايمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكمال الصناعة وكفاء عن تغيير القضاء عن وضعها الطبيعى فما بالنا نؤثر ههنا الاختصار والجمود على طريق واحد وربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نمهد طريقا الى نتاج الشرطيات من حيث هى شرطية والاقيسة الحملية لاتنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطى فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

الفصل الخامس

فى القياسات الاستثنائية

واذ فرغنا من القياسات الاقترانية حمليها وشرطيها لجدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهى التى يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية لامحالة والأخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأى الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى من جزأى الشرطية حمليا كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كان شرطيا كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الا استثناء عين المقدم أو نقيض التالى أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالى فغير ناتج وعين المقدم اذ استثنى ينتج عين التالى مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه

حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لـكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت فى مثالنا لـكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالى وقلت لـكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالى اذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالى والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو مايلزم منها بحيث لو جردناها عن المـواد وأحضرناها الذهن قضى بلزوم أمر ما منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب فج د هو أن ج د لابد منه عند وجود ا ب وان ا ب لايتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لابد منه عند وجود ج د أولا لايتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجباً من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولو راعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحـكمنا فى الشـكل الثالث بأنه قد ينتج كليـا ان كان المحمول فيه مسـاويا للموضوع وحـكمنا فى الثالث والرابع من الأول بـكلية النتيجـة اذا كان موضوع الصغرى مساوياً للمحمول وحـكمنا بانعـكاس الـكلى الموجب كلياً أيضا فى بعض المواد المتساوية الحمل والوضـع لـكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تـكون حقيقية وهى التى تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقيـة إما أن تـكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متنـاهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هـذا العـدد إما أن يكون زوجا أو فرداً لـكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لـكنه فرد فليس بزوج لـكنه ليس بزوج فهو فرد لـكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقى أو منفصلة سالبة من البواقى مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو

زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقى وهو أنه ليس بزوج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فرد أول ولا مركباً أو منفصلة سالبة من البواقى وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزوج الزوج فينتج انه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وإن كانت الأجزاء غير متناهية فلا فائدة فى استعمالها لأن رفع الكل لوضع الواحد لايمكن ووضع الواحد لرفع الكل لايفيد لأنه إن كان الغرض (١) هو ماوضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض مايرفع فذلك غير حاصل فى التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيها عين الآخر ولاينتج فيها استثناء العين مثاله إما أن يكون زيد فى البحر وإما أن لايغرق لكنه ليس فى البحر فينتج أنه لايغرق لكنه يغرق فينتج أنه فى البحر

---

(١) إن كان الغرض هو ماوضع الخ اى ان كان المطلوب من القياس هو ما تضعه من الأجزاء فما يوضع منها ليس مستفادا من القياس لأن ما يوضع هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهى مستفادة لا من القياس بل هى إما بديهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فما يرفع غير متناه وما لايتناهى لايحصل فى التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتفصيل هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجزاء الغير المتناهية لاوجود لها إلا فى الفرض فلايصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لابد أن يقف عند حد حتى يأتى بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الأجزاء ثم إذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الأجزاء ومن استثنائية فليجز أن يكون الغرض رفع ما يرفع لأنه حاصل فى التصور اجمالا فاذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيأ مما عدا الثلاثة

ونعنى بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منها لم تلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه فى البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه فى البحر أو ليس فى البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو فى الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس فى الماء فما (١) يكون فيه الجزآن كجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحد (٢) جزأيه فقط كجزء الأصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الأصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك إن كانت المنفصلة عن سالبتين فحكم النتاج فيها وفى محرفتها الموافقة للاصل فى الجزأين والموافقة له فى أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتا وإما أن لا يكون جمادا فتارة تحرفها الى قولك لا يكون هذا نباتا وهو جماد وتارة تحرفها الى قولك لا يكون هذا نباتا ولا يكون جمادا فاستثناء نقيض (٣) الجزء الموافق لجزء الأصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف فى محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

---

(١) فما يكون فيه الجزآن كجزأى الأصل كما فى قولك لا يغرق زيد أو هو فى الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثانى فى مانعة الخلو السابقة « وهو فى الماء » هو الجزء الاول فاذا رفعت لا يكون يغرق أى بأن غرق نتج الثانى وهو أنه فى الماء واذا رفعت أنه فى الماء نتج الأول وهو لا يغرق

(٢) وما أحد جزأيه فقط كجزء الاصل كما في قولك لا يغرق زيد وهو ليس فى الماء فالموافق هو « لا يغرق زيد » والمخالف هو « هو ليس فى الماء » فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو أنه فى الماء واذا استثنيت عن المخالف فقلت إنه ليس فى الماء نتج عين الموافق وهو لا يغرق

(٣) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو « لا يكون نباتا » ونقيضه أنه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجماد وهو نقيض المخالف الذى هو « هو جماد » وقس البقية

وإن كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئا كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصا لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما . واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالمتصلات اما المنفصلة الحقيقية وهى التى تدخلها لفظة لايخلو فكأنك قلت فيها اذا لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقية ففى كل واحد من قسيميها اضمار اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما فى مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زبد فى البحر وإما أن لايكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فأضمر فيها نقيض يكون وأورد لازمه بدله فاذا صرح بالنقيض عاد إلى متصلة ومنفصلة وفى مانعة الجمع أيضا تقديره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيمكن(١) أن يكون جمادا

(الفصل السادس)

فى القياسات المركبة

أما أنه لايتم قياس الا من مقدمتين فلأن المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشىء غيره وذلك الشىء لابد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بأن يلزم المطلوب وضع شىء أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائى وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلابد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأى المطلوب نسبة هى المطلوبة فى الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شىء واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه ، أو يوجد لأحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما

---

(١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمر وفرد من أفراده ولهذا لا يجتمع مع النبات

ويسلب عنه الآخر وهذه هى الاشكال الثلاثة الحملية المنتجة من مقدمتين ويمكنك ترد هذا (١) الاعتبار الى الشرطيات الاقترانية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفى ذلك فى نتاج المطلوب لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد ليس كذلك بل هى قياسات كثيرة سيقت لبيان مقدمتى القياس القريب من المطلوب أو مافوقهما (٢) ومقدمتا القياس اذا لم تكونا بينتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختلط (٣) بهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا وستعرفها ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذى لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه والمفصول هو الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه

---

(١) ترد هذا الاعتبار الخ أى يمكنك أن تجرى هذه الصور التى تقدمت فى الجامع بين طرفى المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة فى الاقترانيات الشرطية كما جرى ذلك فى الحمليات

(٢) أو مافوقهما أى فوق مقدمتى القياس القريب من المطلوب والمراد مما فوقهما مايسبقهما من المقدمات التى يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على إحدى مقدمتى القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان

(٣) اختلط بهذه المقدمات أى ربما وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينها وبينهما كما ستعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقـده زائدا على ماذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجته وهو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر لـكن هذا انما يلزم من نتيجة حذفت ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ماذكره أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكأنه استثنى مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهـار يلزم لامحالة إبصار الاعشى واذا استعملت(١) المقدمة الاولى فى القياس الاستثنائى فلامحالة تـكون النتيجة المحذوفة ماذكره (والوجه الآخر) ماتكلفناه.

---

(١) واذا استعملت المقدمة الاولى الخ حاصل ماقاله أن أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قولنا «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فينتج منه « النهار موجود » ويجعل جملة « ان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائى السابق وهو « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لـكن الشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أى «ان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر» كانت النتيجة «الاعشى يبصر» وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الاعشى يبصر أما على الوجه الآخر الذى قال المصنف إنه تكلفه فالمتصلتان مقدمتان لقياس اقترانى شرطى من أول الشكل الاول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالاعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » وهذه هى النتيجة المحذوفة فتجعلها مقدمة لقياس استثنائى وتستثنى مقدمها بجملة « الشمس طالعة » فينتج «الاعشى يبصر» وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قيـاس اقترانى وآخر استثنائى ولا حاجة لتقدير ان النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

وهو أن تستعمل المقدمتان جميعاً للقياس الاقترانى الشرطى المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالى احداهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثانى وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة لزم لامحالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير وجود النهار

الفصل السابع
فى قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذى يثبت حقية المطلوب ببطلان نقيضه والحق لا يخرج عن الشىء ونقيضه فاذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقترانى والآخر استثنائى وصورته(١) « وليكن المطلوب ان كل ا ب » هى أنا نقول ان لم يكن كل ا ب فليس

---

(١) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذى ذكره ليست بملتزمة فى قياس الخلف والا لما تأتى له التفصيل الآتى فى قوله واعلم أن المطلوبات الاربعة الخ فانه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى فى اقترانى الخلف حتى ينتج المحال من أى شكل من الاشكال سوى الاول فى المطلوب الموجب الكلى وعلى الترتيب الذى ذكره فى هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائماً تالياً فى صغرى الاقترانى الشرطى والمقدمة الصادقة كبرى فى هذا القياس فيكون النقيض صغرى فى التأليف دائما فلا يأتى التفصيل الذى يذكره

وانما قياس الخلف الحقيقى هو أنه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لأنتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالى هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب لك مثلا فى الاستدلال على المطلوب الكلى الموجب على أنه نتيجة من أول الشكل الاول . تقول كل ب ج وكل ج ا ينتج كل ب ا وهو مطلوبنا فلو لم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب ا وعندنا مقدمة صادقة فى صغرى القياس

كل اب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحملية ينتج ان لم يكن كل اب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثني نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقـدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسي ينتج محالا يستدل به على كون النقيض محالا إذ لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذي هو المطلوب حق

واعلم أن المطلوبات الأربعة كلها إلا الـكلى الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف أما الـكلى الموجب فيبين من الشـكلين الآخرين دون الأول وذلك لأن نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الأول لأنها سالبة ولا كبراه لأنها جزئية لـكن يمكن أن تجعل صغرى الثاني وكبرى الثالث وأما الـكلى السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لأن نقيضه جزئية موجبـة ويمكن أن تجعل صغرى الأول والثاني وصغرى الثالث وكبراه أيضاً

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الأول والثالث وصغرى الثاني وكبراه أيضاً

وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بإمكان جعلها صغرى وكبرى الأشكال الثلاثة

وهي كل ب ج فيصح أن يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشـكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ب ا لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لـكن كل ج ا بحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب إذ لا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أي بدون التزام لصورة معينة في التأليف واكتفاء بتلك الصورة على انها من قبيـل المثـال الذي لا يلتزم

واعلم أن الخلف ما يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) نقيض التالى المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الأول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معا فان كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معا بالثانى والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الأول

وأما الكلى السالب فبيانه من طريق الخلف معا ممكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة إن كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الأول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها صار (٢) الشكل الثانى وان استعملت على هيئة الثانى حصل

---

(١) بأن يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو ليس كل اج و نقيضه هو كل اج وهو الموضوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل اج د كل ج ب لينتج من أول الاول كل اب وهو المطلوب وقد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامحا لانه تال فى نتيجة اقترانى الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معاً لانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترانى الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفا معا

(٢) صار الشكل الثانى الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلى لاشىء من ب ج والقضية الصادقة السالبة لاشىء من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاشىء من ب ج لصدق بعض ب ج ولا شىء من ج ا فلو لم يصدق لاشىء من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت أن ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى لعاد فى الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا ولا شىء من ح ا لينتج المطلوب وهو لاشىء من ب ج من أو الثانى هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لاشىء من ب ا والمقدمة الصادقة لاشىء من ب ج فقلت لو لم يصدق لاشىء من ب ا لصدق

الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن (١
استعمالها في البيان الخلفي معاً الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى فيهما

بعض ب ا ولا شيء من ب ج فلو لم يصدق لكان بعض ا ليس ج من سادس
الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلو أردت الرد الى المستقيم لرجعت من
الثالث الى الثاني وقلت لا شيء من ب ج وكل ا ج لينتج من ثاني الثاني لا شيء
من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لا شيء من ا ب
والمقدمة الصادقة لا شيء من ج ب فتقول لو لم يصدق المطلوب لصدق بعض
ا ب ولا شيء من ج ب فلو لم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج
وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الأول هكذا كل ا ج ولا شيء من ج ب فلا
شيء من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها إلا في الأول والثالث وذلك لأن الشكل الثاني
لابد فيه من تخالف المقدمتين في الكيف كما هو معلوم ونقيض المطلوب
السالب الكلي موجب جزئي فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني
وانما تستعمل في الأول والثالث ولنفرض المطلوب لا شيء من ب ج والمقدمة
الصادقة كل ج ا فنقول لو لم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلو لم يصدق
فبعض ب ا من ثالث الأول والصادقة كبرى لكن هذا التالي محال فانه لا شيء من
ب ا فلو رددته الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لا شيء من ج ا وكل ج ا
لينتج المطلوب وهو لا شيء من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجاءت في
الخلف كبرى في الثالث هكذا لو لم يصدق المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب فلو
لم يصدق فبعض ج ا وهو محال إذ لا شيء من ج ا ويعود في الاستقامة إلى الثاني بجعل
هذا النقيض السالب الكلي كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ج ا ولا شيء من
ج ا فلا شيء ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في
الثالث بأن تقول كل ب ا وبعض ب ج « وهو نقيض المطلوب » لينتج من
الثالث بعض ا ج « وهو المحال » ونقيضه لا شيء من الا فتضمه في الاستقامة
الى الصادقة فيعود الى الشكل الأول هكذا كل ج ا ولا شيء من اج فلا شيء من

فارتداده منها عند الاستقامة الى الثانى وان استعملت صغرى فى الثالث ارتد عند الاستقامة الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلفى فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة صار (١) الاول

ب ج وهو المطلوب

ومما بينا نعلم أن معنى قوله أن الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الأول أو الثانى أو الثالث الخ لا يلزم أن يكون أن جميع ذلك يجرى فى مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الأطراف بل مراده أن السالب الكلى يبين بالأشكال الثلاثة على الوجود التى ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمه فى الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة وعلى الطالب أن يستخرج بذهنه بقية الامثلة فيما يأتى

(١) صار الاول ثالثاً والثالث أولا الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلو لم يصدق المطلوب لصدق لاشىء من ب د فيجعل كبرى للصادقة فى الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشىء من ب د فينتج لاشىء من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلو لم يصدق صدق لاشىء من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولا شىء من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى المحال فى الشكل الاول هكذا بعض ج ب وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها فى الخلف كبرى لنقيض المطلوب فى الثانى هكذا لاشىء من ب د وكل ج د أنتج لاشىء من ب ج وهو المحال ففى الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو المطلوب واذا عكست فجعلتها صغرى فى الثانى هكذا كل ج د ولاشىء من ب د.

ثالثاوالثالث أولا وفى الثانى ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلفى بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة فى الاول والثالث لكنها ان كانت موجبة واستعملت (١) كبرى فيهما ارتد عند الاستقامة منهما الى الثانى

أنتج لاشىء من ج ب وهو المحال ونقيضه بعض ج ب و الصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب

(١) واستعملت كبرى فيهما وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى الاول فى الخلف كما لو فرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل د ج فنقيض المطلوب وهو كل ب د مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض به ليس ج فيجعل فى الاستقامة صغرى لقياس من الثانى والصادقة كبراه لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى الثالث كما لو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د فى قياس من الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاشىء من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثانى بعض ب ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى فى الاول أو الثالث فى الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثانى وان استعملت فى الخلف صغرى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها «والمطلوب بعينه» كل ج ب فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولاشىء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشىء من ج د فتجعله كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس من الاول إلى الثالث كما رأيت ولو فرضتها بعض ب ج ووضعتها صغرى لنقيض المطلوب لنتج من الثالث بعض ج د وهو المحال و نقيضه لاشىء من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان فى الخلف من الثالث

وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولا يمكن (١) استعمالها فيهما الاكبرى ارتد الى الثانى عند لاستقامة منهما وأما فى الثانى فلا يمكن أن يضاف الى نقيضه (٢) الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما دربت به مما سلف على امتحان ماقصصناه لك بنفسك

---

(١) ولا يمكن استعمالها فيها إلا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض د ليس ج فاذا رد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية فى الشكل الثانى لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاشىء من د ج «والمطلوب بعينه» وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب فى الشكل الاول أنتج منه لاشىء من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة فى الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد ارتد القياس من الاول والثالث الى الثانى

(٢) الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى فى الايجاب والسلب ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاشىء من ج د ولنضمها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د ولا شىء من ج د لينتج من الثانى لاشىء من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتوضع فى الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثانى بعض ج ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب فتجعله فى الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع فى الصورة الاولى من الثانى إلى الاول وفى الثانية من الثانى الى الثالث كما قال

(الفصل الثامن)

فى عكس القياس

واعلم أنه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولاجل مشابهته الخلف معا أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض ويضاف إلى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل فى الجدل احتيالا لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف فى الاشكال ولنمثل له مثالا من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لاشىء من ا ج وقرناه بالكبرى وهى كل ب ج نتج لاشىء من ا ب فأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثانى وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا إبطال الكبرى بالتناقض لابالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لاينتج الاجزئية وضد الكلية كلية لاجزئية

وان اعتبرت هذا فى ضروب المقاييس كلها علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكون (١) الى الثانى وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس (٢) ضروب الثانى عند ابطال صغراه الى الاول

---

(١) يكون الى الثانى الخ لان نقيض النتيجة أوضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أوضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الاوسط المكرر محمولا فى المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثانى بخلاف ماإذا أريد إبطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أوضدها هو بعينه موضوع الصغرى فى الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع فى المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثانى الخ حاصله انك اذا أردت إجراء عكس القياس فى نتيجة لضرب من الشكل الثانى فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذى هو محمول نقيضها أوضدها هو بعينه موضوع

وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس (١) ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى وعند ابطال كبراه الى الأول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معا إياه لأنا نأخذ فى الخلف معا نقيض المطلوب الذى هو النتيجة أخيرا ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ من تأليفه (٢) والخلف يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لأن الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض (٣) المشكوك نقيض فيها المأخوذة على أنها صادقة فى القياس

كبرى القياس الذى تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صغرى فى العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما إذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى و نقيض النتيجة أو ضدها وموضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس فى العكس من الثالث

(١) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذى هو محموله نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى بضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيهما فيكون التأليف من الثانى أما اذا أريد إبطال كبرى وذلك يكون بضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذى هو موضوع النقيض كان محمولا فى الصغرى فاذا وضعت الصغرى فى القياس صغرى فى العكس وضمت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول .

(٢) والخلف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون بعد قياس مفروغ منه كما تقدم فى الاستدلال على إنتاج كثير من الضروب فى بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بعد قياس مفروغ منه

(٣) المشكولا فيها هى نقيض المطلوب الذى أخذ فى الخلف على إنه صادق .

(الفصل التاسع)

فى قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين (١) قياساً على نتاج المقدمة الأخرى (٢) فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضا من جملة عوارض القياس ويستعمل احتيالا فى الجدل عند ماتكون احدى المقدمتين غير بينه فتغير (٣) المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئا آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لامحالة المقدمة الاخرى

ونقيض تلك المشكوك فيهما هو المطلوب بعينه فى الخلف ففى كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضا الا أن النتيجة فى الخلف عند الرد الى المستقيم هى المطلوب الذى يراد اثباته أما فى العكس فالنتيجة هى مايعاكس احدى مقدمتى القياس لمجرد الطعن فيه

(١) قياسا على نتاج الخ أى قياسا يبرهن على نتاج الخ وفى لفظ قياس مايشعر بمعنى الأدلة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على

(٢) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزأ من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس احدى المقدمتين لتستدل بها على إثبات المقدمة التى كانت جزأ من القياس الموصل اليها وهذ هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديمها وانما حمل المصنف على الآتيان به كثرة استعماله فى الجدل لذلك الوقت والنزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكنه لا أن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٣) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغير وضعه فى الترتيب اللفظى فيبعد أن يكون تابعا لقياس على انه نتيجة تعدل به الى أن يكون متقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ماتريد أن توهمه ثم تقرن به عكس احدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لاتتغير بحال كما تراه فى الأمثلة

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود فى المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منهما على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتاج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لنتاج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل إنسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما إن كانت المقدمة الكبرى سالبة فى الشكل الاول وأريد نتاج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة (١) ينتج السالبة

وأما إن أريد (٢) نتاج الموجبة فلا يمكن ذلك الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل ماليس موصوفا بالموضوع كما كان فى الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن كل ماليس موصوفا بالموضوع مثال هذا السلب قولك لاشىء من الجوهر بعرض فان العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ماليس بجوهر فيصح أن تقول كل ماليس بجوهر فهو عرض واذا انعكس فصار لاشىء من العرض بجوهر أيضا أن تقول كل ماليس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده الى العدول فانك ان قلت لاشىء من اب صح أن تقول كل ماهو ا فليس ب فاذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد رد:ها من السلب الى العدول وعكس السالبة العكس الذى ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولاشىء من الجوهر بعرض فلاشىء من الانسان بعرض فترد النتيجة الى العدول وتقول كل انسان فليس بعرض وتعكس السالبة العكس (٣) الذى يخص هذا

(١) ينتج السالبة كاتقول كل انسان ناطق ولاشىء من الناطق بحجر فلاشىء من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهى لاشىء من الانسان بحجر لينتج لاشىء من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

(٢) نتاج الموجبة أى الصغرى والمسألة بعينها وهى ان الكبرى سالبة

(٣) العكس الذى يخص هـذا الموضوع قال ذلك لان هـذا العكس ليس بالعكس المستوى وهذا ظاهر وانما هو شىء من العكس المعروف عند متأخرى

الموضوع وهو كل ماليس بعرض فهو جوهر ينتج ان كل انسان فهو جوهر
(١) وأما القياسات الناتجة للجزئي فبين أن الكبرى لا يمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لأنهما جزئيتا وأما الصغرى فيمكن في(٢) الموجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كميتها وأما إن كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى الا بالعكس الخاص بهذا الموضوع ورد النتيجة من السلب الى العدول
وأما الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة (٣) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دورا عند أكثرهم لأنه يحتاج الى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور اذ الدور هو أن يبين الشيء بما يبين بالشيء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

المنطقيين بعكس النقيض المخالف وهو جعل نقيض الجزء الثاني في الاصل أولا في العكس وجعل عين الاول في الاصل ثانيا في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية موجبه كما تقول لاشيء من الحيوان بحجر فان عكسه بعض كل ماليس بحجر حيوان ولا يصح كل ماليس بحجر حيوان لكذبه كما هو ظاهر وانما كان العكس الى كلية صحيحا في هذا الموضع لخصوص المادة التي شرحها المصنف وهي أن سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما الى الى كل ماليس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل ماليس بجوهر فهو عرض وكل ماليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر
(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئي الخ أي من بقية ضروب الشكل الاول.
(٤) في الموجبتين أي فيما اذا كان القياس المنتج للجزئي مركبا من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية منضمه الى عكس الكبرى الموجبة كنفسها في الكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض الانسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كميتها هكذا بعض الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهي بعض الانسان حيوان والكلام عند ماتكون الكبرى سالبة ١٠ هرة مما سبق
(٥) من الكليتين أي اذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني.

فى تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من(١) الشكل الثانى بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة إلى العدول وردت المقدمة السالبة إلى لازم هذا السلب نتجت الموجبة من (٢) غير حاجة إلى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دوراً ومثاله كل ب ج ولا شىء من اج فلا شىء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهى كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وإن كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخاص (٣) بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع

مؤلف من كليتين كقولنا كل انسان ناطق ولا شىء من الفرس بناطق ينتج لا شىء من الانسان بفرس فاذا عكست الصغرى الى كل ناطق انسان وضممتها الى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الاول لا شىء من الناطق بفرس فاذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

(١) من الشكل الثانى بعينه مثاله لا شىء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شىء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثانى نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أى أن لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كما تراه فى مثاله وإنما لم يسمه القوم دوراً لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس إحدى المقدمتين كما سبق فى أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا فى الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لا شىء من العرض يقوم بنفسه

في تسميته دورا وإن كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى(١) البتة ولكن ان كانت سالبة أمكن (٢) أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وإن كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لأنه لا قياس(٣) من سالبتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الا جزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كليا (٤) وان كانت صغرى (٥) أمكن بيانها بعكس الكبرى مع النتيجة ثم عكس النتيجة

وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(١) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لأن عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٢) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٣) لا قياس عن سالبتين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لأن صغراه موجبة كما هو الفرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٤) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميتها الى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٥) وإن كانت صغرى الخ كما لو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان فتعكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتجعلها كبرى النتيجة فتنتج بعض الكاتب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت فى تسميه دوراً لافتقاره الى عكسين لكنهم لم يضايقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وإن اختلط موجب وسالب والموجبة (١) كلية أمكن نتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا ، فان كانت الكلية هى السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين إلا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

الفصل العاشر

فى اكتساب المقدمات

ليس يكمل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذا لم يكن حاضراً معدا والأمور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شىء البتة بل الكليات هى المحمولات وسنبين فى فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهى من تحت الى شخصيات لا تحمل على شىء فستنتهى من فوق إلى محمولات لايحمل عليها شىء أعم منها فتكون المحمولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدى المطلوب واطلب حد (٢) كل واحد منهما وخاصته وما يحمل على كل واحد منهما من الأجناس وأجناسها

---

(١) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهى النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب أما إن كانت الكلية سالبة الخ أى لايمكن أن تنتج الصغرى من عكسها وهى سالبة ومن النتيجة السالبة إلا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهى النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولاشىء من العرض بجوهر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول فى الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(٢) حد كل واحد منهما أى ما يشرح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الأجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه

والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها. واطلب (١) أيضا موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الايجاب.

الذاتية مايمكنك ايراده عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم به على غيره إن كان محمولا فان كفاك ذلك فى تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثانى أى المحمول فيها فان لم يكف أو لم تصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول إلى مطلوبك فانصرف إلى طلب الخواص لكل منهما فرعا وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع مايكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى مايحمل على كل واحد من الحدين من الأجناس وأجناس الأجناس والفصول العالية وأجناس تلك الفصول إن كانت الفصول مركبة ولها أجناس كما فى النامى إن جعل فصلا وفرض مركبا من المغتذى والمتنفس بمعنى ماله قوة التحليل فان المغتذى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامى وهكذا تقول فى عوارض كل وعوارض مايحمل على تلك العوارض وفيها أى فى ضمنها من أجزائها

(١) واطلب ايضا موضوعات كل الخ لا يريد أنك لاتطلب الموضوعات إلا بعد أن تطلب جميع ما تقدم من المحمولات على كل من الحدين بل العمل فى الموضوعات مصاحب لكل نوع من الأنواع السابقة للعمل فى المحمولات فانك اذا عرفت حد المحمول فى مطلوبك مثلا ووقفت على مافيه من الذاتيات عطفت النظر الى مايمكن أن يكون موضوعا له ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذى عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ماهو موضوع لمطلوبك أيضا فيتسنى لك تأليف القياس من الشكل الأول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر فى المحمول ثم فى الموضوع هكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على أن كل ناطق فهو حيوان وليس منه

وأما فى السلب فاطلب مايسلب عن حد ما منهما

ماهو عقل بالفعل فانك تعمد أولا الى تحديد الناطق فتجده ماله قوة التفكر والتفكر حركة النفس في معلوماتها للوصول الى ماهو مجهول لها فاذن الناطق مافيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعمد الى الحيوان فتحدده بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك فى فى موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها ووجدته موضوعا للحيوان تبحث عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعند ما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق إليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر فى موضوعات المحمول تمام النظر فى حد الموضوع كما لو تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند البحث فى ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذى هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ماسبق ذكره نظرت فى خواص الناطق التى تعلم لزومها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر فى الضاحك فبدا لك أنه لايكون إلا حساسا فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انثنيت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب مايصل إليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرأيت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس فى طلب الاجناس وأجناس الأجناس والعوارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجرداً عن المادة مثلا فانك تبحث فى معنى العاقل على النحو الذى سبق ثم فى موضوعاته تجد الانسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو

وتستغنى (١) بذلك عن طلب مايسلب عنه الحد إذ لافرق فى السلب بين مايسلب وبين مايسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بلى فى الايجاب

بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف فى كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لأنه من ذوات الحيز ولو استقصينا فى التمثيل جميع ماذكره المصنف لكتبنا كتابا فى كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظر فى العلوم يكفى للارشاد الى مابقى

(١) وتستغنى بذلك الخ حاصل ماقاله أنك فى الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال فى موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذى يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما فى السلب فانك لاتحتاج إلا إلى البحث عما يسلب عن أحد الحدين وهو الحال التى يتحقق سلبها عنه ولست بمحتاج الى البحث عن الموضوع الذى يسلب الحد عنه فان سلب شىء من شىء يكون للتنافى بين الوصفين فى ذاتهما فينعكس السلب على نفسه وليكن كلامنافى الكليات كما قال ولتكن عنايتك الخ حتى يتحقق ماقلناه من التعاكس لكن الايجاب لايجرى على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدى الى أن ذلك اللاحق لشىء ثابت لما يوضع لذلك الشىء لتميز المحمول عن الموضوع الحقيقى فى الايجاب فان الأوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذوات فقوله فليس المحمول مايحمل بكليته على الموضوع أى على عنوانه ووصفه أو مفهومه

وخذ لك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فانك تبحث فى أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته أنه يخلق على حال واحدة فى جميع ماله من الكمال المقدر له ولا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كماله لا فى الجسم ولا فى الادراك أو وجدت أنه غير متغذ ثم تطلب مابابين الحيوان

يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب اللاحق عن الملحوق وليكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلي هو مايحمل بكليته على الموضوع مايحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ويسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان مغتذ أو متدرج الى كماله بالنمو فتحكم بأن لاشيء من الحيوان بغير مغتذ أو بغير متدرج وتعلم أن غير المغتذى والحيوان أمران متنافيان فى ذاتيهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسك هكذا كل ملك فهو غير مغتذ ولا شيء من الحيوان بغير مغتذ أو لاشيء من الملك بمغتذ وكل حيوان مغتذ لينتج لاشيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير مغتذ ولاشيء من غير المغتذى بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الأول

أما فى الايجاب فقد يعرض للمحمول مالا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها الى مالحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوبنا منها أو يحمل هو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فنظرت فى حال الحيوان فلم تجد من خاصته الا أنه يعم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت فى الناطق فوجدت من خاصته انه انسان ثم فى الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر فى تأليف قياس لانتاج المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهى مساواته للحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شيء من أنواعه ولا أفراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ماعلمته من حال الناطق بمجرده لايصلح وسطاً لأن مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفى فى حمله على الناطق بل لابد مع ماتقدم من البحث فى موضوعات الحيوان أى ذواته ونسبتها اليه ثم فى موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى لا يعرف مايصح أن يوضع له ومالا يصح فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدته أنها توضع للحيوان لانه مساوله كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواته للحساس ثم وجدت من حال الانسان الذى هو خاصة الناطق أنه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذى هو من موضوعات الحيوان عرفت

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فان الموجبتين فى الشكل الثانى لاتنتجان وكذلك لايفيد طلبك مايسلب عنهما جميعاً فان السالبتين فى الثانى كالموجبتين الا أن تجمل نظرك فى اختلاف الايجاب والسلب ضرورة واطلاقا وامكانا فينتج (١) حينئذ ماعرفته ولا تطلب أيضاأن محمول المطلوب أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة عن طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات فى حالة الايجاب ولا حاجة اليها فى حالة السلب

(١) فينتج ماعرفته أى فى فصل المختلطات فقد قال فى اختلاط المطلق مع الضرورى من الشكل الثانى « وأما إذا كانت (أى المطلقة) وجودية ففى المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائماً لأن د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لابالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبالهما جميعاً أومسلوبا عنهما جميعاً وكان لأحدهما بالضرورة وللآخر لابالضرورة فبين طبيعتى الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم أن السالبتين فى هذا الاختلاط تنتجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت أن الموجبتين أو السالبتين قد تنتجان فى الشكل الثانى عندما يكون القصد الى جهات القضيتين كما تقول فى السالبتين لاشيء من الانسان بمتنفس بالوجود ولا شيء من الحديد بمتنفس بالضرورة فان النتيجة لاشيء من الانسان بحديد فان معنى القضية الأولى أنه قد يثبت للانسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية أنه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلوصح ثبوت الحديد للانسان لزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول فى الموجبتين كل قمر فهو مضيء بالوجود اى لا بالضرورة وقد يكون غير مضيء وكل شمس فهى مضيئة بالضرورة فلا شيء من القمر بشمس بالضرورة اذ لو كان شيء من الشمس قمرا للزم أن تكون الأضاءه ثابتة له بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال ففى مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد يثبت أو يسلب عن طرفى مطلوبك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مسلوب (١) عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الأول

فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان مطلوبك ايجابا كليا ووجدت في محمولات موضوعه مايوضع لمحموله تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت في محمولات أحدهما مايسلب عن الآخر تم القياس من الثاني ومن الأول أيضا (٢) لانعكاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجبا جزئيا ووجدت في موضوعات أحدهما ماهو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والأول جميعا (٣) لما عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت في (٤) موضوعات أحدهما ماليس موضوعا للآخر أو في محمولات بعض أحدهما

(١) مسلوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب

(٢) لانعكاس السالب الكلي أحيلك في التمثيل على ماسبق من مثال لا شيء من الملك بحيوان

(٣) لما عرفته من العكس كما لو أردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب كما سلكنا في رسالة التوحيد فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فيتهيأ لك العلم بأنه مالا وجود له من ذاته ثم تنظر في الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلا وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم بعد أن يكون ثم انك تجد ان مايكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والا لكان وجوده لذاته فلا يسبقه العدم ولا يلحقه وإلا لزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك تكون قد وجدت من موضوعات الموجود ماهو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث والثاني من الاول

(٤) في موضوعات أحدهما ماليس موضوعا للآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا شيء من ذلك الحشو بنافع في الاستدلال على ان بعض العلم

مالا يحمل عليه الآخر أو فى (١) محمولات أحدهما أو بعضه مالا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الأشكال الثلاثة

ويمكنك اكتساب الخلف معا أيضاً من هذا الطريق فان نقيض المطلوب إذا عمل فيه ماعملناه فى نفس المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للمحال وكيف لا ينفع من الخلف وكل خلف كما علمته يرجع الى المستقيم

وفى الاستثنائى انما (٢) تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

ليس بنافع فقد وجدت فى موضوع العلم ماليس موضوعا للنافع والتأليف من الثالث ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهى أن فى محمولات بعض أحدهما مالا يحمل عليه الآخر وذلك لأن حشو الحافظة الذى يصير بعد العكس محمولا لبعض أحد الحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر وهو النافع الذى هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشو للحافظة بلا تعقل ولا شىء من ذلك الحشو بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(١) أو فى محمولات أحدهما الخ النسق الواضح للعبارة هكذا أو فى محمولات أحدهما مالا يحمل على بعض الآخر أو فى محمولات بعض أحدهما مالا يحمل على الآخر فقوله فى عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه » وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو فى محمولات أحدهما » وكل ذلك فى الشكل الثانى وهو لا ينتج السالب الجزئى الا إذا كان فى احدى قضيتيه جزئية

ومثاله فى الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغمط للحق وكل كبرياء فهو غمط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت فى محمولات الكبرياء مالا يحمل على بعض الترفع ومثال الثانى أن تستدل على أن بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شىء من الكرامة بذل فبعض الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت فى محمولات الخضوع مالا يحمل على الكرامة

(٢) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أى طريق البحث فى المحمولات والموضوعات فانك تنظر فى محمول التالى وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح أن يثبت هوله أو ينفى عنه وكذلك الكلام فى المقدم حتى اذا علمت ذلك تيسر لك إما الحكم بنقيض التالى ليبطل المقدم أو بنفس المقدم

(الفصل الحادى عشر)

فى تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلابد من الاشارة الى كيفية تحليل ماليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية الى أشكالها وليس كل قياس يعطى

ليثبت التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغريزى وان كان الاستعداد له غريزيا بأن تقول لو كان الخلق غريزيا لما صدر عن صاحبه مايخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعاله حتى تلاقى البخيل والجبان والشره ونحوهم وتنسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها فاذا رأيت أن من أعمالهم مايخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء زمنهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر بنفسه والشره عف مهما كان السبب وعلمت أن مابالغريزة لايفارق ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاه حكمت بموجب المشاهدة أن صاحب الخلق يصدر عنه مايخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل الملزوم وهو أن يكون الخلق طبيعيا وإنما وصلت إلى ذلك بقياس نظمه البخلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائية هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بينة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد يجرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات وإن كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضراً معدا فى الذهن

أما تحصيل الشرطية فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث فى العلل التى تربطهما أو تفصلهما فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهيا فيها والا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منه مايكفيك لممارسة العمل

الانسان أو يودع الكتب مميز المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركبا (١)مفصولا أو محرفا (٢) عن ترتيبه الطبيعى أو (٣)مضمرا فيه شىء

(١) مفصولا أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب هو ماذكرت فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضا وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضم هى الخ أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها للعلم بها فى مقدماتها والموصول منه مثل قولك فى الاستدلال على أن كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام ففيه امتداد فى الاقطار الثلاثة فكل إنسان فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة فيه وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فان نقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرفاً عن ترتيبه الطبيعى أى وهو مركب مع ذلك كقولنا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على أن علم الواجب لا يفتقر الى شىء وراء ذاته ولا يزول عن ذاته «ماهو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شىء ماوراء ذاته فهو أزلى غنى عن الالات الخ » فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعى فى المقدمتين الاوليين والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ماهو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجه لقلنا بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه وكل ماهو كذلك فلا يفتقر الى شىء وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الخ

(٣) أو مضمرا فيه شىء هو الناقص الذى سيأتى ذكره بأن حذفت إحدى مقدماته التى لابد منها كما تستدل على أن الانسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يهتدى الى ماهو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون سعيدا فامكان

أو مزيدا(١)فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا أو زائدا فاذا أردت التحليل فميز المطلوب أولا وانظر فى القول الناتج له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب أم لا فان لم تجد (٢) فليس القول بناتج له أصلا وان وجدت فانظر فى أن اشتراكهما فى كلا حدى المطلوب أو فى حد منه فان اشتركا (٣) فى كلا حديه فالقياس استثنائى فصغ لاستثنائية من الجزء الذى

الاهتداء لا يترتب على أنه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع بفكره الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيدا فيه فصل كما لو أردت فى مثال التفكر والاهتداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد للفكر عنده اما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لا حاجة اليه فى الدليل وبعد ما عرفت جميع العوارض التى تطرأ على المركب من الانحراف ومثله بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط

(٢) فان لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ أنه يستغنى عن النظر فى معانى القرآن والأحاديث النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوى على بيان الأحكام الشرعية وقد انسد باب الاجتهاد فانك لا تجد مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب فى شىء وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لأن حوادث الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا علة له فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب فى شىء

(٣) فان اشتركا فى كلا حديه أى فى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب حمليا كان أو شرطيا واشتراك بعض المقدمات مع المطلوب فى الموضوع والمحمول معا كما فى استدلالنا على نفى التركيب عن الواجب فى رسالة التوحيد بقولنا « لو تركب (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملته التى هى ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جملته محتاجا الى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته » فان المطلوب هو ليس الواجب بمركب والقياس مركب من اقترانى شرطى

تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لابد فى المقدمة المشاركة من جزأين تشارك
باحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا فى أحدحدى المطلوب فالقياس اقترانى

واستثنائى أما الاستثنائى فلانك عند التحليل وجدت أن مقدمة فى القياس وهى
لو تركب لكان وجود جملته التى هى ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب
فى الحدين الواجب والمركب وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب
والثانى كان محتاجا الى غيره وهى تباين المطلوب بالجزء الثانى أى تخالفه لان
المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذى يخالف
المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه فى حديه فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى
غيره لما سبق فى تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فيثبت المطلوب وهو انه
ليس بمركب غير أن هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة منصولة لم تذكر
متصلة الاجزاء استغناء بذكر جزئها الأول فى الشرطية الأولى وجزئها الثانى
فى قولنا فيكون وجود جملته محتاجا الخ أما اشتراك بعض المقدمات فى مقدم
المطلوب وتاليه معا ان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك كلما كان
الانسان مستقيم الفكر كان أسمى من سائر الحيوان وقلت فى الاستدلال عليه
لو لم يكن كلما كان الانسان مستقيم الرأى كان أسمى من سائر الحيوان لكان
قد يكون اذا كان مستقيم الفكر فهو فى منزلة الحيوان أو أحط منه مع أن
استقامة الفكر هى مزية الانسان على الحيوان لاغير فلا يصح معها أن يساويه
أو يحط عنه فانك ترى أن بعض المقدمات وهى الاولى تشترك مع المطلوب
فى مقدمه وتاليه بعد حذف حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من
أجزاء المقدمة الاخرى التى لا تتفق مع المطلوب فى كلا جزأيه فتقول لكن
ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو فى منزلة الحيوان أو أحط منه لان
استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة الخ فى معنى قياس استثنائى نظمه
لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان مميز على الحيوان غير استقامة الفكر
لكن ليس له مميز سواها بالبداهة فاستثنائيتنا صادقة فقولك فلا يصح معها
أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر الخ وقد
أخذته فى القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع

فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتتميز لك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على

المطلوب فى مقدمه وتاليه وقد صغت الاستثنائية من المقدمة الأخرى وهى أن استقامة الفكر هى مزية الانسان على غيره دون سواها وقد تجدهنا أن صورة احدى المقدمتين حملية وهى قولك فلا يصح منهما ان يساويه أو ينحط عنه مع أنها تتفق مع المطلوب الشرطى فى مقدمه وتاليه لانها فى معناه فننبهك الى ما سينبهك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغى أن تشوش عليك عند النظر الى المعانى وجواهرها

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب فى أحد حديه فكما قدمنا عن رسالة التوحيد فى الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا فى الدليل المباشر للمطلوب بل فى القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلا على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدما عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجا فى الوجود الى غيره فاذا نظرت فى المقدمتين والمطلوب وجدت احداهما وهى الثانية تشترك مع المطلوب فى حد واحد وهو « غير ذاته » وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى ان القياس اقترانى شرطى مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشترك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب فى الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة وهو « كل جزء من أجزائه » ثانى جزأى المطلوب وهو « ماهو متقدم عليه بالذات » فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا « لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركبا كان من غير ذاته ماهو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب » ثم تقول لتتميم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركبا كان مفتقرا الى غيره فى الوجود لكنه ليس بمفتقر لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

احدى التأليفات القياسيــة فان تألفا فهو (١) الوسط وتميزت تلك المقدمتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أى لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثانى من المطلوب على الجزء الثانى من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطا بل (٢) مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقـدمات أخرى او ليس

وانما يضطر المستدل فى أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحى فى التعبير لان للالفاظ والاساليب نسقا خاصا بها فى كل لغة فلا يجد مندوحة عند المحافظة على أساليب اللغة وافراغ القول فى أفضل قوالبه واظهاره فى أحسن صوره عنده عن أن يغير أوضاع الالفاظ فى التعبير فقط وان كان سير العقل فى ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهـذا هو السبب فى أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل عن الآخر واليس بضار فى الاستدلال أن تكون نتيجتك كون الغير متقدما فى الوجود على الواجب مثلا وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ معناها وهو كون الواجب مفتقرا الى غـيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهـو الحاجة والافتقار بشىء

(١) فهو الوسط أى فالجزء الآخر من المقدمـة هو الوسط كما رأيت فى المثال السابق وقوله « وشـكل القياس » بالرفع معطوف على « المقـدمتان » وقوله « والنتيجة » عطف عليه أيضا أى وتميزت لك المقدمتان بالفعل وتميز لك أى ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٢) بل مركبـا كما فى دليل من يدعى ان كل انســان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هـكذا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والأخـتراع إظهار مالم يكن معروفا من آثار القوى المودعة فى الـكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض وتأليفها والنظر فى آثارها منفردة ومجتمعة وهذا

فان كان فألف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة إلى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكا بين مقدمتين منهما فهناك (١) اضمار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

الأمر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف فى المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه ان يتصرف هذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الأنسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب فى موضوعه وهى الأولى ثم لا تجد فى المقدمات التى بعدها مايشاركه فى الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» إلا المقدمة الأخيرة فعند ذلك تذهب فى التحليل الى جملة تأليفات فتقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات الى بعض وينظر فى آثارها مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الأنسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

(١) فهناك اضمار الخ كما فى استدلال رسالة التوحيد على انا الحياة كمال وجودي بقولها «فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهى فى أى مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار فى تلك المرتبة فهى كمال وجودى» فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب فى الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشاركه فى الجزء الثانى وهو كمال وجودى ففى الدليل اضمار استغنى فيه بما سبق فى معنى الوجود وكماله فى أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هى (وكل ماهو كذلك فهو كمال وجودى) وترى احدى المقدمتين زائدة للايضاح والتأكيد وهى المقدمة الاولى ففى الدليل زيادة واضمار معا وتجد لذلك فى رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضمار فى البسيط فان لاحظته فى المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف فى هذا الموضع كان مثال الاضمار فى القياس السابق قولنا (وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل) وكذلك تجد له مثالا

مثلا لو كان مطلوبك ان كل اذ ووجدت كل ا ب وكل (١) ج د وكل ه ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب ود وهل يتصل ذ وه فأن اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف بهذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة ونتاج المطالب الاربعة من الاشكال الناتجة

هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين فى حدى المطلوب فأما اذا لم تجدو لا واحدة منهما فلا تشتغل بالتحليل فهناك (٢) نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لاتشارك المطلوب ولا رفيقتها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق بهذا المختصر

أجلى ظهورا فى القياسات المركبة التى استعملناها فى رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر إلى الرسالة فى المسلك الأول منه

(١) وكل ح د هذه المقدمة تشبه فى مثالنا (الاختراع اظهار ماخفى من آثار القوى الخ) أما (كل اب) فهى تشبه (كل انسان سليم الفطرة متفكر) و (كل ه ذ) تشبه (وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع) وقد رأيت فى مثالنا ان كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد فى العدد عما جاء فى مثال المصنف

(٢) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر فى الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان فى المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث عن تمام الدليل فى هاتين المقدمتين لايفيد لأن هناك نقصا فاحشا فى الدليل فقد أغفل المستدل أهم أركان دليله وهو ان الذى يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعات نواميس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكأنه أشم رائحة الدليل وارشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له فى كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب فى أحد أجزائه لم تجد فى البقية ما يشاركه ولا مايشارك تلك المقدمة كما لو أضفت

وربما كان اللفظ (١) فى النتيجة غير الذى فى المقدمة أو كان فى احدى المقدمتين غير ما فى الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت الى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى.

على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب فى موضوعه وأضفت اليهما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشاركه فى محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينها وبين رفيقتها فالنقص وان لم يكن فى هذه الحالة بالغا مبلغه فى سابقتها، غير انه لا يزال مجاوزا للحد والاشتغال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتضطر الى احترام دليله والبحث فى تحليل ما أورده من المقدمات تحليلا أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج إلى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالاشارة اليه

يمكنك أن تنظر فى المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلى ومقارنة احكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافقه أو ينافره وان نواميس الوجود لا تبعد عن نواميس المخلوقات فان الوجود قد يعملها والبحث عنها لمراعاتها قد يؤدى الى البحث فى قوى المخلوقات ما يخفى أثره منها وما يظهر فاذا كان ظهور الآثار لهذه القوى بالعمل فاهو العمل الا ان يكون العمل الاختيارى الذى يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس وينظر فى شؤن تلك القوى وما ظهورها به الا أن تتجلى فى صورة لم تكن معروفة من قبل وهل معنى هذا الا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل أصول أدمجها صاحبها فى هذه المقدمات فدلا يعنى بالبحث عنها الا مكلف باحترامه كلف بحراسته فى سمو مقامه وأسهل منه بحث عن الدليل فى غير كلامه

(١) كان اللفظ فى النتيجة غير الذى فى المقدمة تقدمت الاشارة اليه فى نحو التقدم بالذات المأخوذ فى مقدمات الاحتياج الى الغير دون ذكر ان المتأخر بالذات محتاج وذكر ذلك فى النتيجة

وربما لم تكن الحدود ألفاظا مفردة بل (١) مركبة وربما كانت فى احداها مفردة وفى الاخرى مركبة فلا ينبغى ان يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن مراعاة (٢) العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب فى المقدمتين جميعا فتتعجب من كون النتيجة موجبة وانما كان كذلك لكون الوسط معدولا مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدد هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج، وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

الفصل الثانى عشر

فى استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول

القياسات التى تنتج الكلى تنتج بالعرض الجزئى الذى تحته وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض هو (٣) أن تجعل مقابل المحمول بالايجاب والسلب موضوعا

---

(١) بل مركبة كما تقول فى الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لاتتجزأ وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج الى غيره. فتجد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعد معرفة أن الممكن مايحتاج فى وجوده إلى غيره

(٢) مراعات العدول والسلب أى ملاحظة الفرق بينهما

(٣) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن فى طبقته حتى انه وافق الشيخ فى أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفى صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولاشىء من ا ب» عكس نقيضه «بعض ما ليس ب هو ا» ثم انه خالفهم جميعا فى زعمه ان السالبة الجزئية لاتستلزم شيئا وعلل ذلك بانها لا تنعكس وكانه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له فى زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب ان نأتى بما يكفى لفهم مذاهبهم فيه بالاختصار

ومقابل الموضوع محمولا وأما الكمية فقد لاتبقى محفوظة فكل اب عكس نقيضه ما ليس ب ليس ا ولاشيء من اب عكس نقيضه بعض ما ليس ب هو ا والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس ا اذا كانت النتيجة بعض ا ب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئاً لانها لاتنعكس وتشترك فى هذه الاشكال الثلاثة

عرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا ثم قال بعد ذلك اذا قلنا كل ج ب صدق كل ماليس ب ليس ج والا فبعض ماليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب «بالعكس المستوى وقد قلنا كل ج ب هذا واذا صدق لاشيء من الناس بحجارة لزمه بعض ماليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاشيء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض ج ب يلزم بعض ماليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج و ب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ماليس ب ليس ج والا لكان كل ماليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هف.

فقال الناظرون فى كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه فى الجزئيات دون الكليات أما فى السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما فى الموجبة الكلية فلانه إن أخذ قوله كل ماليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها كل ماليس ب ليس ج وهو لايستلزم بعض ماليس ب ج اذ السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول. وان أخذها سالبة تم الدليل إلا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا. فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع مخالفة الاصل فى الكيف قال القطب الرازى ومناط الشبهة ههنا (أى فى دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه فى الكليات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا إثبات اللاباء فالمأخوذ فى عكس الموجبة السلب موجبة سالبة الطرفين، وفى عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين، لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لأن سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل فى عبارة الشيخ

لكن الاول يخصه أن القياس الكلى فيه اذا قام بالفعل(١) على الحد الاصغر قام بالقوة على كل مايشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ينقدح فى باله أن مراده ماذكرناه اهـ . ثم قالوا إن الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان الا إنسان وكذب بعض الانسان لاحيوان فاذا نظرنا الى ماذكره القطب من التأويل والى مايفهم من كلام الشيخ فى الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع فى العكس لايكون الانسان بل ماليس لا إنسان وماسلب عنه لا انسان قدلايكون انسانا بل معدوما محضا فيحمل عليه لاحيوان غير أنه لاينطبق على بقية كلام الشيخ فى تحصيل المفاهيم كما رأيت فالصواب ماقالوه لاماقاله وعلى كل حال فقد قرروا أن حكم الموجبات فى هذا العكس حكم السوالب فى المستوى فتنعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب فى المستوى أما حكم السوالب فيه فنها الخاصتان تنعكسان جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطلقة عامة والعكس فى الجميع جزئى أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس فى جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يريد أن القياس المركب من كليتين فى الشكل الاول ينتج حكما بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ماشارك الاصغر فى الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمل والسبع و الفيل ونحوها . ن

ولا نتيجة مع النتيجة فى الشكلين الآخرين فلأن الاكبر فى الثانى غير (١) مقول بالفعل على الاوسط وأما فى الثالث وان كان مقولا لكن الاصغر

الحيوانات المشاركة للانسان فى الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هى مع الانسان فى مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها معه بحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل مايحمل عليه الأصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بانه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومى منه والهندى والمتمدن والمتوحش والنابل والخامل فان الكل انسان ويقال لمثل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندراج مايحكم عليه فيها تحت ماحكم عليه فى نتيجة القياس الفعلى

(١) غير مقول بالفعل على الاوسط أى الاوسط الذى يقال على الاصغر فيدخل فى الاكبر حينئذ كل ماكان مع الاصغر فى ذلك الاوسط بل الذى فى الشكل الثانى هوقول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالايجاب والآخر بالسلب ولايلزم من سلب شىء عن شىء وثبوته لآخر أو بالعكس سلب أحدهما عما مع الآخر فى ذلك الشىء

ونقول ان هذا متابعة من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد فى الشكل الثانى متى كانت نتيجة كلية فانك اذا اثبت الأوسط لجميع أفراد الأصغر ثم نفيته عن جميع أفراد الأكبر أو بالعكس وجب أن تنفى الاكبر عن جميع مامع الاصغر فى الاوسط والاجاز أن يدخل بعض أفراد مامع الاصغر وهو أوسط فى الاكبر وقد كان الاوسط مسلوبا عن جميع افراد الاكبر فيكون الاوسط ثابتا ومنفيا عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلا كل انسان حيوان ولاشىء من النبات بحيوان فالنتيجة لاشىء من الانسان بنبات فلك أن تقول ان كل ما هو مع الانسان فى الاوسط الذى هو الحيوان يجب ان يسلب عنه النبات وإلاجاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق لاشىء من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى الى لاشىء من الحيوان بنبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فاستلزمه من تجويز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب ان يسلب النبات عن كل مامع الانسان فى الحيوان

ليس موضوعا للاوسط ليشاركه (١) فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة فى الكلى من الثانى تتصور(٢) وأما فى الجزئى فلا(٣) تتصور النتيجة

وأيضا تضم السالبة الصادقة الى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الاول وهو بديهى البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت لاشىء من النبات بحيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لاشىء من النبات بانسان ومعها لاشىء من النبات بفرس ونحوه من كل ماشارك الانسان فى الحيوان

(١) ليشاركه فيه موضوع آخر لأنه لايلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب الآخر عنه ان يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وان أقرب ما يظن فيه النتيجة فى الشكل الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الأصغر وهو الحيوان صدقا كليا لم يلزم ان يدخل مامع الحيوان أو شىء آخر مما هو فى الحيوان فى الناطق فاذا كانت نتيجتك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها فى الناطق على شىء من الحيوان او غيره وكذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لايلزم من سلب الناطق عن بعض الحيوان سلبه عن شىء آخر من انواعه ولا عن شىء خارج عنه بالمرة كما هو ظاهر

(٢) تتصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان فى مثالنا الاول والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما يثبت الانسان لجميع أصنافه فى المثال الثانى فيتألف القياس وينتج سلب الانسان أو أى صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الأنواع أو الاصناف فى كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة فى الاول لان البعض الذى فى الاصغر قد يكون فردا واحدا وان عنون بكلى فلا يكون تحته شىء يسرى اليه حكم الأكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من فى البيت يشتاق للعلم وكل من هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض ممن فى البيت ليس تحته شىء آخر وكذلك تقول من الشكل الثانى بعض من فى البيت ليس

تحت النتيجة فى الاول أيضا فكيف فى الثانى بل(١) تتصور النتيجة فى الجزئى من الاول أيضا وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة فتنعقد قياسا آخر مع هذا القياس على (٢) ذلك المشارك

وانما تكون تحتها اذا كانت النتيجة (٣) يصح أن تصير كبرى فى قياس آخر متصل بهذا القياس فى الذهن يظن لقرب اتصالها أنهما قياس واحد وهما قياسان فى الحقيقة

يشتاق العلم وكل ذى ذوق سليم يشتاق للعلم فبعض من فى البيت ليس بذى ذوق سليم :

(١) بل تتصور النتيجة مع النتيجة فى الجزئي من الاول أيضا لانك تقول فى مثالنا السابق بعض من فى المسجد وبعض من فى السوق وهكذا فانك قد تجد المشتاقين للعلم فى كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت فى الشوق إلى العلم صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٢) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كما فى قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل انسان يشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هى عين نسبة الانسان اليه ونسبه الفرس الى الكبرى بدخوله فى موضوعها هى عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان فى هذه النسبة فتنعقد هذه النسبة مع الكبرى قياسا ليدل على ثبوت الحكم لذلك المشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته والضمير فى قول المصنف نسبتهما يعود الى موضوع النتيجة ومماشاركه فى الاوسط وذلك المشارك اشارة الى واحد مما رجع عليه الضمير فى نسبتهما كما هو ظاهر

(٣) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت فى الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته مايحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته ليطلب سدها بحركته وكل ماهو كذلك فهو يطلب بحركته مايحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى فى قياس متصل بهذا القياس فى الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته

الفصل الثالث عشر

فى النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف ينبغى أن لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقيض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنينا نقيض المقدم وقلنا لكنه ليس بصدق المقدمات أو صحيح التأليف لم (١) يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمتنع هذا إلا إذا كانت (٢) الكبرى كاذبة بالكل فى الشكل الأول

الخ فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل فى الحيوان من انسان وغيره يطلب الخ فيظن الانسان ان القياس الذى أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذى أثبته للحيوان وفى الحقيقة هما قياسان

(١) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج إلا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف قياسا استثنائية على الصورة التى ذكرها فتكون استثنائية نقض المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج فى القياس الاستثنائى شيئا لا سلبا ولا إيجابا لان التالى قد يكون لازما لملزوم آخر كما بين فى موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت فى نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها لمجرد العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغى أن يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت ممحصة صحيحة

(٢) إلا إذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان حجر فان النتيجة وهى كل انسان حجر كاذبة لامحالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية

والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لامحالة بالكل اذ لو كانت صادقةوأخذنا ضد الكبرى التى هى الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة تنتج مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال

وفى (١) غير هذا الموضع لايمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمتان

لاريب فى صدقها بالكل أى فى جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل أى لايصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان فاذا تبين كذبها فى الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا لامحالة اذ لامعنى للكذب فى الصدق على كل فرد فرد إلا أن السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى فى القياس تكون صادقة وهى لاشىء من الحيوان بحجر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة فى قياس من الشكل الاول فينتج لامحالة لاشىء من الانسان بحجر وهو صادق قطعا فلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتمع الضدان فى الصدق وهو محال

وقول المصنف التى هى الصادقة صفة لضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر وصادقا عطف على مقابل أى تنتج مقابل وتنتجه صادقا. وفيه تساهل خفيف

(١) وفى غير هذا الموضع لايمتنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمتان بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

ولكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى فى الشكل الاول كذبت فى الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك فى الجزء لكان الاوسط أخص من الاصغر والاكبر أخص من الاوسط والاخص من الاخص اخص فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل حمله على جميعه ففى مثل هذا لاتصدق النتيجة إلا جزئية وكلام المصنف انما هو فى نتيجة القياس اللازمة لشكله وهى من الكليتين كلية فى الشكل الاول وقد رأيت انها لاتنتج صادقة من كليتين كاذبتين فى الجزء معا فلعل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم

كاذبتين بالكل والجزء أو (١) الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو (٢) الكبرى كاذبة وحدها بالجزء

وأما فى الشكلين الآخرين فقد يلزم الصدق (٣) على أى وجه اتفق ولا تعجز عن اعتبار كل هذا بنفسك

فى قوله «وفى غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق» ثم كرر التعميم فى قوله «سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء» ولا يعتذر له بأنه قال «والجزء» بالواو لا بأو فكأنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق فى صورة واحدة وهى الكذب بالكل لان ما يكذب فى الجميع يكذب فى البعض بالضرورة لان هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله «والجزء» من اللغو الذى لا معنى له فى بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أى والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى فى الاول كاذبة بالكل وفى الثانى بالبعض والنتيجة صادقة فى الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أى والصغرى صادقة بالكل كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت فى صورة كذب المقدمتين وقد علمت ما فى الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أى وجه اتفق أما فى الشكل الثانى فلأن سلب شىء عن شىء وثبوته لآخر اذا كذب فى الكل أو فى البعض لا يلزم عنه كذب سلب أحد الشيئين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب وخذ للمثل مالو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهى الصورة التى يمتنع معها الصدق فى الشكل الاول كقولك لا شىء من النبات بحيوان وكل حجر حيوان ولا شىء من الغضب بحلم وكل جبن فهو حلم فان الصغرى صادقة فى القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة إذ لا شىء من النبات بحجر فى الاولى ولا شىء من الغضب بجبن فى الثانية

وقولنا الكاذب فى الكل هو أن يكون الحكم فى جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب فى البعض هو أن لايكذب إلا فى بعض آحاد الموضوع مثال الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثانى قولنا كل حيوان إنسان

ويمكنك أن تعتبر ذلك فى بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أنى أرى المصنف قد أصاب فى تعميم الحكم عند النظر الى الضروب التى تنتج الجزئى ولكنه أخطأ خطأه السابق فى تعميمه القول عند تأليف ماينتج الكلى فى هذا الشكل اذا كذبت القضيتان معا بالجزء فقط فان الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع ان تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب الشيء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب ثبوته لآخر كذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معا فانه لم يكذب سلبه عن بعض أفراد الاول فقط دون الجميع إلا لانه يثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شيء يثبت لبعض أفراد الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب إثباته للآخر فى البعض فقط إلا لانه يثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر كذلك وهو شأن الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشيء المسلوب أخص من الشيئين اللذين سلب هو عن أحدهما وأثبت للآخر تصادقا فيه تصادقا جزئيا لامحالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض افراد الآخر فلا يصح سلب احدهما عن الآخر سلبا كليا والامر بديهى لايحتاج الا الى التفات الذهن وإليك مثلا لاشيء من الحيوان بانسان وكل متنفس إنسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس به وكذب إثباته للمتنفس بالجزء فقط لأن بعض المتنفس انسان وبعضه ليس بانسان فالحيوان والمتنفس يتصادقان فى الأنسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بلاريب فلا يصح لاشيء من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهى فى المثال لا تصدق جزئية أيضا كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالأبيض مثلا صدقت جزئية لاغير .

أما فى الشكل الثالث فقد يكذب الشيئان على شيء واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول . كل إنسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الأولى بالكل وكذبت الثانية

الفصل الرابع عشر

فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتيالا(١) ، لا لينتج منها أن الشىء ليس هو نفسه وتشترك المقدمتان فيها فى الحـدود .

كذلك وصدقت النتيجة وهى بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان . وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقية الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه -

(١) احتيالا لينتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياسا من مقدمتين متنافيتين تثبت فى احداهما ما تنفيه فى الأخرى لتخجل خصمك ويكون ذلك عند ما تجده مسلما بكل منهما وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحـدود ليظن الاختلاف فيسلم النفى والاثبات فى شىء واحد ثم تكشف له الأمر فيسقط فى نفى الشىء عن نفسه فى الحقيقـة وذلك كأن تريد اسقاطه فى تسليم أن الانسان ليس بانسان . فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمى ثم لجهله بمرادفة البشر للانسان والآدمى تقول له وتسلم أن لا شىء من الآدمى ببشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لا شىء من الانسان ببشر ثم تـكشف له أن البشر هو الانسان فيقع فى الخزى لالتزامه بجهله أن ليس الانسان بانسان وفى هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت الألفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضا أن لا شىء من الحيوان بمتحرك بالارادة لأنك استغفلته فأوهمته أن الارادة هى الانبعاث بفكر لزمه تسليم لا شىء من الانسان بحيوان من الشـكل الثانى فاذا كشفت له أن الانسان من الحيوان وقع فى أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل فى المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان فى الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة فى ضمن الـكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة فى الصغرى وقد أبدلت الحد بكلية فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضعت البشر موضع الحيوان .

كان اللفظان لكن تروج بان يبدل اسم حد بما يرادفه أو يؤخذ بدل الحد جزئية أو كلية فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلا الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالأرادة الحيوان ليس بمتحرك بالارادة بل الأنسان ليس بمتحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضا على سبيل التبكيت بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان فى المقدمة الأولى والانسان فى الثانيـة كما فعل المصنف فاذا سـلم أن كل آدمى بشر ولاشيء من الآدمى بانسان لجهله بمعنى الآدمى فقد لزمه بعض البشر ليس بانسان مع انهما واحـد فيخزى بسقوطه فى التزام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمى الضاحك كان لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله فى أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصويره الذى ذكره فى قوله « بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بابدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم إن القياس المركب من المتقابلتين لايكون إلا من الشكل الثانى والثالث ولا يتصور من الأول بحال ودونك البيان

أما أنه لايلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عنـد الخصم يستنتج منها نقيض المسلمة الأولى تخالفت الحدود فى المعنى واللفظ أو توافقت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لايكون إلا من الثانى والثالث فلان النقيضين لايكونان نقيضين إلا إذا اتحدا فى الموضوع والمحمول فالمقـدمتان أى المسلمـة الأولى ونقيضها لابد أن تكونا كذلك فموضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلك أن تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه

وهـذا الضرب من القيـاس لايتألف فى الشكل الأول إلا أن تـكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى إذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ فى المعنى

وأما فى الشكل الثانى فيتألف بأن يؤخـذ موضوع المقدمتين اسمـين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالايجاب والسلب

وفى الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين.

من الثانى إن اعتبرت الوسط هو المحمـول أو من الأول إن اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثلا فيما لوسلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لأن النبى ﷺ فعله ثم هو مع ذلك يسلم أنه خصوصية ويسلم بأن لاشىء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لاشىء من تزوج أكثر من أربعة بسنة وهى ضد المسلمة الأولى ان أخذت الأولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسلمة الأولى مع نقيضها تنتج أن الشىء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثانى أو الثالث فان شئت قلت لاشىء من تزوج أكثر من الأربعة بتزوج أكثر من الأربعة أو بعض ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقـدمة الاولى المسلمة آتيا من غفلته عن المسلمتين الاخريين لامن الغفلة عن معانى الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض فى المعنى ولم يعتبر اللفظ فى اتحاد أطرافه صح ماقاله المصنف حتى على تصويره ذاك ومثاله من الشكل الاول أن يسلم خصمك أن كل انسان بشر ويسلم أن كل بشر ضاحك ولاشىء من الضاحك بآدمى فينتج من هاتين القضيتين لاشىء من البشر بآدمى وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها فى المعنى أيضا لـكنها لاتصلح كبرى فى الاول فاذا ضممت النتيجة إلى المسلمة الاولى هكذا كل انسان بشر ولاشىء من البشر بآدمى فلا شىء من الانسان بآدمى مع أن الآدمى هو الانسان فاذ كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله فى فهم الالفاظ وتسليمه للاحكام عليها بلاتعقل ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما لوسلم خصمك انه الخلق غريزة ثم سلم أن الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلاشىء من الخلق بفطرة

الفصل الخامس عشر
فى المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة فى قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم بمرادف له احتيالا مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل إنسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأية مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الأخرى يكون طرفاها معنى واحداً ذا اسمين مترادفين كما قلنا (١) الانسان بشر

وقد يصادر على المطلوب الأول فى قياس واحد وقلما يخفى إلا على ضعفاء

وهو يضاد المسلمة الأولى لأن الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لاتحاد الغريزة والفطرة فى المعنى

ولا يخفاك أن هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو والذى يعبث به بعض من لا هم له فى تمحيص الحقائق وإنما همه المشاغبات والتفنن فى طرق المنازعات وما ذكره المصنف إلا ليحتاط فى السلامة من شره بالتدقيق فى فهم معانى الألفاظ ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل فى حرز من عبث العابثين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وإنما كانت هى الكبرى لانك لم تصنع شيئاً سوى تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيها غير المحمول فى الصغرى وغير الموضوع فى الكبرى معنى فهى القضية التى فيها حمل حقيقى وليس فى مقدمتى القياس حمل حقيقى إلا فى الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهى هى فعند ذلك يتبين لك أنه لم يكن فى المقدمة الأخرى حمل حقيقى فان لفظى محمولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح إبدال أحدهما بالآخر فى قضية أخرى وهى هى لم يتغير معناها

المقول وقد يقع ذلك فى قياسات متركبة متتالية(١) بأن يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدمات المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الأول فى الاشكال الثلاثة لكن إن كان المطلوب موجباً كلياً أمكن فى الشكل الأول صغرى(٢) وكبرى وإن كان جزئياً لم يمكن (٣) الاصغرى وإن كان سالباً كلياً لم يمكن الاكبرى وأما فى الثانى فان المطلوب لا يكون(٤) إلا سالباً ففى ضرب يكون صغرى وفى ضرب يكون كبرى هذا إن كان كلياً فان كان جزئياً لم يمكن الا صغرى وفى الثالث إن كان موجباً جزئياً جاز صغرى (٥) وكبرى وإن كان سالباً جزئياً لم يجز إلا كبرى وفى الأول لا

(١) متركبة متتالية كما تقول فى الاستدلال على أن كل حركة تستدعى مسافة تحصل فيها كل حركة فهى ذهاب من مبدإ لغاية وكل ما كان كذلك يستدعى مسافة فاذا قال قائل أن الكبرى ليست بينة فتقول له كل ذهاب من مبدإ لغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذى ذكر فيه لفظ الحركة وأتيت بالانتقال فى بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه إلا من له شيء من الفطنة فان بعد بأكثر من ذلك كان أخفى وأدنى من القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكمثال المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لانك لم تصنع شيئاً فى النتيجة سوى أن أبدلت لفظ انسان بالبشر والحمل الاول الذى كان فى القياس هو بعينه الذى فى النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد

(٣) لم يمكن الاصغرى لأن المطلوب الجزئى لا يمكن أن يقع فى الشكل الأول كبرى لاننا شرطنا فى انتاجه كلية الكبرى أما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال فى السالب الكلى وأنه لا يقع إلا كبرى فى الشكل الاول لشرط الايجاب فى صغراه

(٤) لا يكون إلا سالباً لأن الكلام فى المصادرة بأن يكون المطلوب

يصبح بيانه بوجه ما لأنه لا يصلح لاصغرى ولا كبرى

إحدى المقدمتين وقد شرط فى الثانى اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التى هى المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة فى قياس من الشكل الثانى فالمطلوب لابد أن يكون سالباً فتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالباً جزئياً فلا يكون إلا صغرى لاشتراط كلية الكبرى فى الشكل الثانى

تقول في الاستدلال على لاشيء من الحجر بانسان لا شيء من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلا شيء من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شيء واحد ولو كان مطلوبك جزئياً وهو بعض الحجر ليس بانسان لاتيت بالصغرى سالبة جزئية بان تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى وهى سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط عينهما كذلك فتكون الحدود ألفاظاً مترادفة ويكون المطلوب كاذباً دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لا شيء من الانسان بآدمي بقولك كل انسان بشر ولا شيء من الآدمي ببشر فلا شيء من الانسان بآدمي وهو عين الكبرى لان الآدمي هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفى الكبرى حمل حقيقي فذلك لا يتصور لأن موضوع الكبرى هو محمول المطلوب فى الشكل الثانى دائما ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكساً مستويا للمطلوب كما لو قلت فى الاستدلال على أن لاشيء من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شيء من الحجر ببشر فلا شيء من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هى عكس لا شيء من الحجر ببشر لأن الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف فى رمى الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول فى الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض البشر ناطق فبعض الانسان

الفصل السادس عشر

فى أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وببعضها أنه نافع منفعة القياس وفى غير ذلك من القياسات المخدجة

فمن جملة ذلك القسمة فقد (١) ظن بها أنها قياس على كل شىء وعند بعضهم هى

ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت أنك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى فهو غير ممكن إلا إذا ترادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمى بقولك بعض البشر انسان وكل بشر آدمى فبعض الانسان آدمى وهو عين بعض البشر إنسان بإبدال البشر بالانسان والانسان بالآدمى إما أن يكون المطلوب عين الصغرى والحمل حقيقى فغير متصور لأن محمول الصغرى هو موضوع المطلوب على هذا الشكل. وموضوعها هو الوسط المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحمولها غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق «فأية مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الأخرى يكون طرفاها معنى واحداً» فاذا جعلت النتيجة هى الصغرى كانت الكبرى مترادفة الأطراف وكان لابد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمولها الصغرى موضوعا أو محمولا حتى يتأتى لك أن تقول إن الصغرى هى النتيجة بعينها فتكون الأطراف مترادفة كما قلنا فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان المطلوب جزئياً سالباً فلا يمكن أن يكون صغرى فى المصادرة لاشتراط ايجابها فى هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما تقول فى الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان ليس بفرس وهو عين الكبرى بإبدال لفظ البشر بالانسان ومعناهما واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(١) فقد ظن بها أنها قياس على كل شىء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لاثبات أحكام الاقسام للمقسم فى كل شىء وكل شىء له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الأحكام إنما هو قسمته إلى تلك

البرهان على الحد إن كان الحد مكتسباً بالبرهان

الأقسام فمن عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه وما فيه من غريزة الافتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا قسمت الكلب إلى الجارح وغير الجارح هدأ الخاطر واطمأن إلى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الأحكام غير معروف فعرف بالقسمة فهي القياس الذى أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهي من بين أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء ببعض وجوهه إلى ما يحمل على ذلك الشيء ويقسم تلك المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الاعم والاخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتذلوه من الانسان والحيوان ولنطلب مالا يبعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لاتخرج عن الأجناس فاول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غيرمتميزة بشيء سوى أن مجموعها انما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من الانفس الحيوانية وغيرها إن كانت فيحمل على النفس الانسانية أوصاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معاً ولا تحمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبيدهما القابلة لابداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل ذلك يحمل عليها معا ولا يحمل مجموعه على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها

فاول شيء خطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلا منهما إلى ماهو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها إن كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطته ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الاقسام وبهذا العمل وحده قد عرفت

والحق أنها تستعمل مقدمة فى الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتغنى .

الصور فى ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولا ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان يكن بديهيا كما هو الشأن فى مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضا فمن أى أجناسه هى فان ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم وهو أنها إما جوهر وإما عرض وللأول فى صفاتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات الى شىء سواها والثانى ما قد يسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا فى الاجسام فاذا ترجح عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر رجع الى طلب أى الجواهر هى هل هى جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس ببديهى فاذا انتهى الى غاية هـذا الطلب انصرف الى البحث فى أنها بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف فى جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان ميزه بالتحليل فان وجـده جميعا من اللوازم بعضه للذات وبعضه بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا مايشبه الحد فيعرفها بالرسم فان كانت فى رأيه مركبة جسما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعدهذا يضع كل وصف فى مرتبته فى الوجه الذى بين فى القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشىء جوهر أو عرض وأنه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شىء

ولا يخفى أن القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقـة إما بيانا بنفسها وكسبا للمعلوم وإما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف فى المحمولات علم وانما كاسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وأنها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحـد الاقسام فهي تارة قياس لا نالا نعنى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة

ألف بينها عمل فكرى لتحصيل معلوم لم تكن وذلك ثابت فى التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يمنعه المصنف وهذا النحو من العمل الذهنى لكسب الحد هو الذى عناه بعض القوم فى قوله إن الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من انواع البرهان

أما ماسيأتى للمصنف فى باب أفرده لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم ينظر فيه الا الى صور وأشكال يغر ظاهرها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لاكتساب الحد الا التركيب نسيان لأهم الاعمال فى الكسب ونظر الى آخر ما ينتهى اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض انما يتيسر لمن علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوما أو عارضا ولم يبق عليه الا الضم وجودة الوضع لاغير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره ان يصطلح على انه لا يسمى كاسبا للحد الا هذا الضم والترتيب الذى سماه بالتركيب لم ننازعه فى الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع فى استعمال الالفاظ لا فى بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شيء فلا يبعد عن الحقيقة اذا كانت وجهته ماقدمناه من ان الاحكام التى تثبت لشيء واحد بواسطة اقسامه لاسبيل الى إثباتها له الا تقسيمه اليها لتستقر له أحكامها وكثيرا ما يكفى مجرد التقسيم فى ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم ماحوظا لا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف كما يحذف الحد الوسط فى كل قياس فيكون جزأ من الدليل وتسميته قياسا لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب وهذا الثانى هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم او الاستقراء التام كما فى قولهم الجسم اماجماد او نبات او حيوان وكل جماد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة وإثبات أحكام كل منهما له ليثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثانى لانه تقسيم الكلى الى جزئياته ثم اثبات احكامها لها لتثبت له بالضرورة وانما

أفردوه نوعـا من انواع القياس على حـدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم اما وإما

أما ماهو من القبيل الاول فلا يـكاد ينحصر فمعرفة العام والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع مايشمله واليه بالنسبة الى مالا يدخل تحته فبعد ظهور القسمـة يتبين ان الوصف خاص بموصوفه دون سواه بل معرفة الاعم من كل عام كالمذكور مثلا انما تحصل بعد جولان النظر العقلى فى جميع أقسام المعلومات ليعلم أنهـا لا تخرج عنه بل عندى أن جميع أعمال العقل فى انتزاع الـكليات من الجزئيات انما هى ضروب من التقسيم بين ما تختلف فيه بالافراد وما تشترك فيه ينتقل منهـا الذهن الى الـكلى بعد طرح ما افـترقت فيه من المشخصـات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلغاء فى استجادته ويتفاضلون فى وجوه حسنه والبلاغة منتهى الـكمال فى إصابة الحق بالدليل مع شيء من حسن الاسلوب وجودة التأليف فى اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء فى قوله تعـالى « هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه قسم أثر رؤية الـبرق فى الانفس الى قسمين الخـوف والطمع ولا يخـلو الكون الانسانى منهمـا عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف فى بيان حكمة الله فيه وكثيرا ماغفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستلفتهم مثل هذا التقسيم الى مايـتردد فى خواطرهم وما يدب فى بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيحه قول أعرابى لبعضهم « النعم ثلاث نعمـة فى حال كونها ونعمة ترجى مستقبلة ونعمة غـير محتسبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ماترجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف أعرابى على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو آثر من قلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الاعرابى بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجهـالات مالا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه فى قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين » فظن

ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على عمى فى التقليد يمكنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالته بقولك « العلم بحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع فى كل حكم وفهم أسرار حكمه فى كل حد و نفوذ البصيرة الى ما أراد الله لعباده فى تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف فى ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشئون مهما تبدلت أطوار الانسان ما دام انسانا ولا يتوفر ذلك الا للمؤمن الحكيم الذى سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه والقسم الثانى أخذ صور الاحكام من تضاعف الكلام وحشدها الى الاوهام فى ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى فى تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعطل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده » فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس وتجلى المعنى حتى للبله من الناس وكذلك يقال فى العلم الذى قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجانى فى مفتتح كتابه دلائل الأعجاز « اذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها فى الشرف ونتبين مواقعها فى العظم ونعلم أى أحق منها بالتقديم وأسبق فى استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذ لاشرف الا وهو السبيل اليه، ولا خير الا وهو الدليل عليه، ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا مفخرة الا وبه صحتها وتمامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدة الا ومنه يتقد مصباحها هو الوفى اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ» وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الذين يعلمون وَالذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هى مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه للامم مصدر قوتها ومحضأ حميتها وجامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدنيتها وهو الذى يمهد لها المسالك ويفتح لها الممالك ويمنحها السيادة على الملوك والمالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها وبالجملة هو حياتها كما ان الجهل مماتها » العلم الذى يوصف بهذه الصفات ولن

غناء المقدمات فقط إما فى اقترانى من منفصلتين(١) أو من حملية ومنفصلة وقد يبلغ أحد ان يؤدي حقه مما يستحق من مثلها حمله كل على ما يشتهى واتخذ الجهل مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه فى القصد الى العلم فأنفق الكثير عمره فى التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل ومع هذا التعب يأخذك العجب اذ تراهم وأممهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عمهم أجمعين فيضطرب الذهن فى معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ماهو معرفة حقائق الكون من طرقها التى سنها الله وهدى اليها بالفطرة السليمة والأشراف بالعقل على اسرار الشرائع ولطائف حكمها ونسبة كل ما يصل اليه العقل والفهم من ذلك الى شئون العارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التى يشعر بها شعورا فطريا صحيحا لا التى يتوهمها وهما مجهولا فاسداً سواء كانت حاجاته فى نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين والى ما هو خزن صور فى الحافظة يسوقها اليه ناقش أحرف أو مدبج عبارات لايعرف لها غاية إلا إياها ولا يبالى أكان لها مدخل فى صلاح حياته أم لم يكن بظنها هى الكمال لاهادية اليه وهى الفضل لا ابدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقد رجحه حميد عن قول أبى عبيد ورجح الآخر أبو عمرو وهكذا الى آخر الزمر لايقر له قرار ولا يقف فى مدار فهو يحمر بمثل هذا ولا يكسب ويشقى بالتحصيل ولا يسعد فعند هذا التقسيم يستنير الخطاب ويضيء المذهب بلا حاجة الى ضم ضميمة اليه

فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق فى البيان وإن خلا من الصور الجافة التى اصطلح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم فى صور كثيرة ونبه على استعراف الصواب فى تضاعيف الأساليب ولم يبال بتلك الأشكال إلا فى حركة العقل لا فى تصوير الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال إن القسمة بنفسها قياس وإذ كانت قد تكون جزءاً منه إذا احتاجت فى التأدى إلى ما قصد منها إلى ضميمة أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما مثلوا به فى قولهم العدد إما فرد وإما زوج والزوج

تستعمل أيضا مقدمة فى القياس المقسم الناتج للحمليات ولا غناء لها فى نتاج الحدود المنفصلة على (١) انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائت وإما أزلى كانت النتيجة أن الانسان إما مائت وإما أزلى أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذى هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والازلى اللذين هما مجموعهما على انفصالها الأكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للأكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهى أن الحيوان مائت فليس اذن بالازلى أو ليس بالأزلى فهو اذن مائت فأولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا فى أن القسمة على تجردها ليست قياسا كما اعتقدوه وثانيا أن كونه مائتا أو ليس بأزلى إما أن يؤخذ مسلما أو مثبتا بقياس آخر فان أخذ مسلما فأى حاجة الى القسمة فليؤخذ أولا أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلى فالانسان ليس بأزلى وإن تبين بقياس كونه مائتا أو ليس بأزلى ثم بعد ذلك يؤخذ وسطا لبيان الآخر فالمفيد فى النتاج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم فائدة (٢) القسمة هى تذكر المحمولات وإخطارها بالبال فحسب .

أما زوج الزوج وإما زوج الفرد فالعدد إما فرد واما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من حملية ومنفصلة فكما سبق فى القياس المقسم ونحوه اذا قصد الحمليات كما سيذكره المصنف . أما إذا قصد انتاج منفصلة فكما لو قلت كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكل عدد إما زوج واما لا ينقسم الى متساويين

(١) على انفرادها أى أن القسمة وحدها لا تنتج حداً من حدودها بعينه كما سيبينه بمثال المائت والأزلى ولكن ماذا يقول المصنف فى القسمة التى تأتى لتمييز طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلا مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة إلى شىء سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تحصيل للحدود بلا ضميمة.

(٢) فائدة القسمة هى تذكر المحمولات واخطارها بالبال كاد ذوق المصنف السليم أن يجد الصواب فى الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته إلا أن تكون

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعدما فيه مقنع

ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده فى جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقـراء التام الذى هو القيـاس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور .

ومخالفته القياس ظاهرة لأنه فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذى هو الأكبر وفى الأستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجمل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا فى الحيوان الطويل العمر واستعمال هذه الحجة مخصوص بالجدليين ومن عادتهم الاقتصار على ماهو كالصغرى مثل (١) أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا وكذا قليل المرارة ورده الى النظم القياسى هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط

اخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها الى النتيجة وهكـذا العقل يصل بعد نصب الى تميز الأقسام فيضعها متقابلة متمايزة ليشرق كل منها فى العقل جليا واضحا وتتصل بكل أحكامه التى تتجلى معه عند التمايز بالضرورة

(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر اما كذا واما كذا أى بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لأن الخ بأن يكون النظم فى العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لأنه إما إنسان وإما فرس واما نحوهما من مثلها وكذلك يقال فى الكبرى بعد ذكر المطلوب لأن الأنسان والفرس ونحوهما من مثلها قليل المرارة فاذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسى جمعت الأمرين وألفت بينهما معا والامر فى ذلك ظاهر

أن لا تأخذ الجزئى المشكوك (١) فيه فى أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك فى أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفحت جزئيات الحيوان لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشى وغير الماشى ووجد المائت بينا لجميع أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان ورد منه الى الناطق فقيل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماشى أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه (٢) الثانى) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمه ما

(١) المشكوك فيه أى المشكوك فى حكمه كالناطق فى المثال فاذا كنت شاكا فى كون الناطق مائتا أو أزليا عمدت أولا إلى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان الى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم تنظر فى القسمين فاذا الحكم وهو المائت ثابت لهما معا وهما كل ما يحوى الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلى كالحيوان تمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحويه ويكون الحكم ثابتا للأقسام فى جميعها فيقسم الى كليين ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصراً أيضا

(٢) الوجه الثانى الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الأول انه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يحتمل إلا قسمة واحدة والثانى انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى ليثبت لجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما إليه التقسيم هذا ما أراده المصنف وهو وإن كان صحيحا لكنه ليس من الجودة فى شىء فان المطلوب بالتقسيم إنما هو ثبوت الحكم الكلى الذى تقسمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكلى المقسم بعد قيام الدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كليا أو جزئيا فهو شىء آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه الا بالواسطة بل هو مركب من حمليتين احداها حمل الكلى المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو جعل مع التقسيم فى

ثم وقع الشك فى جزئى من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئى وبين الحكم الذى هو الأكبر مثاله لو شككنا فى أن زيداً هل هو مائت وقد كنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا بين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيداً حين شك فى وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق فى أجزاء القسمة لم يؤخذ لأجل بيان الحكم فى جزئياته بل لأجل كلية الحكم فى الحيوان بعمومه لجزئياته لا جزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه فى فن البرهان فان الاستقراء نافع فى العلوم من هذين الوجهين

تأليف واحد كان قياساً مركبا مفصولا أو موصولا كما لو قلت الناطق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد اما ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغرى وتضم اليها كبرى قولك وكل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت ويكون التقسيم قد ورد أخيرا على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون إلا فى الكليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على أنك ترى أيضا أن قسمة الناطق الى ماش وغيره وقسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة وهى لازمة للتأليف الذى أراد المصنف أن يتخذه طريقا كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى الناطق وزيد لأن الحيوان موضوع فى الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولا فى الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتجيا ثبوت حكم الاقسام للناطق ولا لزيد لعدم التكرر فى الوسط

وقد يستعمل (١) للتنبيه على المقدمات الاولية تاما كان أو ناقصا وقد (٢) يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما نبينه فى فن البرهان وفى غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين

وغير التام هو مثل ما إذا استقريت الحيوانات فوجدا كثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل وربما كان حكم مالم يستقر خلاف ما استقرى (٣) كالتمساح فى مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكه الأعلى

---

(١) للتنبيه على المقدمات الاولية كما تقدم فى مثال الجسم اما جماد أو نبات او حيوان وكل منها متحيز فالجسم متحيز والنتيجة من المقدمات الاول وكقولك جزء الشيء اما ماهو الشيء بالقوة أوما به الشيء بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشيء متقدم عليه بالذات هذا إذا كان تاما أما لو كان ناقصا فكما لو قلت ان حس اللمس لابد فيه من مباشرة الملموس للامس ونبهت عليه باستقراء جزئيات اللمس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايا الحدس كالحكم بوجود قوة فى البخار أو فى الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أى ولو ناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة الاثر فى الجزئيات المتعددة فى الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للكلي كثبوت تخفيض حرارة الحمى لملح الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعى ولاأدل على صحتها من ظهور أثرها فى الاعمال العظيمة التى قلبت ماكان معروفا من حال المسكونة وسكانها وقد اجاد المصنف فى التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه فى تحصيل العلوم اليقينية مخالفا فى ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولاحقهم

(٣) كالتمساح مثال درج فى كتب المنطق وغيرها أخذه المثلون عن بعض من كتب فى الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئى لوجوده فى جزئى آخر معين أو جزئيات أخر لمشابهة بينهما كمن يقول السماء محدثة لمشابهتها البناء فى الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود (١) أكبر كلى وهو المحدث وأوسط كلى وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والاكبر محمول على الاوسط لأنه محمول على شبيه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين

سائر الحيوان فى تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لفضلاته وانما يأتى القطفاط فيأكل مافى جوفه ومنشأ هذا الظن الثانى ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التى فى بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فاه فيأتى بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميرى يذكر فى حياة الحيوان كلا من الزعمين ويثبته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالثابت بالتحقيق أن الفك العلوى عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلى فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلى بواسطة عظم يسمى العظم المربع ثم إن لهذه الحيوانات فتحة فى انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يولج التمساح الذكر عند المسافدة ومن ظريف ماجاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام فى قضية تحريك التمساح لفكه الاسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التمساح مقلوبا يحرك فكه الاسفل فظنه الاعلى فذهب يحكى وينقل عنه

(١) أكبر كلى وهو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لأنها موضوعها والجسم الكلى أوسط لأنه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذى ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والاكبر محمول على الاوسط المحمول على شبيه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضا لأنه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقوله لانه أى لأن الأوسط محمول على شبيه الأصغر وهو علة لشىء محذوف من الكلام كما ترى لا لكون الأكبر محمولا على الأوسط كما هو ظاهر أو أنها سقطت منها الجملة التى ذكرناها فى النسخ

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرعا والشبيه أصلا والأكبر حكما والأوسط المتشابه فيه جامعا

ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن الحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الانسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وارادته وقدرته والغائب ما ليس بحس فيثبتون فى الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة فى أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه اذ الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيعم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد الى شاهد أيضا أو من غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن افادة اليقين اذ ليس من ضرورة تشابه أمرين فى شىء تشابههما فى جميع الأشياء

فمنهم من اكتفى فى تعدى الحكم من الأصل الى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال إنما يكون المثال حجة اذا كان المعنى المشابه فيه علة للحكم ولعمرى إن بان كونه علة أمكن رده الى البرهانيات بان يجعل المعنى المتشابه فيه وسطا بين الاصغر والأكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة عند خفائه بطريقين

(أحدهما) ما يسمونه طردا وعكسا والطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه والعكس هو أن يعدم الحكم فى كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس الى الاستقراء فما لم تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذ استقراء جميع الاشياء المشاركة فى هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يشذ عنه أمور مشابهة للاصل فى هذا المعنى غير مشاركة له فى الحكم وهب انه لم يشذ عنه شىء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجود لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلازم معنيين فى أشياء كثيرة تلازمهما أبدا فى جميع الاشياء بل يجوز أن يكون فيما بينها شىء مخالف لها فيوجد لسائرها المعنى المتشابه فيه مع الحكم ويخالفها شىء واحد فى وجود المعنى المتشابه فيه له دون الحكم وذلك الشىء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثانى) هو أنهم يسبرون أوصاف الاصل ويتصفحونه ويبطلون أن يكون واحد واحد منها علة الى أن لا يبقى الا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكونه علة مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون حدوثه لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك والا لكذا فبقى ان يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللا بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذاته الشيء لا لعلة غير ذاته (والثانى) أن هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا الى الاستقراء وليس هو بهين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون فى هذا الحصر بل يقولون للخصم ان كان عندك وصف زائد فابرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لادركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لادركناه وليس هذا كالفيل إذ لم يعهد قط فيل بين يدى سليم البصر لم يدركه وكم من المعانى الموجودة للاشياء انتدبنا لطلبها ولم ندركها فى الحال إلا بعد كد فى البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سومحوا فى العثور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الاقسام بعدد الاوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الاوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الآدمى وكونه من الماء والتراب فلا يكفى ان نبطل واحدا واحدا منها بل لابد من أن نتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجوا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الآدمى ولا لكونه موجودا ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه قائما بالنفس ومصنوع الآدمى ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمى ومركبا من الماء والتراب ثم تتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضا إلا أنه إنما يلزم من هذا أن الحكم ليس تلك الاقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن

لايلزم منه ان كل ماهو موصوف بالقسم الباقى فله هذا الحكم إذ يجوز ان ينقسم الباقى الى قسمين يكون هو عاما بالنسبة اليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح ان يقول ماسواه ليس بعلة وان العلة فى حيز (١) هذا الباقى ولكن لايجب ان كل ماهو موصوف فهو علة فانه لوأدخل هذان

(١) فى حيز هذا الباقى حاصل ما أطال به المصنف ان بطلان الاقسام ماعدا القسم الآخير غاية ما يستلزمه ان العلة لاتخرج عن القسم الباقى كالجسم فى مثالنا لكن كونها لاتخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجرد الجسمية اذيجوز أن تكون قيدامن القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسما من أقسامه لا يتحقق فى الفرع المتنازع فيه كما لو قلنا إن الجسم ينقسم قسمين عنصرى وغير عنصرى فيجوز أن يكون الحدوث لازماً لكونه عنصرياً ولو كنا أدخلنا هذين القسمين فى التقسيم الأول بان قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجوداً أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوع الآدمى أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسما عنصرياً أو كونه جسما غير عنصرى وأبطلنا سائر الأقسام ما عدا القسمين الاخيرين لم يلزم أن كل واحد من العنصرى وغير العنصرى علة بل أحدهما لا على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصرياً فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لأنها من غير العنصرى وكون العلة منحصرة فى الجسم بمعنى أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ماعدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هى الجسم أى مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتنعكس القضية كلية

وما قاله المصنف فى هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بحصر الصفات وابطال أن يكون شىء منها علة لا وحده ولا مجتمعاً مع غيره وكان الحصر صحيحاً ولم يبق إلا الوصف الاخير لنتج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن يؤتى على كل وصف للشىء يتوهم أنه علة الحدوث وفيه كونه عنصراً وكونه حجراً ونحو ذلك مما يدخل فى الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى إلا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها حتما ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الأوصاف الأخرى وإلا لم يكن الحصر صحيحاً والفرض أنهم وفوا الحصر حقه وغاية مايطعن به فى هذه الحالة أن حصر الأوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشىء السهل كما قاله فى الوجه الثانى

القسمان فى القسمة وأبطل سائر الأقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد فى القسمة عام لهما جميعاً لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثناء أى أن العلة هو كونه جسما لا أن العلة هى الجسم حتى (١) تكون الجسمية مساوية للعاية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما وكل جسم علة للحدوث فانا اذا قلنا محللين قياسهم حدوث البناء اما لذاته أو لعلة وليس لذاته فهو علة والعلة صفة والصفة إما ب واما ج واما د فالعلة إما ب واما ج واما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة دلا أنها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليه فى المقدمتين ولا يمكنهم(٢) أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة اما أن تكون الصفة هى الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هى الدال ولا أن يقولوا اما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « أن العلة هى الجسم » أى لا حصر العلة فى الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لأن مجرد كون القضيه اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتى للمصنف فى قوله « واذا كانت النتيجة أن العلة هى كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريد انه لا يمكنهم أن يضعوا القياس فى صورة تنتج الجملة الاسمية الحاضرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف اما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الأولين باطلان فالعلة هى الدال أو يقولوا العلة صفة واما أن تكون الباء صفة وأما ان تكون الجيم صفة واما ان تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتحذف الصفه التى هى الوسط المكرر فيبقى الدال معرفا مع العله المعرفة أيضاً فينتج العلة الدال وهى القضية الحاضرة اما انهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلأن القضيتين أى المنفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال فى الصفة وهو ظاهر فى الصورة الثانية وفى الصورة الأولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة فى كل واحد وهو يعود الى ما فى الثانية من ان الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فابطال كونها صفة

لـكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتاج الوضع ثانياً فانهما موجبتان من الشكل الثانى واذا كانت النتيجة أن العلة هى كـذا فهذه قضية اذا أعطيناها أجل أحوالها كانت غايتها أن تصير كليـة فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما والقضية الـكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق إلا أنه لا بأس باستعماله فى الجدل اذ ليس المطلوب فيه اليقين بل اقناع النفس وتظنيها بما يعتقد فى المشهور أنه ناتج يقينى هذا اذا كان المطلوب كليا

وأما إذا كان جزئيا وأريد اثباته بالمثال كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فانك اذا قلت البناء جسم والبناء محـدث لزم منه أن بعض الأجسام محدث ولـكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور المعينة التى يسمونها فروعا .

(ومنها الضمير) وهو قياس حـذفت مقدمته الـكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال فى الهندسة خطا ا ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما إذن متساويان وإما لأخفاء كذب الـكبرى كقول الخطابى هذا الانسان يخاطب العـدو فهو إذن خائن مسلم الثغر ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن للثغر بكذبه ولم يسلم

كاذب وذلك الابطال هو الاستثنائيـة بعينها هذا ما يعـم الصورتين ثم إن القياس فى الصورة الثانية من الشكل الثانى وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجـة المطلوبة

ولو سلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هى الجسم فلا يفيدهم لان نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية وهى لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراده المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ

ويرد عليه أنه إذا سـلم لهم النتيجـة الحـاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكره هو اولا من ان الصفة هى مجرد الجسمية تم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى ان الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

(ومنها الرأى) وهى مقدمة محمودة كلية فى أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائما فى الخطابة مهملة واذا عمل منها قياس ففى الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم « الحساد يعادون والأصدقاء يناصحون »

(ومنها الدليل) وهو فى هذا الموضع قياس اضمارى حده الأوسط شيء واذا وجد للأصغر تبعه وجود شيء آخر للاصغر دائما كيف (١) كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمتيه مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن فهى اذن قد ولدت وربما سمى هذا القياس نفسه دليلا وربما سمى به الحد الأوسط

(ومنها العلامة) وهى قياس اضمارى حده الأوسط شيء إما أعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الناتج منه من موجبتين فى الشكل الثانى مثل قولك هذه (٢) المرأة مصفارة فهى اذن حبلى وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالما

---

(١) كيف كان ذلك الاتباع أى سواء كان بطريق اللزوم العقلى أو العادى الثانى كالمثال الذى ذكره والأول كقولك الهواء جسم فهو مشار اليه أو متحيز وانما سمى هذا بالدليل لأن الأوسط لما كان مستتبعا للمطلوب فى العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره فى الذهن بدون حاجة الى تكراره فى قضية أخرى فكان المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو ما حذفت كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أى تلازمها الصفرة والحبلى كذلك فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المرأة وعلى الحبلى وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثانى لكن من موجبتين وهو لاينتج نتيجة لازمة والمثال الثانى لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع الحجاج ظالم فالحد الأوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لايكون الاستدلال صحيحا

(ومنها القياس الفراسى) وهو يشبه (١) الدليل من وجه والأوسط فيه هيئة بدنية توجد فى الأنسان المتفرس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجا يتبعه خلق فاذا وجدت تلك الهيئة (٢) حدس بوجود ذلك الخلق لانهما معلولا علة واحدة

ولكن هذا بعد أن يسلم أن المزاجات الواقعة فى ابتداء الخلقة والفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها هيآت البدن لكن يبقى وراء هذا تردد فى أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذى تتبعه هذه الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامزجة وانما تقنع النفس فى ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة لذلك الحيوان فى ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متهيئا بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق عاد ما لتلك الهيئة أورث ذلك حدسا قويا وفراسة محكمة

وحدود هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالى والشجاعة الموجودة للاسد مسلمة ولزيد بهذه الحجة فيقال أن فلانا شجاع لأنه عريض الصدر كالاسد فشابهته الدليل من حيث إن الاوسط فيه وهو عريض

(١) يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها فى الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه يقيس زيداً لهيئته بالأسد لوجود تلك الهيئة فيه التى هى دليل على الخلق وانما لم يكن تمثيلا تاما لأن الهيئة التى هى الجامع ليست علة الخلق فى الخارج كما هو الشأن فى التمثيل وإنما هى علته فى الذهن فقط

(٢) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتخفيف الدال مبنى للمجهول وقوله بوجود أى حصل حدس مصور بظن وجود الخ والتسامح فى مثل هذا معروف والاحدس لا يتعدى بالباء جاء فى اللسان « الازهرى » الحدس التوهم فى معانى الكلام والامور بلغنى عن فلان أمر وأنا أحدس فيه أى أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحدسه « من باب ضرب » ويحدثه « من باب نصر » حدسا لم يحققه وتحدس أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث لا يعرفون به وبلغ به الحداس أى الامر الذى ظن انه الغاية التى يجرى اليها وأبعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمى ومنه حدس الظن إنما هو رجم

الصدر (٢) يتبعه وجود شيء آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشابهته التمثيل من حيث الحكم على جزئى بوجوده فى جزئى آخر لمشابهة بينهما

(الفن الثالث)

فى مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التى هى هيئة التأليف الواقع فى مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادها فهى القضايا التى تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للافكار المؤلفة فى النفس تأليفا مؤديا الى التصديق بشيء آخر وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر فمادة احدهما اذن المعانى المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هى دالة على المعانى المعقولة

(٣) وقد بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أى يقول شيئا برأيه أبو زيد تحدست عن الاخبار تحدسا وتندست عنها تندسا وتوجست اذا كنت تريغ أخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون ويقال حدست عليه ظنى و ندسته اذا ظننت الظن ولا تحقه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه » انتهى ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس فى وضعه اللغوى وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع له فى باب مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم لمجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاياه من مقدمات البرهان الموصل لليقين فلا يحتمل أن يكون ظنا وتوهما ثم يوصل الى يقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ وكتب فيها بلا تعقل

(٢) يتبعه وجود شيء آخر أى فى الذهن كما هو الشأن فى الدليل والا فالهيئة والخلق معلولا علة واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك فى الفصل الاول من الفن الثانى أول الكلام فى القياس

يكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاداً لا يمكن زواله وإما أن يكون شبيهاً باليقيني وهو الذى يعتقد فيه الاعتقاد الأول وأما الثانى (١) فاما أن لا يعتقد أو ان اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحكم لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان والقياس المركب من بعضه كما سنفصله جدلى(٢) ومن بعضه مغالطى سوفسطائى واما أن يكون ظنيا وهو الذى يعتقـد فيه الاعتقـاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لنقيضه امكاناً أو بالقوة القريبـة من الفعل وانما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطابياً وأما غير المصدق به فانما ينفع فى القياسات إذا اثر فى النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى مخيلا والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً

وهذه المقدمات التى هى مواد الاقيسـة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية اما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبين بقياس فقد استعمل فى بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتهى الى مقدمات غير مفتقرة فى نوعها الى البيان بشىء آخر وإلا لزم منه امتناع بيان شىء دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيـان الدورى وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض فى البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالأولى فيؤدى إلى بيان الشىء بنفسه وبيانه بما لا يتبـين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان فى نوعها تسمى مبادى القيـاسات وهى ثلاثة عشر صنفا أوليـات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقـدمات

---

(١) وأما الثانى أى اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جـدلى كالمركب من المشهورات والمسلمـات والمغـالطى يتركب من الوهميـات الـكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هذا القسم أى ما تحقق فيـه الاعتقاد دون الثانى ولو وجد الثانى كان قابلا للزوال

فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات فى الظاهر ومظنونات ومخيلات

أما الأوليات فهى القضايا التى يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخلق أوجب السلامة والنظام ولا تدعو اليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل فى التصديق بها الا على حصول التصوير لأجزائها المفردة فاذا تصور معانى أجزائها سارع الى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتاً ما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشىء واحد متساوية فان هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصور معنى الكل والاعظم والجزء والشىء والمساوى والواحد وجد نفسه مصدقا بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فان الحس لا يدرك الكلى بل إدراكه مقصور على جزئى واحداً أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون محصوراً وهذا حكم من العقل كلى عن كل كلى والوهميات الصادقة التى تعرفها يعد من هذا القبيل

وأما المشاهدات فهى القضايا التى يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمور فى ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وارادة وقدرة وخوفاً وغضباً

وأما المجربات فهى القضايا التى يصدق العقل بها بواسطة الحس ومركبة من القياس فان الحس اذا تكرر عليه اقتران شىء بشىء مراراً غير محصورة وتكرر ذلك فى الذكر حصل فى الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعى وهو ان اقترانهما لو كان اتفاقا لا وجوبا لما أطرد فى أكثر الأمور وهذا مثل الحكم بان السقمونيا (١) مسهل للصفراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجع وأن الكواكب تطلع وتغيب

(١) السقمونيا اشتهر أنه السنا أو السنا المكى خاصة والذى يؤخذ من قاموس الفيروزأبادى انهما متغايران فقد قال فى مادة «السقام» «السقمونيا نبات يستخرج

وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فانا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعا تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو إما شرب السقمونيا أو أمر مقارن له اذلو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الأكثر فان مايكون باتفاق لايدوم أو لا يقع على الأكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس ان السقمونيا المكرر عليه التجربة المتعارف فى بلادنا مسهل للصفراء

مادام يبقى(١)على التردد فهو تفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لاريب للنفس فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوثاقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجربة لايحصل له العقل المستفاد منها

من تجاويفه رطوبة دبقة وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضا مضادتها للمعدة والأحشاء أكثر من جميع المسهلات «والصواب مضارها كما فى ابن البيطار» وتصلح بالأشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل والأنيسون ست شعيرات منها إلى عشرين شعيراة يسهل المرة الصفراء وللزوجات الرديئة من أقاصى البدن الخ» وقال فى فصل السين من المقصور «السنى ضوء البرق ونبت مسهل للصفراء والسوداء والبلغم وبمد» ثم السنا ليس فيه مادة دبقة وقد رأيت فى مفردات الطب للاقصرائى ان السقمونيا «هو لبن نبات شكله كاللبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يجرح الأصل بالسكين ويوضع فى موضع الجراحة صوفة فيجرى من الجراحة اليها اللبن ويجمد وأجوده ما يجىء من أرض انطاكية وعنتاب الخ» وفى النفيسى «سقمونيا هو المحمودة وهو لبن شجر لبلابية ذات أغصان كثيرة تخرجها من أصل واحد طولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدبق باليد وزغب ولها ورق كورق اللبلاب إلا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ» وهذا غير السنا قطعا وقد ذكر السنا فى المفردات على انه نوع آخر من النبات لا نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار فى مفرداته كلا من السقمونيا والسنا بما لا يمكن أن يشبه معه شىء من النوعين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أى مادام لم يحصل للنفس يقين فهى لم تزل فى التتبع وملاحظة الآثر فهى فى استقراء ناقص

ومما يجرى مجرى المجربات الحدسيات وهى القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحدس قوى يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحدس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس لما نشاهد من اختلاف هيآت تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس وهذ حكم حدسى وكل من كان اصفى ذهنا وأذكى قريحة كان أسرع الى هذا الحكم وفى هذا أيضا قياس خفى كما فى التجربيات فان هذه الاستنارة لولم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجى لما استمرت على نمط واحد من اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعد

وأما المتواترات فهى القضايا التى يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنفى الريبة عن تواطئهم واتفاقهم على تلك الأخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد ﷺ بسبب تواتر الشهادات وكثرتها بحيث لم يبق للشك فيه مكان وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة فى إفادة اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استدللنا به على كمال العدد لا أنا نستدل بالعدد على حصول اليقين

وهذه القضايا وما قبلها من المجربات والحدسيات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان جحوده إن كان عن فكر فلا مطمع فى إفحامه وان كان لأنه لم يتول ما تولاه المجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الأخبار فما لم يسلك الطريق المفضى به الى هذا اليقين كيف يسام اعتقاده ولا يمكن أن يزال شك المتشكك فيها بالقياس (١) على غيرها من المجربات والمتواترات فان تكرر

---

(١) بالقياس على غيرها من المجربات والمتواترات أى بأن يقال إن الذى فى هذه القضية التى لا تصدق بها هو بعينه فى قضية كذا التى تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواترا أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لأن اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا فى مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة فى المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لنقصها عنده وقد يحصل فى مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقى

الاحساس قد تنعقد معه التجربة واليقين المستفاد منها فى بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بمثلها له اليقين فى واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يفيد اليقين فى بعض الوقائع ولا يفيد مثلها في واقعة أخرى فلا يغنى الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة مهما (٢) تخلف اليقين فى هذه

وأما المقدمات الفطرية القياس فهى القضايا التى تكون معلومة بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة حاضر فى الذهن فكلما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغر وأكبر تمثل بينهما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الأوسط بينهما وهو كونها منقسمة بمتساويين فعرف فى الحال كونها زوجا بسببه وليست معرفة لزوجية للاشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل فى الحال كونها زوجا ما يعرف الوسط.

وأما الوهميات فهى القضايا التى أوجبت اعتقادها قوة الوهم فمنها ما هى صادقة يقينية ومنها ماهى كاذبة والصادق منها هو حكمها فى المحسات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لايكون فى مكانين فى آن واحد وأن الجسمين لايكونان معا فى مكان واحد

والكاذب منها حكمنا فى غير المحسات على وفق ما عهد من المحسات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً مشاراً الى جهته وأن العالم إما ملأ لا يتناهى أو ملأ منته الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جداً لا تتميز في بادىء الأمر ومقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كأنه حصل فى الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه

---

(٢) مهما تخلف اليقين أى كلما تخلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شىء من هذه الامور لم يغن الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيئا لاختلاف أثرها فى تحصيل اليقين كما سبق

شيئا فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وإن تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجبه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجبه فطرة القوة التى تسمى عقلا

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لاينازعه الوهم فى صحتها واستقامتها ولا فى كون التأليف ناتجا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لأحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لايسعها درك خلاف المحسات لقصورها فى نفسها ولذلك تقصر عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لايتمثل للوهم وكذلك كثير من المعانى الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لايدركها الوهم إلا مشخصة ذوات حجم وتحيز فكيف ظلك بما هو فوق المحسات مثل البارى والعقل والهيولى أو ما يعم المحسات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهى فى قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقينى هو الذى لا يتصور زواله كما بيناه وهذه لما زالت علم أنها ليست يقينية

وأما المشهورات فهى قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الأكثر عند معتقديها عليها مثل إن العدل جميل والكذب قبيح وايلام البرىء عن الجرم قبيح وكشف العورة فى المحافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هى مشهورة بل مما تدعو اليه إما محبة التسالم وصلاح المعيشة أو شىء من الأخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأنفة والخجل أو سنن بقيت قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه

الأحوال وأراد التشكك فيها أمكن ولم يمكنه فى أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية

والأوليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدح فى شهرة الكاذب منها (١) لكن المشهور الصرف فى استعمالها (٢) هو ما لا يوجب اعتقاده الا مجرد الشهرة فلا تكون الأوليات والوهميات وما عددنا معها اذن منها

ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق لشرط دقيق فان أخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شىء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقبح مع أنه ليس قادرا على هذا الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شىء ممكن

ومنها هو ما كاذب مثل اشتهار قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع

والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

وأما المقبولات فهى آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمر سماوى يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمور اقبلناها عن أئمة الشرائع والحكماء رضى الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسىء يعاقب

---

(١) منها أى من الوهميات اما ماقبلها فلا مساغ للكذب فيه بعد استيفاء ماسبق من شرائطه

(٢) فى استعمالها أى فى عرف الديانات والمعارف الحكمية واصطلاحها عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها مايسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

(وأما المسلمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لايلتفت فيها الا الى تسليم المخاطب

ومن هذه مايلزم المتعلم قبولها والاقرار بها فى مبادى العلوم ثم تصديقه بها اما مع استنكار وعناد فيه (١) وتسمى مصادرات وإما مع مسامحة وطيب نفس وتسمى أصولا موضوعة وسيكون لنا عود الى بيان هذه

وأما المشبهات فهى القضايا التى يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهها بشىء من ذلك ولا تكون هى بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون (٢) بسبب اللفظ أو المعنى وسيأتى تفصيله فى فن المغالطات

---

(١) وتسمى مصادرات لانها توضع أولا فى العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشىء بما لا يثبت الا به ويمثلون لها بنحو إن البعد يقبل القسمة لا الى نهاية وهو مما يوضع فى مبادىء الهندسة وإن الحكمة مناط السعادة الأبدية فى مبادىء العلم الطبيعى ومن هذا النوع كل مايذكرونه فى تقويم الفصل للجنس فى علم المنطق وحصر الأجناس فى العشرة وكون الجوهر جنسا أعلى ونحو ذلك مما ربما لا يسلمه الطالب ولا بدله من استيراده على ذهنه للانتفاع به فى القول الشارح وأما مايقبل بطيب نفس فقولهم فى مبادى المنطق ان لنا فكرا وان فكرنا قد يوصلنا الى علم لم يكن وسيأتى للمصنف كلام فى هذا فى باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشتباه فى معنى لفظ الخارق المذكورين فى تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ماخالف مألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ماوضع فى التعريف وهى سنة الله المطردة فى الخليقة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو مايصدر من القادر المختار على خلاف ماقرره فى نظام الخليقة لانكشفت غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم فى اللقب وهو منهم فى الرغب والرهب

وأما المشهورات فى الظاهر فهى التى يعتقد أنها مشهورة كما (١) يغافص الذهن فيصدق بها ببادىء الرأى الغير المتعقب على أنها مشهورة واذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي ﷺ «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما» فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم واذا تؤمل علم أن المشهور (٢) دفع الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسره النبي ﷺ بالمنع من الظلم حين روجع فى كيفية نصره الظالم

والأشبه عندى أن هذا الصنف ليس زائدا على صنف المشبهات بالمشهورات فان الذهن انما يميل الى التصديق بها لمشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن الذهن بشهرته كما (٣) يغافصه ويزول عن قريب وذلك بواسطة احتيال فى التشبيه وقد يتبع

وأما المظنونات فهى القضايا التى يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز نقيضه كما يقال ان فلانا يسار العدو فهو مسلم للثغر أو قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ماقدمناه اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزما بل هناك امكان

ومثلوا لما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لانه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد فى اللونية فاذا كان السواد جامعا وهو لون فليجمع البياض لأنه لون

(١) غافصه فاجأه والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أى ما لا روية وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من سمعه منه أو تعقب عن الخبر أى بحث عن صحته بعد الشك فيه

(٢) دفع الظلم منه أى أن نصرك أخاك ان كان ظالما هو كفه عن ظلمه ودفع الظلم الذى يقع منه على غيره

(٣) كما يغافصه أى لمغافصته اياه ومفاجأته له ثم لايلبث ان يزول وقوله وذلك أى ما كان من المشبهات بالمشهورات انما يعتقد بواسطة الاحتيال فى التشبيه والتلبيس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد فى نفسه فيتبع أى يستمر الضال على اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائمه وفى نسخة كتبت بحاشية الاصل (أى بالهامش) يبقى بدل يتبع وهى أظهر لانه المقابل لقوله ويزول

المقابلة مع الميل الأغلب الى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات فى الظاهر

وأما المخيلات فهى القضايا التى تقال قولا لا للتصديق بها بل ليتخيل يؤثر فى النفس تأثيرا عجيبا من قبض أو بسط وإقدام او احجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فانه (١) مرة مقيئة او تنفيره عن شم الورد انه سرم بغل قائم فى وسطه روث او ترغيب غيره فى شرب الدواء إنه الشراب أو الجلاب (٢) فيجد السامع بهذه الأقوال فى نفسه مع التكذيب بها آثار التصديق بها

وأكثر الناس يقدمون على عوارض الامور ويحجمون عنها بسبب الاذعان لهذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أولا (٣) يستعملها للتصديق وان كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقد يفعل هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بدل هذه المخيلات وكذلك المظنونات انما تنفع فى المقاييس من

---

(١) مرة مقيئة المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرز الصفراء مر ووجه تخييل العسل فى صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة وإما لبعض أنواعه فان منه ما فيه مرارة لان نحله يرعى الا فستنين وإما لان نوعا من أنواعه يسمى «ألومالى» ومعناه باليونانية الدهن العسلى ويسمى عسل داود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وافرازها وهو دهن شجرة تنبت بتدمر

(٢) الجلاب بضم فتشديد يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم فى شراب الخرنوب.

(٣) أولا يستعملها للتصديق وان كانت صادقة أى أن مستعملها بين أمرين إما أن لا يكون مصدقا بها وانما أراد بها التخييل واما أن يكون مصدقا بها لصدقها فى الواقع أو لاعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وانما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الاوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا اذا قصد بها مجرد التخييل وذلك اذا كانت الأوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث فى النفس أثر المخيلات

جهة ما تعتقد لا من جهة اختلاج مقابلها فى الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها من حيث هى معتقدة اعتقادا لا يخطر بالبال مقابلة لا من حيث امكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ماقبلها من الضروريات الأولية والوهمية اذا لم (١) تكن شنيعة نافعة منفعتها

وإنما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفا لانها إما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق بها وغير المصدق به وإن لم يجر مجرى المصدق به فى التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجبن لم ينتفع به فى القياسات(٢) وهذه هى المخيلات (٣) والقسم الثانى الذى فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا لاختلاج فى النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب والذى على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورته ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة وما معها (٤) أو بالتواتر أو تكون ضرورته باطنة والضرورة الباطنة إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتى عن العقل فاما أن تكون عنه عن مجرده أو عنه مستعينا فيه بشىء والتى عن مجرد العقل فهى الاوليات

(١) اذا لم تكن شنيعة قيدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لأن المشهور يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الاولى شنيعا فى نظر السامع لم يجز استعماله فى مقام استعمال المشهور وانما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصد اقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٢) وهذه هى المخيلات أى القضايا الغير المصدق بها التى ينتفع بها فى القياسات وهى ماجرت مجرى المصدق به فى احداث آثار فى النفس وأما مالم يجر مجرى المصدق به فليس بداخل فى التقسيم أصلا لعدم منفعته

(٣) والقسم الثانى أراد بالثانى الآخر وان كان هنا الأول فان قسم المصدق به هو القسم الأول فى التقسيم وبعد أن تكلم عن الثانى وهو غير المصدق به عاد الى الاول ليقسمه فعبر عنه بالثانى لانه قسم آخر بعد الذى تكلم عنه

(٤) مامع التجربة هو الحدس كما سبق

الواجبة القبول وأما التي عنه مستغنينا بشيء فاما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس واما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فاما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشترك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كلهم أو مستندا الى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة (١) يخص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ماهو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسلمة المظنونات فقد استوفت القسمة الاصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها ضبطا لنشر المبادى في حاصر

واليقينيات من جملة هذه الاوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة اذا لم يكن سبب مغلطا للحس من ضعف فيه أو معنى في المحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجربيات اذا استجمعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لان المطلوب من البرهان هو اليقين

وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها

---

(١) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عده نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لان المشهورات في الظاهر على ماذكره المصنف فيما سبق هي ماوقع التصديق بحكمها ببادىء الرأي بدون تعقب فاذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

إلزام معاند الحق رأيا يعانده اذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به الى المشهورات التى يعتقدها واجبة القبول ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام (١) الوعظى الخطابى ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقينى يتدرج الى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقيسة الجدلية ومنها أن كل (٢) علم جزئى فتقدم عليه مقدمات تستبان فى علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراود المتعلم على تسليمها، فربما لا تسمح نفسه به فتطيب نفسه بالاقيسة الجدلية الى أن ينتهى الى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن فى قوة الاقيسة الجدلية أن ينتج منها (٣) طرفا النقيض فاذا الفت قياسات على الاثبات وأخرى على النفى فى مطلوب واحد وردد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

وأما مواد القياس المغالطي فالوهميات الكاذبة والمشبهات وليس فى معرفته فائدة الا التوقى والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكماله فى العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبهه له على رتبته واذذاك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل فى تبكيت من يوهم العوام أنه عالم فيكشف لهم تحيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطأ فيه بعد أن يوقفوا على مكمن الغلط دونه صدا لهم عن الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

وأما مواد القياس الخطابى فالمشهورات فى الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك مما يعد من منافعها فى الفن المفرد لها.

وأما مواد القياس الشعرى فالمخيلات

والذى يهم طالب السعادة من هذه الجملة هو الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلا جرم نذكرهما فى فنين ان شاء الله تعالى وتم الكتاب بهما

---

(١) الوعظى الخطابى أى المبنى على المظنونات لا على المشهورات والمسلمات

(٢) كل علم جزئى أراد من الجزئى الخاص كالطبيعى والرياضى والطب والاخلاق ونحو ذلك.

(٣) طرفا النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(الفن الرابع)

فى البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهى فى الوقوف على كمية المطالب العلمية قد بينا أن العلم إما تصور وإما تصديق فالطالب اذن إما أن ينتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق وللطلب التصورى صيغ دالة عليه وكذلك ما للطلب التصديقى

فمن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثانى يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل وما الملك

ومنها صيغة أى وهى تطلب تصور الشىء مميزا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه فى أحدهما

وأما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفى النقيض أى الايجاب أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذى يطلب هل الشىء موجود مطلقا أو ليس بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذى يطلب هل الشىء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أى هل الله موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذى يطلب الحد الاوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر فى نفسه وهو يطلب علة وجود الشىء فى نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وههنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأى مشتملا عليها (١) أيضا فاذن مطلبا هل و«لم» يطلبان التصديق ومطلبا ما وأى يطلبان التصور ومطلب «ما» الذى بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته فى ذاته

---

(١) عليها أى على كيف وما بعدها

وأما مطلب «هل» المطلق فتتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات فان مالا وجـود له لا حقيقـه له فى ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فالم يعرف بالوجود لم تطلب الحقيقـة لـكنه ربما يكون الشيء موجوداً فى نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حداً بحسب الاسم بالنسبـة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حداً بحسب الذات. وهذا يوهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق إذ جوابها كان حداً حقيقياً ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة الى الأمر نفسه ثم اذا عرف أن هذا الشيء المفهوم معنى اسمـه موجود انقلب القول الدال على معنى الاسم حداً حقيقياً بالنسبة اليه

وههنا شك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعـد ذلك عدمه فأن التصور هو ارتسام صورة فى الذهن مطابقة للوجود ومالا صورة له فى الوجود كيف يحصل منار صورته فى الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لا تركيب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه للاجسام كالقابل (١) وضد الله يفهم بأنه لله كما للحار البارد فقد تصور بتصور أمر ممكن فيس هو به وأما فى ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذلاذات له وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وإنسان يطير فانما تتصور اولا تفاصيله التي هى غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل اقـتران على سبيل الاقتران الموجود فى تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ماهو تأليف متصور بسبب ان التأليف من جهة ماهو تأليـف من جهة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل

---

(١) كالقابل فان الذهن يتصور الخلاء امتدادا ملأته الاجسـام أو اتحد بامتدادها فهو بمنزلة القابل لها وقوله كما للحار البارد أي يكون كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما ضد الآخر والتأليـف فى كما للحار البارد غير معروف وما فيه مصدرية أي كـكون البارد للحار

مطلب من هذا فانما يتوصل اليه بامور موجودة حاصلة حتى ان تصور المعدوم أيضا حصل بتصوير مقوم لأمور موجودة فهذا تمام المقدمة

الفصل الاول

فى حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتاج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل فى هذا الحد لانه داخل فى جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم الى برهان الان وبرهان اللم أما برهان الان فهو القياس الذى أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان اللم فهو الذى أوسطه علة لوجود الحكم فى نفس الامر وهو (١) نسبة اجزاء النتيجة بعضها الى بعض أى وجود الاكبر فى الاصغر ولا محالة ان تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معط للعلة مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم فى نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى اللمية إلا أن ما يعطى اللمية فى التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم فى العقل فقط مخصوص باسم الان

ثم اذا كان الاوسط فى برهان الان مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر فى الاصغر معلولا لوجوده فيه لكنه (٢) أعرف عندنا من الاكبر سمى دليلا وقد يتفق ان يكون الأوسط لا علة لوجود الاكبر فى الأصغر ولا معلولا له بل أمرا مضايفا له أو مساويا له فى النسبة الى علة أخرى أى هما معلولا علة واحدة

وأما الذى الاوسط فيه علة لوجود الأكبر فى الأصغر لا فى الذهن فقط بل فى نفس الامر فأما أن يكون علة للأكبر على الاطلاق واذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده فى الاصغر وإما أن لا يكون

---

(٢) وهو أى الحكم فى نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صنع متقن وكل صنع متقن فهو من علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان فى الاصغر ليس علة للعلم بل هو معلول فى الواقع لكن الاتقان ظهر عندنا فى الاصغر من الاكبر وهو كونه صادر من علم

علة له على الاطلاق بل علة لوجوده فى الاصغر فقط إن كان الاصغر مساويا للأوسط أو فيما يشاركه أيضا فى الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه. مثال ما الأوسط علة للأكبر على الاطلاق قولك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فالاحتراق على الاطلاق معلول. مماسة النار حيث كان ففى الأصغر أيضا يكون معلولها ومثال ماهو علة له فى الاصغر فحسب وفى مشاركه أيضا لاعلى الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنها علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهى أولا للحيوان وبواسطته (١) للانسان ومثال ومثال ما الاوسط والاكبر معلولا علة واحدة من برهان الآن قولك هذا المريض قدعرض له بول خاثر أبيض فى علته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الابيض والبرسام معا معلولا علة واحدة وهى حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلولا للآخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب حماه غبا وكل من نابت حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء. وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذى هو الاوسط معلول الاكبر الذى هو مماسة النار.

الفصل الثانى

فى أجزاء العلوم البرهانية وهى ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادى.

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشىء الذى يبحث فى ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والأحوال المنسوبة اليه كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويمرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا

(١) وبواسطته للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان فى الحيوان كالفرس وغيرها

لمعان آخر منها الموضوع الذى بازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذى فيه العرض ومنها الموضوع (١) بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك فى المنطق بين هذه المعانى

واذا كان المطلوب فى العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذى هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوبا فى ذلك العلم الذى تطلب فيه أعراضه مبيناً بالبرهان بل اما أن يكون ثبوته بينا بنفسه كالموجود الذى هو موضوع العلم الأعلى وإن لم يكن بينا كان مطلوبا فى علم آخر هو (٢) من الأعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهى الى العلم الأعلى الذى يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو المستغنى عن اثباته وإبانته بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن فى العلم الجزئى على وجود موضوعه فلا بد من أن يعطى فيه تصوره بالحد أو الرسم ولا بد من الاعتراف أيضا بوجوده والتصديق به تسليما لازما لأنه إن لم يعلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخر له

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك فى شيء تتأحد به إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التى هى موضوعات الهندسة فى كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم فى مناسبة متصلة (٣) بينها ان كانت

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كما فى القياس الاستثنائى فانك تقول يلزم من وضع المقدم فى المتصلة وضع التالى ومن وضع نقيض التالى وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أى الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذى يبين فيه كالمقدار فى الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين فى العلم الطبيعى وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين فى العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذى هو الموجود وهناك الكلام فى ثبوت الجسمية وما به تتحقق

(٣) متصلة بينها أى بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها الواحد كمناسبة

النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها حدا ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (١) الأركان والمزاجات والاخلاط والأعضاء والقوى والأفعال فى نسبتها الى الصحة التى هى غاية الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لاأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسألة كل علم هى القضية التى يطلب وجود محمولها لموضوعها فى ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتى أو نوعا من موضوع العلم أو نوعا من موضوعه مأخوذا مع عرض ذاتى أو عرضا ذاتيا مثال الأول قولك فى الهندسة كل مقدار فهو إما مشارك (٢) لمقدار يجانسه أو مباين ومثال الثانى قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركاته ومثال الثالث قولك فى الحساب الستة (٣) عدد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع قولك فى الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدثان عن جنبتيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين

وأما محمولها فينبغى أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسألة أو لموضوع

ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كمناسبة هذا الاخر لما بعده وهكذا كما تراه فى النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(١) الاركان هى العناصر

(٢) مشارك أو مباين كتشارك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٣) الستة عدد تام أى لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو فى مقابلة الناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثمنها واحد والمجموع سبعة والزائد وهو ما زادت كسوره الصحيحة عنه كالاثنى عشر فان نصفها ستة وثلثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

العام فلابد من بيان الذاتى المستعمل فى هذا الموضع من المنطق ويستعمل (١) بمعنيين أحدهما ماذكرناه فى فاتحة الكتاب وهو المحمول الذى يفتقر اليه الموضوع فى ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً فى حد موضوعه وذلك مثل الحيوان للانسان والثانى أن يكون الموضوع مأخوذاً فى حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له أما مايؤخذ فى حده الموضوع فكالفطوسة التى يؤخذ فى حدها الانف والذى يؤخذ فى حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للمقدار أو العدد وجنسهما وهو الكم يؤخذ فى حدها ومايؤخذ فى حده موضوع المعروض له فكالجسم الذى موضوع الابيض يؤخذ فى حد مايعرض (٢) للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذى يؤخذ فى حد مضروب عدد زوج فى عدد فرد وانما سميت هذه أعراضا ذاتية لانها خاصة (٣) لموضوع الصناعة أو جنس

---

(١) ويستعمل أى فى هذا الفن لا فى هذا الموضع حيث الكلام عن الأعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتى للمصنف أن المراد هنا هو الثانى

(٢) ما يعرض للابيض كالعاكس للاشعة فانه ذاتى للابيض لانه يؤخذ فى حده الجسم الذى هو موضوع للابيض المعروض لعاكس الاشعة فقوله «كالجسم» مثال لموضوع المعروض المأخوذ فى حد الذاتى لا مثال لنفس الذاتى المأخوذ فى حده موضوع معروضه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضروب أخذت العدد فى تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروض مضروب فمضروب عرض ذاتى لاخذ موضوع معروضه فى تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالاعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره وإلا كان تعريفها بالموضوع تعريفا بالاخص وهو غير صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أى خاصة لجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذى يؤخذ فى تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شىء واقع فيه » عطف على ماسبق ايضا اى او خاصة لشىء واقع فى موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشىء نوعا من الموضوع او عرضا آخر له

موضوعها أو شيء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلا عليه غريبا عنه لكن (١) ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التى تخصص بالمقدار فى الهندسة وبالعدد فى علم العدد

واذا عرفت معنى الذاتى فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثانى ولا يجوز بالمعنى الأول لأن ذلك الذاتى داخل فى حد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوما إذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان احداهما أن لا يكون الشيء متصوراً بماهيته بل بعوارضه وأمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا أن النفس هل هى جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك فهى مجهولة مطلوبة بالبرهان وإنما جاز ذلك لأننا لم نعرف بعد حقيقة النفس وإنما عرفنا منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وإنما هى ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعد

فقوله « نوع او عرض آخر » من قبيل البدل من « شيء » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع او لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع فى حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العارض وانما قلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لانك تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(١) لكن ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الخ أى ان ماهو خاصة لجنس الموضوع وهى ما يؤخذ جنس الموضوع فى تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلا فان الكم يؤخذ فى تعريفها وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل فى الصناعة على وجه عام أى من حيث هى خاصة جنس وانما تستعمل بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة ينظر اليها فى الهندسة من جهة ما يخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر اليها فى الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

فاذن لم يحط (١) علمنا بشيء جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجود لماهو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطلب سببه ببرهان لم الطالب للمية في نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهراً فنطلبها بواسطة كونه جسما وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية ولبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادىء فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف (٢) قياساته أما الحدود فمثل حد موضوع العلم فلابد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات (٣) فلابد من تقديم حدودها أيضاً مثل حدود

(١) فاذن لم يحط علماً بشيء جهلنا ذاتياته أي أننا عند تصورنا الشيء بأعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤاخذنا مؤاخذ بقوله كيف تعرفون شيئا وتتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع أنها هي معرفاته إذن قد أحطتم علماً بشيء وجهلتم ذاتياته وهو تناقض ظاهر لانا نقول له اننا لم نحط علماً بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه إلا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأنواع التي يبحث عن احوالها في العلم كأنواع المزاج في الطب اما الاجزاء فكالاجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أي أنه يجب تقديم حدود الأعراض الذاتية أيضاً قبل البحث في اثباتها كما تجد الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي ان يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب ان يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعله في هذا الكتاب فانه جاء في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكليات جاء بشيء قليل من الدلالات اللفظية ثم عند

أعراضه الذاتية فانها وإن كانت مطلوبة فى العلم فلابد من تقديم تصورهابالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الاوليات وغيرها مما لا يحتاج فى التصديق به إلى اكتساب فكرى وإما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا موضوعة وهذا الموضوع هو بمعنى (١) المعروض وإن سلمها فى الحال ولم يقع له بها ظن بل فى نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعة مع الحدود تجمع فى اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعة والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل فى علم آخر يعترف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان إلى أن ينتهى إلى العلم العالى المعطى للعلوم الجزئية اصولها الموضوعة

لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصلا (٢) موضوعاً فى

ما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادىء جملة فى نسبة الأسماء الى المعانى تكلم فيها عن المتواطىء والمشكك والحقيقة والمجاز والمشترك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام فى التصورات قدم للتصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة فى بيان التطابق بين ما فى العلم وما فى اللفظ وما فى الكتابة والداعية إلى الالفاظ والحروف والآخر فصل فى بيان المراد من الاسم والكلمة والادارة ثم انه لم يحدد الجهة مثلا إلا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول فى أحكامه والأمر فى سائر العلوم على ذلك

(١) بمعنى المعروض بالعين المهملة اى الذى يعرض على الطالب ليسلمه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالفاء اى المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره فى معانى الموضوع اول الباب

(٢) أصلا موضوعاً فى العلم العالى فانهم عند الكلام فى العلم العالى على أنه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أولا يمكن ذلك قد يتكلمون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس أنه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شىء من الأشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد

العلم العالى وقد يتشكك على هذا فيقال إذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن إلا بعد أصول موضوعة مسلمة من صاحب العلم الأعلى فلو صارت أصولا موضوعة فى العلم الأعلى لصارت (١) مقدمات لاصولها الموضوعة فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه إنما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة (٢) فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة ثم كانت مأخوذة فى العلم

دليلا على أنها جميعاً لوازم ولا يمكن تحقيق أى شىء من مميزاتها فصل مقوم مع أن هذه الخواص بل وكون الجسم مركباً من أى شىء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى وقد أخذت مسلمة فى العلم العالى لكنها لا تبين فى العلم الطبيعى وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا موضوعة فى العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد فى البيان على مقدمات منشأ العلم بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها فى العام العالى لاثبات شىء أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة فى العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وإنما يلزم ذلك لو قلنا إنه لا يذكر فى العالى إلا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة فى السافل لابد أن يكون مبيناً فى العالى أو بيناً بنفسه وغاية ما قلناه أن من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلماً من صاحب العالى أى يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذى سيذكر فى التشكيك وبيان الدور وحله ظاهر ان بما بينا

(١) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعة يريد ان ما يذكر فى العلم الاعلى يكون أصولا موضوعة فى السافل فلو أخذ شىء من مسائل السافل فى العالى لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعة وهى ما يذكر فى العالى وذلك مبنى على أن كل ما يذكر فى العالى فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا أننا لم ندعه

(٢) لو كانت أى مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التى ذكرت فى العالى ثم كانت المسائلَ قد أخذت فى العالى لبيان تلك الاصول بعينها التى صارت مبينة لها فى السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هى بيان له

الأعلى فى بيان تلك الاصول بعينها أما إذا جاز أن لا تكون مبينة فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة بل بمقدمات بينة بنفسها (١) أو ان بينت بهذه الاصول

(١) أو ان بينت بهذه الاصول أى إن بينت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعة فى العالى فلا تكون مسائل السافل المبينة بها فى ذلك العلم السافل قد أخذت فى العلم الاعلى فى بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول فى العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التى بينت بها فى السافل فذلك لا يؤدى الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الخلل والغموض فانه جوز أن تكون مسائل السافل التى أخذت أصولا موضوعة فى العلم الاعلى أصولا موضوعة تبين بها مسائل الاسفل مع أن مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا موضوعة ومجرد كونها أصولا فى الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب فى ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس لسلم من كل ذلك قال الشيخ فى منطق الاشارات « وأكثر الاصول الموضوعة فى العلم الجزئى الموضوع تحت غيره إنما تصح فى العلم الكلى الموضوع فوق على أنه كثيرا ما تصح مبادى العلم الفوقانى فى العلم الجزئى السفلانى » وقال الطوسى « وأكثر المبادى الغير المبينة للجزئى إنما تكون مسائل للكلى فتبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلل أربعة فانهما من مبادىء الطبيعى ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسألة من الطبيعى ومبدأ فى الالهى لاثبات الهيولى على أنه أصل موضوع هناك ويشترط فى هذا الموضع أن لا تكون المسألة فى السفلانى مبنية على ما يتوقف عليها فى الفوقانى لئلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادى السافل مسلمة مأخوذة من العالى حتماً بل جعل ذلك أكثريا كما ترى وفى مثال الطوسى يجب أن لا يبين امتناع تركب الجسم من

فلا تكون مأخوذة فى العلم الا على فى بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تنبنى على هذه فلا يؤدى إلى الدور

وأما القسم الاول من المقدمات وهى الاوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم وقد يكون عاما إما على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شىء إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب واما عاما لعدة علوم مثل قولنا الأشياء المساوية لشىء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب وما تحتهما من العلوم ثم لا يعتدى ماله كم فان المساواة لا تقال لغير ماهو كم أوذوكم الا (١) بالاشتراك

والقسم (٢) الثانى منهما قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم الطبيعى واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسى(٣) وقد يكون عاما أيضا لعلوم ولكن لا يكون عاما على الاطلاق والا لم يكن مبينا فى علم ما وقد وضعناه مسلما فى هذا العلم مبينا فى علم آخر

وأما المبادى الخاصة فهى التى موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعها أو أجزاء موضوعها أو عوارضه الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع

أجزاء لاتتجزأ بكونه مركبا من الهيولى والصورة بل يجب أن يبين ببيانه المشهور وهو أننا اذا وضعنا جزأ بين جزأين الخ ومقدماته أولية

(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من عدد المقاومات كما سبق له فى قاطيغورياس واستعمال المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال لغوى حقيقى فيكون اطلاقه عليه وعلى ما فى الكموم اطلاق المشترك على المعانى المتعددة

(٢) والقسم الثانى أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم الطبيعى أراد به اعتقاد أن الآثار المشهودة فى الكون ليست بمحض الاتفاق بل هي اسباب تابعة لمسببات وذلك أصل يبين فى العلم الالهى

(٣) وقد يكون عاما أيضا لعلوم كالاعتقاد بأن لنا فكرا وهو يؤخذ مسلما فى علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية وعلم المنطق وهو أصل يبين فى العلم الطبيعى أو فى علم أحوال النفس

العلم بل بجنسه فان استعمالها فى الصناعة يخصصها بهـا كما (١) ذكرناه وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير خاص

والمبادى العامة تستعمل فى العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل ان لم(٢) يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شىء اما أن يصـدق عليه الايجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمناكرين وأما اذا استعملت بالفعـل خصصت إما فى جزأيها معـا أعنى الموضوع والمحمول كقولنا فى تخصيص هـذا (٣) المبدأ العام المـذكور فى العلم الهندسى كل مقدار اما مشارك واما مباين وقد خصصنا موضوع المبـدإ العام الذى هو الشىء بالمقـدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقـد نخصص الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الاشياء المساوية لشىء واحد متساوية بان يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشىء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

---

(١) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لـكن ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعـة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التى تخصص بالمقدار فى الهندسة وبالعدد فى علم العدد » فقد كان الـكلام فى الاعراض الذاتية وهى المحمولات فى مسائل العلم فلو حمل مثلها فى مباديها لم يكن ضير لانها تخصص بالعلم عند ذكرها فيه

(٢) ان لم يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق كما تقول ان لم يـكن الممكن مستغنيا فى وجوده عن غيره كما ظهر من تعريفه ثبت مقابل هذا وهو أنه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بك أن تأتى بالمبدأ العام صريحا بأن تقول وذلك لانه لا واسطة بين السلب والايجـاب فاذا لم يثبت انه غنى فليثبت أنه لا غنى وهو المحتاج لاتقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

(٣) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شىء اما ان يصدق عليه الايجاب أو السلب ومن افراد الشىء المقدار والمشاركة فيها ايجـاب شىء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأ فهى من أفراد الايجاب والمباينة فيها سلب أحد الشيئين عن الآخر فهى من أفراد السلب

ومحمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية (١) والحمل الاولى يقال على وجهين (احدهما) أن يكون التصديق به حاصلا فى أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثانى) أن لا يحمل أولا على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاحك للانسان فان كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فانه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما (٢) محمولات المقدمات التى صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون اولية

---

(١) والحمل الأولى يقال على وجهين أى تطلق أولية الحمل على معنيين الأول بداهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له فى الذهن بمجرد تصور الطرفين والثانى عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالأولى كما فى حمل الحيوان والضاحك والناطق على الانسان فانه حمل أولى فانه لم يتوسط بين هذه المحمولات والانسان محمول آخر أعم من الانسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولى بهذا المعنى لأنه انما يحمل عليه بواسطة انه حيوان والحيوان اعم من الانسان وربما كان الاولى بهذا المعنى غير أولى بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الاولية فى العقل كالحس والتجربة والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٢) وأما محمولات المقدمات التى صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التى يتكلم المصنف عن محمولاتها فى هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق الى قسمين مقدمات واجبة القبول وهى مالا يحتاج فى التصديق به الى اكتساب فكرى من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التى صارت نتائج قد احتاج التصديق بها الى اكتساب فكرى فليست من واجبة القبول وأما أنها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضا لانها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا ما عرفه

لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط فى القياس الاول وربما كان

بغير دليل وانما أراد المصنف بهذه المقـدمات ما يؤتى به من علم آخر ودليله معه كما يأتون فى المنطق باثبـات ان من العلوم ماهو بديهى ومنهـا ما هو نظرى وان النظرى يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطىء وقد يصيب وان ما يصيب منه يوصل الى السعادة وما يخطىء يسقط فى الشقـاء والاتيان على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحمولات هذه المقدمات لايجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهر لانها احتاجت الى دليل وأما بالمعنى الثانى فـلانه يجوز أن يـكون الوسط فى القياس المبين لها أعم من الاصغر الذى هو موضوع لمقدمـة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثانى وقوله «معا» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أى الاصغر الذى اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة معا ويمكنك ان تمثل لذلك بنحو قولك فى مقدمة التصورات الذاتى جزء مما هو ذاتى له وكل جزء لشىء فهو متقدم عليه فالذاتى متقدم على ماهو ذاتى له فان ثبوت التقدم للذاتى انما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لان الجزء قد يكون جزءاً خارجيا وهو ليس بذاتى بالمعنى

المعروف فى المنطق وهو المقول على الشىء فى ذاته ثم يخصص التقدم بالعقلى ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثانى لانه عارض للذاتى والذاتى يؤخذ فى حده المعقول الثانى الذى هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لايلزم أن تكون مما لايحتاج فى التصديق بـه الى اكتساب بل هى ما يعتقدها المبرهن اعتقادا جازما مطابقا للواقع لايحتمل الزوال سـواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية فى العقل وعلى ذلك لايجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين للذين ذكرهما والمحمولات التى صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لايجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل

الأوسط فى ذلك القياس أعم من الاصغر الذى هو موضوع هذه المقدمة معا لكن (١) يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى على الوجه الذى ذكرناه فى محمولات المسائل وضرورية ان كان المحمول فى النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية انما هو لاجل أن المطلوب فى العلوم البرهانية هى

قد تكون من مسائل العلم بينت فيه فى موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله فى موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها فى بابيهما مقدمات مسلمات واجبة القبول فى باب القياس وكان على المصنف أن يجيد النظر فيما قرروه على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلص من هذا التعسف الذى ارتكبه فى دعواه وجوب أولية المحمولات فى المقدمات الواجبة القبول وايراد معنيين للاولية ثم الاضطرار الى ايراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التى صارت نتائج وايراد حكم خاص به وسيأتى لهذا تتمة عند الكلام في الشرط الزائد الذى أوجب استيفاءه فى كون القضية كلية فى باب البرهان على الضروريات (١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أن تكون أولية أى ان محمولات المقدمات التى صارت نتائج وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى وهو المعنى المراد لهم فى قولهم موضوع العلم مايبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الاول المستعمل فى باب التعريفات ومقدماته وهو مايفتقر اليه الشىء فى ذاته وماهيته والذاتى بالمعنى الثانى هو ما بينه المصنف عند الكلام فى مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها فى هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التى هى محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعا لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون اوضح من النتيجة لأن النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالشىء أخفى منه بالضروره ووجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بديهى لا يحتاج الى الايضاح وانما ذكره المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فمثلها مثل النتائج فى كونها مطلوبة بالبرهان فخشى ان يظن ظان انه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة فى كسب نتيجة اخرى مطلقا وان لم تكن الاولى اوضح من الثانية

الاعراض الذاتية (١) فالوسط لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان الأكبر

ولا يخفى ان ماذكره من ان المحمولات يجب ان تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لايختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(١) فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكاسبة لمسائل العلم والمكسوب في المسألة هو محمول النتيجة وهو الحد الأكبر في الدليل وكاسبه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصغر الذي هو موضوع المسألة والأكبر لابد أن يكون من الأعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب ان يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الأعراض الذاتية لأن الوسط لايجوز ان يكون أعم من الأكبر لأن الأعم لايكسب الاخص فانه لايلزم من العلم بثبوت الأعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط اما مساو للاكبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستتبع العلم بالاعم لا محالة فلو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوي له في الصدق غريبا عنه أيضا لاتحادهما في الموضوع ولم يصر الشيء غريبا عن العلم الا بمباينة موضوعه لموضوعها وأولى بالغرابة والخروج عن العام مايكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العام فما هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لايخفى وهذا لاينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويخصص بالموضوع كما هو الشأن في الأكبر الذي هو محمول المسألة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشري فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل وللنباتات في ضروب من الاصطلاحات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذي خصصابه لامن الوجه الذي تثبت به في الطب الحيواني أو البيطري أو في علم الزراعة .

تاما مساويا له أو أعم منه ومساوى الخارج عن موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فاذن مالا يصلح أن يكون محمولا فى المسائل من الامور الغريبة لا يصلح فى المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هناك من الأعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا

وإنما لم تكن الأعراض الغريبة مبحوثا عنها لأن العلوم إما كلية واما جزئية والعلم الجزئى انما هو جزئى لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ماهو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئى جزئيا بل دخل كل علم فى كل علم وخرج النظر عن أن يكون فى موضوع مخصص بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئى العلم الكلى المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثانى

أما بالمعنى الأول فيجوز أن يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما فى المقدمتين جميعا فلا لان الأكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والأوسط كذلك للاصغر صار الأكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتى الذاتى بذلك المعنى ذاتى وقد بينا أن هذا الذاتى لا يكون مطلوبا الا فى (١) حالتى الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلأنها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شىء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لنتاج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت فى كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا

---

(١) الا فى حالتى استثناء وهما حالة أن لا يكون الشىء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتى معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ماهو ذاتى له فى الذهن غير معلوم فيطلب ببرهان اللم

ومعنى (١) الضروري في البرهان أعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس فانا نعنى بالضروري ههنا ماتكون ضرورته مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجوداً أو لم يكن

(١) ومعنى الضروري في البرهان أعم الخ قالوا يجب في البرهان على الضروريات أن تكون قضاياه ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عرفية شاملة لهما وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى مايحمل عليه بسبب مايساويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعيه ذلك الشيء والى مايحمل عليه بسبب مالا يساويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيته وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار نارا والمرئي اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار ابيض والضروري بحسب الذات ربما لا يشمل الزوائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط يكون الموضوع على ماوضع يشمل الجميع هذا حاصل ماذكروه في شرط تقييد الموضوع واما ما اشار اليه المصنف في قوله اما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فقد قالوا فيه « ان من قال بوجوب ضرورية المقدمات في البرهان وأطلق فانما يعنى بالضرورة هنا غير الضرورة في باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة القضية في نفسها أى كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة في كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للامكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى مافي كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفيه أن تكون الكبرى مثلا ضرورية على خلاف ماقد قيل في كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية في الشكل الاول كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا فيما أوجبوه على المبرهن بقولهم « ان حكمنا بذلك في كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة

واذا شرطت الضرورة فى مقدمات البرهان النـاتج للضرورى كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم فى (١) فن العبارة اذ المقول

أيضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لايتألف من المطلقة او الممكنـة والضرورية على المطلب الضرورى لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذى يفيد العلم بكونه طقا فقط لكان الحكم عليه بالناطق حال زوال الضحـك كاذبا فلايكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة وأيضا الحـكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس فان الحس لا يفيد الحكم الكلى فهو مستفاد من العقل والعقل لايحكم به يقينا الا إذا أسنده الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهى كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم فى الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أى العـلة) مايشبه قولنا كل انسان فله طبيعة ماهى علة كونه ضاحـكا فى بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورية لاوجودية فان غير الضرورية من جهة ماهى غير ضرورية لاتنتج ضرورية فى البرهان اما الضرورية فى انتاج غير الضرورية فلا يضر اذا النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما مر »

(١) فن العبارة أى فن بارمنياس وهو باب القضايا واحكامها فانه هو الفن الذى ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم الجزئى والكلى وعن الجهة بأنواعهـا وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلا ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة فى مقدمات البرهان الناتج للضرورى جعل المقول على الكل فى المقدمات أخص من المقول على الكل الذى تقدم ذكره فى فن العبارة فمعناه اننا اذا شرطنا فى الصغرى أن تكون ضرورية فمعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيهـا بالضرورة على النحو الذى ثبت به فى الصغرى ولايكفى أن يكون وصف الموضوع ثابتا لافراده فى الكبرى بالفعل والا لم يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معنـاها فى

على الكل هناك ماثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد فى بعض الاوقات كفى فى كلية القضية وههنا لابد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكلى فى البرهان زائد على المقول على الكل فيه (٢) بشرط وهو أن يكون الحمل فيه أوليا فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمى حينئذ كليا لكن ربما يعطى القول الكلى فيعتقد أنه ليس بكلى لسبب شخصية الموضوع فى الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية اذ نفس تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكى تصلح للبيان فان ما يساوى الشىء فى الوضوح أو كان اخفى منه لا يصلح أن يبين به ماهو مثله أو أوضح

باب القياس اذ لم يلاحظ فى الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخفاك انه اذا شرط فى الصغرى أن تكون ضرورية وشرط فى ضروريتها دوام وصف الموضوع كما سبق فلابد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع فى كل حال يكون المحمول ثابتا لها ولا يكفى فى ثبوت المحمول له بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكأننا نقول إن المحمول لا يكون ضروريا للموضوع بعنوانه الموصوف هو به إلا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورة فى جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بزائد أى أن المحمول الكلى فى البرهان لا يكفى فى وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد مع مراعاة ماتقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضروريا بل يشترط فى وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أوليا بالمعنى الثانى فيما سبق للمصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قال الطوسى فى شرحه لمنطق الاشارات

لـكن ههنا شك وهو أن مردا لواضحات هى الأوليات فهذه الأوليات

«وخامسها أى خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهى أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفى جميع الأزمنة حملا أوليا أى لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس على الانسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حمله عليه كليا» ثم قال «واعلم أن الأخيرين من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى السابق) يختصان بالمطالب الضروريه والكلية» اما الثلاثه التى سبقتها فهى ان تكون المقدمات اقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللا لها وان تكون اقدم منها عند العقل اى تكون اعرف منها لتكون عللا للتصديق بها وان تكون مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاها المصنف

والذى يفهم من كلام الطوسى فى معنى الأولية وهو الذى يصح ان يلاحظ فى العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع عارضا من جهة الخصوصية التى يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذى يعرض للانسان بسبب كونه حيوانا يصح للمبرهن ان يطلب به شيأ فى العلم الذى يبحث عن الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فاذا أخذ الحساس مقدمة فى المطالب المتعلقة بالانسان فانما يؤخذ من الجهة التى تخصه لا من الجهة العامة وهى جهة كونه حيوانا حتى اذا ثبت له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالانسان المبحوث عنه فانه لو أخذ من جهة كونه عاما لكان العارض بسببه عاما أيضا والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى فى كلية القضية فى مقدمات البرهان أن يكون المحمول واردا على ذوات الموضوع جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة أمر أعم لجاز أن يكون مايثبت بواسطته أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التى صارت نتائج وهى واجبة القبول محمولاتها أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاما

هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعد ما لم تكن فينا فان كانت حاصلة فينا من مبدإ نشوئنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب وكيف ولم يخطر البتة ببالنا فى عهد الصبا أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد لا يخلو من أحد طرفى النقيض وان حدثت بعد ما لم تكن فحدوثها بطريق البرهان أو دونه فان كانت حدثت من غير برهان أوهمت المحال بموجب قولكم لأنكم حسمتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل عام تصديقى حصل بعد ما لم يكن فحصوله بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعيت النسبة بينها بالايجاب أو السلب توقف الذهن عن

متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والا لم تصلح مقدمات بالمرة على ماشرطوه والحق معهم فى الاشتراط كما ترى فكان معنى الكلية فى هذا الموضع أن يكون المحمول فى القضية شاملا لجميع مايصح أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا انما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب فى العلوم إذ كل علم انما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا عما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فان قيل إن من أخص الامور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تطلب للشيء فى العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما طلب ذاتيات الشيء فى العلم الخاص به فلا يكون إلا فى حالتى الاستثناء كما سبق وهى لا تطلب من حيث هى عامة ولكن من حيث هى خاصة به أى يطلب تحقق الحصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلا فى ذات الموضوع على أنه داخل فى حقيقته وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهرى صورى وحقيقة ما تقوله ان الانسان حساس فهو يتألم ويتلذذ أنه يحس احساسه الخاص به ولو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا انسانية وهذا مطلب دقيق جداً تنبغى ملاحظته لكل باحث فى علم

الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصور مفرداتها لم يتوقف فى الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شىء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها ما يجب تقدمه عليها من التصور فان كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هى الحواس فما لم تنطبع المحسات فيها ولم تتأد منها الى الخيال لم يأخذ العقل فى التصرف فيها

وبيان هذا أن لنا قوة دراكة لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس وليكن حس البصر اذا أدرك شجرة أو انسانا أو فرسا تأدت تلك الصورة المنطبعة من الحس الى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الدراكة للمعقولات على هذه الصورة فألفتها متفقة فى أشياء مختلفة فى أخرى فميزت المتفق فيه وهى الجسمية عن المختلف فيه وهى الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الانسان والفرس عما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعانى الكلية ثم اعتبرت الذاتيه والعرضية بين الأوصاف والموصوفات فى هذه المعانى الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس والانواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم اخذت فى انحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشىء كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فما يتوقف فى الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أوليا وما توقف فيه احتاج الى بيان بوسط فهذا وجه من وجوه إعانة الحس فى حصول الاوليات وهو إعانة على سبيل العرض فان الحس لايدرك الا الشخص لكن الشخصيات اذا استقرت فى الخيال متأدية اليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والاين والوضع المخصصة لها التى هى غير ضرورية فى ماهيتها وجعلها كلية ثم الفها بعد ذلك فى الايجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس فى الاوليات بطريق الاستقراء أيضا تنبيها لا احتجاجا كمن يستقرىء جزئيات أمور بينة الصدق

الا أن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذاك الكل وهذا الجزء وذاك الجزء

وقد يعينه بطريق التجربة لا فى الاوليات بل فى عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يعينه بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس سريعاً معه أشياء أخر إما الوسط (١) إن تصور طرفى المطلوب أو الاكبر إن لم يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل فى الأوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر فى ابطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علما إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا أو لما يجهله فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب آبقا لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

وحل هذا الشك يستدعى بيان أنه كيف يمكن ان يعلم الشىء ويجهل معاً وأن يعلم ويظن ظناً مقابلا للعلم فنقول إن اجتماع العلم والجهل لشىء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل فى حق شخص فى وقت واحد والثانى لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل اب مع اعتقاد أن لا شىء من اب فى حالة واحدة بل يمكن ذلك فى حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياساً ينتج

---

(١) إما الوسط إن تصور طرفى المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فان الذى حصل عنده أولا هو القمر وإظلامه تارة وإشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف هذه الشؤون انما هو بالقرب من الشمس والبعد عنها أى بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر فى نفسه بالحدس أن نور القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفا المطلوب فمثل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الاناء المحتوى على الماء الغالى كفاه فى الجزم بأن له قوة

فيه اعتقاده مثل أن يكون (١) كل ا دوج معا بلا وسطه ثم كان كل دب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما أن كل دب وهو حق وقرن به صغراه وهو أن كل اد ينتج أن كل اب واعتقد الآخر أن لا شيء من ج ب وهو باطل وقرن به صغراه وهو أن كل اج ينتج أن لا شيء من ا ب اما فى حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لاورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجتين جزما

وأماما لا يستحيل فى حق انسان واحد فهو أن يعتقـد أن لا شيء من ا ب ومع ذلك يعتقد فى نفسه إما مقدمتى قياس ناتج أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهى ان كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكفى فى حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال مالم يخطرهما على ترتيبهما على قصد ان يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علما بالقوة وظنه ان لا شيء من ا ب ظن بالفعل

---

(١) كل ا د وج معا كما عرف ان الثبات فى المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات فى المواقع تعرض للهلكة فى سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة فى سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص أن كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لا شيء من التعرض للهلكة فى سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثانى أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب فى اعتقاده هذا ولكنهما اختلفا فى الكبرى فأما أحدهما فقد نظر فى الكبرى السالبة الى مايفيده التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فنفى عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهى الثبات فى المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهى ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهى فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحداً استورد فى ذهنه أن الثبات شجاعة وأنه تعرض للهلكة وأن الشجاعة فضيلة وأن التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك فى أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن إنسانا يعتقد مثلا ان الاجرام السماوية (١) لا تشارك التى تلينـا فى طبيعتها ثم يحسب ان الكواكب نارية لانها نـيرة فظنــه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب وعلمــه بأنها غـير نارية غـير مخصوص بها بل هو كلى تندرج الكواكب تحتـه لأنه علم بالجملة أن كان كل جسم سماوى لايشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشىء من جهة لاتخصه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه

ومثال مايعتقد المقدمتين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المقدمتين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لانه لايجمعهما معا فى الذهن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطر

(١) ان الأجرام السماوية الخ هذه هى الكبرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهى أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت الى هذه الصغرى وانما الذى التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ماهو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو فى هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لاتشارك فى طبيعتها شيئا مما يلينا فليست بنارية بالضرورة لان النار مما يلينا أى من العالم العنصرى ولو انتبه الى اندراج الكوكب فى الكبرى المعلومة لوقع فى الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلتين له والآخر بالقوة وهو علمه أنها ليست بنارية فى ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوى فهو مخالف فى طبيعته للعالم العنصرى فهذا علم غير مخصوص بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذاك علم مخصوص بها فجهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست بنارية مختلفتان

معا بالبال وروعى تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما اذا كانا معلومين بالتفريق أولم يترتب الترتيب الذى من شأنه أن ينتج فالعلم بهما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احداها الجهل فيها بجزئى هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجهل فيها بلازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع بهذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم فى الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان أجبت بأنا لا نعلم عاد فقال فأنتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذى فى يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئى وما علمناه فهو علم كلى لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى بهذا الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشىء الذى فى يده اثنان وقرنا بها الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشىء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فانا لم ندع المعرفة (١) بكل اثنين فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

---

(١) فانا لم ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثنينية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنينية ولم نعين فى ذهننا اشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى العلم بالكلى ثم إن الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انا إنما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فانا نعلم أن كل اثنين فى نفسه سواء عرفناه أولم نعرفه فهو زوج

فاذا تقرر امكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان أحدهما خاصا والآخر عاما أو أحدهما بالقوة والآخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلى (١) الحاصل عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أولو كان مجهولا من كل وجه ماتصور الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذى لايطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل مالا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما (٢) من وجهين مجهولا من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصابته ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل إلى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق إن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق ولكنا تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجد أن تلك العلامة في عبد أفادنا علما بأنه آبقنا

(١) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

(٢) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة فى ضمن الكلي أما الوجه الذى هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى فادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط ووجدانها فى شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذى العلامة آبقنا علم كلى سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما أن اتصاف الاوسط بالاكبر علم كلى سابق يندرج تحته أن الاصغر موصوف بالاكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما مثلوه من طلب الآبق واندفع الاشكال رأسا .

الفصل الثالث

فى اختلاف العلوم واشتراكها فى الموضوعات والمبادى والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها

والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلة أو يكون. والتى لا مداخلة بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك فى الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعى وان اشتركت سميت متساوية فى الرتبة مثل علم الهندسة الناظر فى المقدار وعلم الحساب الناظر فى العدد فان موضوعيهما يشتركان فى الجنس وهو الكم

والتى تكون بينها مداخلة فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون فى الموضوعين شىء مشترك وشىء متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان فى قوى (١) نفس الانسان من جهة

(١) فى قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الأولى بالمصنف أن يحذف كلمة (نفس) فان الاشتراك فى القوى الانسانية مطلقاً جسدانية كانت أو نفسية وغاية ما يعتذر به عنه أن القوى الجسدانية انما تتصرف بالنفس الانسانية فهى من قواها ثم قوله « من جهة ما هو حيوان » كانه بيان للشىء المشترك فى الموضوعين ولا حاجة اليه بل فى ذكره ضرر فانه لا بحث فى أحد العلمين

بما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر فى جسد الانسان وأعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر فى النفس الناطقة وقواها العملية.

والقسم الأول الذى أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الاعم محمولا على الاخص أولا يكون فان كان محمولا فاما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذى عمومه عموم الجنس فاما أن يكون النظر فى الاخص من حيث صار نوعاً مطلقاً ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر فى المخروطات التى هى نوع من المجسمات والنظر فى المجسمات التى هى نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءاً من العلم الذى ينظر فى الموضوع الاعم.

وإما أن يكون النظر فى الاخص وان كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضاً من الاعراض الذاتية فننظر فى اللواحق التى تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى فان الطب ينظر فى بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتى وهو كونه بحيث يصح ويمرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من

عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر فى شيء من الموضوعين إلى هذه الجهة وانما البحث فى كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انساناً وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان ويشتركان فى أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد تتحد بعض مسائلهما فى الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والأعضاء فيها وهى عامة فى الحيوان ولكن البحث فى ذلك إنما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس فى علم الأخلاق إنما هو من حيث هى للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعى

والثانى أن يكون ذلك العارض أمراً غريباً ليس ذاتيا ولكنه هيئة فى ذات الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب شيئاً واحداً وينظر فى العوارض الذاتيـة التى تعرض له من جهة اقـتران ذلك الغريب به مثل النظر فى الأكر المتحركة(١) فانه تحت النظر فى المجسمات والقسم الثالث أن يـكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة فى ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيأ واحدا ونظر فى العوارض الذاتية التى تعرض له من جهة اتحاده بتلك النسبة مثل(٢) النظر فى المناظر فانه يأخـذ

---

(١) الأكر المتحركة جمع أكرة هى لغيـة فى كرة والأكرة المتحركة موضوع لعلمها وهى نوع من المجسمات لكنها أخذت فى علمها مع قيـد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهى هيئة ثابتة للأكر وليست مجرد نسبة بينها وبين شىء آخر وقد مثل الشيخ بهذا المثال لما يكون الموضوع فى علمين شيئا واحداً يختلف بالاطلاق والتقييد كالأكرة المطلقة فى العلم الكلى العام الشامل لمسائل الكرة متحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر فى المناظر الخ فان الموضوع فيه هى الخطوط المفروضة فى سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط فى مخروط ماهى نوع من أنواع المقادير التى يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فخصصتها وهى عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن جزأ منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر داخلا تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذى هو نوع من المقدار فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتى فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه ذاتى وهو كون موضوعه نوعا من موضوعها ومن وجه عرضى وهو كون موضوعـه بذلك القيد الغريب داخـلا تحت موضوع علم المخروطات الذى هو جزء من الهندسة

الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر فى لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذى هو موضوع الهندسة

والذى عمومه عموم اللوازم فهو العلم الأعلى الذى موضوعه الموجود والواحد ولا يجوز (١) أن يكون العلم بالأشياء التى تحته جزءاً من علمه لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى فلا العام يؤخذ فى حدا لخاص ولا بالعكس بل هى موضوعة تحته

وأما القسم الذى ليس العام محمولا فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشىء من أنواعه كالنغم(٢) اذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعى فأذا

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التى تحته جزءاً من علمه يريد بالأشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الأحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الأعلى بالمعنى المراد فى هذا الموضع من علم المنطق فاذا لم تكن أحوال ما دخل تحت ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءاً من العلم الأعلى لأن جزء العلم يكون بحثا عن الأعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعرض ذاتى له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض أعراضه الذاتية كعلم المجسمات مثلا فان ما يثبت فيه من الأعراض الذاتية للمقدار يثبت فى العلم لبعض أنواعه فيصح أن يكون جزءاً من الهندسة لأنه يبحث عن بعض الأعراض الذاتية للمقدار من حيث هو مقدار الذى هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلا فلا تثبت له فى الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للموجود وتكون الهندسة جزءاً من العلم الأعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أى لا الموجود مأخوذ فى تعريف المقدار مثلا ولا المقدار مأخوذ فى تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص عارضاً ذاتياً للعام فيكون البحث عنه جزءاً من العلم الباحث عن أعراض العام وبهذا تعين أن علم الهندسة مثلا تحت العلم الأعلى ولكنه ليس جزءاً منه

(٢) كالنغم لا يخفى أن النغم هى موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها إلى

أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العــدد وطلبت لواحقها من جهــة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهــة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختــلاف المطــلوبين فى النغم فحينئــذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذى موضوعه فى جملته بل تحت العلم الذى منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعى فجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال إنها تحت العام غير أن الخاص الذى هو النوع أو العــارض الذاتى الذى لم يتخصص (١) بشىء آخر فانه له مع ما يصح أن يقال هو تحت العام يقال إنه جزء

موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفــترق وحدتها عرضاً من أعراض بعض أنواعه وهى الاوتار وأعضاء الصوت فان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ فى حد معروضها وهو الصوت ولــكن الجسم الذى هو موضوع الطبيعى لا تحمل عليها وهى بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه فى الطبيعى لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التى عنها تحــدث ولكنها فى الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنهــا وعن جنسها الذى هو كيفية الصوت وذلك الأمر الغريب هو العدد لأن الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنغم فى الموسيقى ودرجاتهما إنما تعرض للنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التى تعرض للصوت أو لموضوعه ولــما كان البحث عنها من جهة ذلك الأمر الغريب لاق أن يوضع العلم الذى يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذى يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذى موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعى لأن الجهة التى هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التى روعيت فى البحث عن موضوع الطبيعى فيكون بمنزلة المباين له فان الطبيعى والحساب متباينان قطعاً وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما يباين ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر

(١) الذى لم يتخصص بشىء قيد لــكل من النوع والعرض الذاتى أما

من العلم العام وفى ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوضعى تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة فى موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين ينظر فى الموضوع على الاطلاق والآخر فى الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا ينظر (٢) فيه جزء من العلم الطبيعى وينظر فيه الطب أيضا وهو علم تحته النوع الذى تخصص بشىء آخر كالاكر المتحركة مثلا التى هى موضوع لعلمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهى تحت الجسمات ولكن علمها ليس جزءاً من علم الجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما تخصص بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزءاً منه أما النوع الذى لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة الى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثانى والعلم الاول جزء من العلم الثانى أما العرض الذاتى الذى لم يتخصص فكموضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتى لبعض موضوع الطبيعى والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعى والعرض المخصص كالمعقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم النامى المتحرك بالارادة الناطق وهو موضوع الطبيعى لكنها خصصت فى المنطق بجهة أنها توصل الى مجهول تصورى او تصديقى فيكون المنطق تحت الطبيعى ولكنه ليس جزءاً منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكأن الموسيقى يبحث عن عدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أى اسم الجزء بل يستحق اسمه الذى وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والأكر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعى جزء فاعل ينظر أى أنه يبحث عنه خاصة فى العلم الطبيعى فما يختص به من ذلك العلم جزء منه ينظر فى أعراض الانسان مطلقا فلو فصل ذلك المبحث من الطبيعى وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان ذلك العلم تحت الطبيعى وجزأ منه كما وقع للمتأخرين من أهل النظر

العلم الطبيعي ولـكنه لاعلى الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل ان جسم (١) العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الـكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتـكم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادى فاما أن يكون اشتراكا في المبادى العامة لـكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكا في المبادى العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو يبين شيء في علم اسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الأعلى بالقياس (٢) الينا وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إما متشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في جرم الـكل فان الطبيعي يفيد الآخر مبادى وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

---

(١) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهي من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعي وعند البحث عنها من هذه الحيثية يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منهما أما النجومي فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الأشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكم

(٢) بالقياس الينا يريد أن ما يبين في الأسفل لا يكون مبدأ حقيقيا للأعلى لأن الأعلى هو الذى تبين فيه مبادى الأسفل فاذا عرض أن شيئا مما يبين في الأسفل قد استعين به في الأعلى كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استعان به وفي المسألة التى استعين به فيها كامتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين في الطبيعي ويستعان به في الالهي عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسألة

مستديرة أو متشاركين في جنس (١) موضوع لكن أحدهما ينظر في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادي كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسألة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فانما يمكن اذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الان والآخر برهان اللم مثل أن المنجم يثبت كرية الفلك لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعى يعطى اللم في كريته لأنه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لاتفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكون (٢) في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان اللم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخر (٣) علة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا

وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانها في علم آخر فينتقل برهانها الى ذلك العلم (٤) أى يحال به عليه والثاني

(١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الكم الذى هو جنس موضوعيهما

(٢) ولا يكون في بعضه أى لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطا مستقيما أو منحنيا واسم يكون يرجع الى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضع

(٣) والآخر علة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالنتائج عند تألف الاقيسة فهو يعطى العلة الصورية للعلم اما في الألهى فيثبت لها العلم بالافاضة من مبدئها المجرد

(٤) الى ذلك العلم أى العلم الآخر الذى هذه المقدمة مسألة فيه ومعنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان

أن يكون شيء مأخوذاً في علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهانا حده الأوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما يمكن اذا كان أحد العلمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو تحت الأوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضا (١) لجنس موضوع العلم السفلاني أو جنس عارضه أو شيأ مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وانما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل البرهان ان نأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسألة الى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من احالة الطالب على البرهان في ذلك العلم ايضا ولكنه اولى باسم النقل من علم الي علم اما في التصوير الأول فلا نقل من علم الى علم وانما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان اقيم في علم آخر

(١) إما عارضا لجنس موضوع العلم السفلاني الخ العارض هنا هومثل العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان بمعنى ان الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان فخطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أفراد المخروط مطلقا وهو من أفراد المقدار فما يوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي بيناه فما يبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهانا في المناظر لأن ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطى العلة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها لدخل المناظر فيها وانما أفرد المناظر لزيادة العناية به ولكثرة أحكامه الى حد ينبغي معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفرد في تقسيم العلوم وافراد كل موضوع

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها لان اليقين دائما لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها

بعلم والا فان كل علم تحت آخر فن حقـه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى الشعب ولـكن كثرة أحكام الموضوع الأسفل قضت بافراده عن الأعلى ولـكنه لايمنع من نقل برهان الأعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيانه

وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى أن الاصغر فى السفلانى يكون عارضا لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه وقدعرفت ان مما يوضع فى مسـائل العلم عوارض موضوعه الذاتية كخلق العفـة مثلا يوضع فى مسائل علم الاخلاق وهو غرض ذاتى للنفس الانسانيـة أوقواها التى هى موضوع العـلم فعوارض الموضوع فى العلم السـفلانى توضع فى مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افراده أما جنسها فترد عليه أحكامه فى العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صح نقل البرهان الذى اثبت الحـكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحـكم لها

ولنضرب لك مثلا علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلـكا محدودا لغاية معينة فى المعـاش والمعاد وغايته أن تصل النفس إلى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أمس بسعادتها وما يلائم كمالها الانسانى فهذا العلم تحت علم الأخلاق ومما يوضع فى مسائله المسارعة لارضاء العشراء والتلذذ بمجاراتها فى أعمالهم فهذا الاصغر فى هذا العلم عارض لحب الـكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الأصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بقيدها السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فما يجرى من البرهان فى أحـكام حب الشهرة يجرى أيضا فى أحكام المسارعة لارضاء العشراء فمضاره ومنافعه تندرج فى مضار ذاك ومنافعه بين الأدلة التى تقام فى علم الأخلاق وقول المصنف أو شيئا مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله فى البرهان أى مما يوضع فى العلوم البرهانية كان يكون الأصغر فى العلم الأسفل من أجزاء موضوع العلم الأعلى كالـكلام عن أعصاب العين فى علم الرمـد فان أعصاب

بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة فى حقها دائما ، واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور فى حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن دخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه تحته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان (١) قيام البرهان عليه أيضا عرضيا

العين من جملة الأعصاب وهى جزء من بدن الانسان فالادلة التى تقام على أحكام الأعصاب فى الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتنقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذى ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف فى التعبير وأغمض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخونجى فى كشف الأسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان فى الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر فان كان الوجه الأول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية فى علم المناظر والبراهين العددية فى علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثانى فيمكن أن يتفق العلمان فى القياس فانه متى كان الحد الأوسط مقوما للاصغر والأكبر عرضا ذاتيا للاوسط وهو المأخذ الاول من مآخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضا ذاتيا للاوسط والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثانى من البرهانيات كان النظر فى العلمين واحدا وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا فى كليهما بل عساه أن يكون برهانيا فى أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحد هذين المأخذين . هكذا ذكره الشيخ فى الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كما لو برهنت على أن كل انسان حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على أن زيدا الموجود حيوان ولكنه برهان عرضى لأنه قد اتفق أن زيدا موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضى وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التى هى كليات يصح إقامة البرهان عليها لامكان اليقين الدائم بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقى وهى الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانما يقوم عليها البرهان فى ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها فيها

وإذا لم يكن عليها برهان فلا حد لها لان كل حد كما سنبينه فاما أن (١) يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لايصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه اذلا برهان عليها فلا يكون حداً ثم هذا الحدإن كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حدا (٢) مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه .

---

(١) فأما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه يمثلون لذلك بنحو الاستدلال على أن القمر ينخسف بان القمر تتوسط الأرض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذا قيل الخسوف ما هو حد بانه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لايكون كما قالوا جزء مقدمة فى البرهان بل ينقسم إلى جزأين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما وايراد القسمين فى الحد يخالف إيرادهما فى البرهان لانه يقدم فى الحد ما يؤخر فى البرهان كما تراه فى تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه فى البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر فى التعريف على الجزء المقدم فى البرهان وهو الاوسط سمى حدا هو مبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمى حدا هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذى عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لايبرهن عليها فهى لا تحداذ لو حدت لصح أن يكون حدها واحدا من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل فى البرهان على ما هو حد له فلو حدث لصح أن يكون حدهاداخلافى برهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقدقلنا إنهلابرهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الآتى فى قوله « ثم هذا الحدإن كان من المقومات الخ »

(٢) مع أنه لايدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لايدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام فى الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهى زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الناشىء

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات. وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السمارية وجوابه أن البرهان لم يقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبته الى هذا الكسوف وغيره (١) نسبة سواء الا ان الكسوف الذى قام عليه البرهان بصفته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحداً لا أن تصوره منع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ماسلف بيانه فى الكلي.

وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لاشك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أكثرية واما اتفاقية متساوية أما الاكثريات فلها لامحالة علل أكثرية واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وظنا أما العلم فبما كانها الاكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها لان الامر اذا صح أن له علة أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه لحصل

عن الحد وهو اعتقاد أن هذا الحد حقيقة للمحدود دائما بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد إلا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حداً حقيقيا إلا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا تزعزع هذا الاعتقاد لم يبق الحد حداً بل عاد تفسيراً لمدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم إذا فرضت أن الحل بالعرضيات فى وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باق ببقاء ذاتها

(١) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفا سيحصل ولا يلتفت فى البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلى ينحصر عند الوجود فى شخص فالذى يثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ماقال.

به الظن وهـذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف(١) البشرة ومتانة النجار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولهـا وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامـكان برهان وأما تميز كونها من لاكونها فليس به علم ولاظن وإلالترجح أحد الجانبين وصاراً كثريا

(الفصل الرابع)

«فى أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب»

كنا قد(٢)وعدناك فى آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين ماننجز الوعد فنقول الحد لايمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين المحدود الذى هو الحد الاصغر فى القياس وبين الحد الذى هو الاكبر فيه لابد من أن يـكون مساويا للطرفين فان الوسط(٣) لايـكون أخص من الاصغر فى موضوع ما ولايجوز أن يـكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون إما أعم منه أو مساويا ومساوى الاعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب(٤) أن يكون الوسط لامحالة مساويا

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله متانة النجار بنون ثم جيم أصول الشعر فى الجلد أو أصل المزاج

(٢) كناقد وعدناك الخ وذلك فى آخر المقالة الثانية التى وضعها المصنف فى الاقوال الشارحة حيث قال«وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكنا لما لم نشرع بعد فى البرهان أخرنا هـذا البحث إلى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحدو البرهان ان شاء الله »

(٣) فان الوسط لايكون أخص الخ أى فى القضية الـكلية وهى هنا كلية لان الحد انما يكون للنوع الذى هو الاصغر بأجمعه لالبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هى أن الاوسط لابدأن يكون مساويا للطرفين ولم يثبت الا أن الاوسط يجب ان يكون مساويا للاصغر ثم استمر فى تتميم البرهان مع انه بقى عليه أن يكون الاوسط اخص من الاكبر ولم يتعرض

والمساوى للمحدود إمافصل أوخاصة أوحد آخر أورسم ولايجوز أن يكون فصلا أوخاصة لان الاكبر إما أن يحمل عليه مطلقا أوعلى أنه حدله فان حمل عليه مطلقا لم ينتج القياس الاحمله على الاصغر فقط وهذامستغن عن القياس فان ذاتيات الشيء وأجزاءه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الاكبر حداًله وان حمل على انه حدالاوسط فلايخلو إما أن حمل على أنه حدله من حيث هو فصل أو خاصة أوعلى أنه حدلكل مايوضع له ويوصف به والقسم(١) الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولاحدالفصل من حيث هو فصل حدا للنوع وأما القسم الثانى فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حدلكل مايوضع له كيف كان أولما يوضع له وضعا حقيقيا والأول من(٢) هذا القسم كاذب

لنفيه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فانه وهو مساو للاصغر لوكان أخص من الاكبر لكان الاكبر أعم من الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(١) والقسم الاول كاذب الخ اى أن النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الاكبر على الاوسط الذى هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل فتكون النتيجة ان النوع هو الاكبر من حيث هو فصل وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو مايؤخذ من قول المصنف «فليس حد النوع حد الفصل الخ» ويمكن ان يترك الى ظاهره وهو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حد له الخ اى يكون الكذب فى الكبرى ويكون قوله فليس الخ بيانا للكذب بما يؤد اليه الحمل عند النتيجة والافلو قصد حمل الاكبر على الاوسط على أنه حدله من حيث هو فصل لم يكن فيه كذب فى ذاته

(٢) والاول من هذا القسم كاذب أيضا أى إن الكبرى كاذبة فان الاكبر لو حمل على الاوسط على أنه حد لكل مايوضع له أى وضع كان والفرض أن هذا الاكبر حد للنوع الذى هو الاصغر لكان الاكبر حدا لكل مايوضع مع النوع تحت الأوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حداً لأمور مختلفة فى حقائقها بعضها عوارض وبعضها ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث هو نوع مطلوب الحد واستحالته ظاهرة

أيضا إذ يوضع للفصل أو للخاصة غير النوع ايضا مما هو خاصته أو فصله كالبا كى والحجل أو منتصب القامة وغيرها من خواص الانسان يوضع للضاحك الذى هو خاصته وليس حد الانسان حد شيء منها وأما الثانى وهو أنه محمول على أنه حد لما يوضع له وضعا حقيقيا فهو مصادرة على المطلوب الاول اذ المطلوب أن هذا هل هو حد النوع والموضوع الوضع الحقيقى للفصل أو الخاصة هو النوع فكيف يؤخذ فى أجزاء البيان أن هذا حد للموضوع الحقيقى الذى هو النوع وهو (١) بعينه نفس المطلوب هذا مع أن الوسط يجب أن يكون أعرف للاصغر من الاكبر له وكيف يكون شيء غير الحد أعرف للمحدود من الحد وحد الشيء هو حقيقته وذاته فانه القول الدال على حقيقته وماهيته ولا أعرف للشيء من حقيقته وأما إن كان الوسط حدا آخر فهو باطل لا ناقد بينا أن الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان لان الحد التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشيء فاذا استوفيت جميعا فى حد لم يبق للحد الآخر ما يتألف منه اللهم إلا أن يكونا غير تامين بل اقتصر فى كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط ان كان كل واحد منهما مساويا فى الحمل للمحدود وهذا باطل أيضا من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون حداً تاماً والثانى أن هذا الوسط لا يخلو إما أن يكون حمله على الأصغر حملا يشترط فيه أنه حده والأكبر كذلك فى حمله على الاوسط وإما أن يكون الحمل فيهما أوفى أحدهما حملا فقط من غير اشتراط أنه حد لما حمل عليه أما القسم الاخير فلا يلزم منه الا أن الاكبر محمول على الاصغر وهو معلوم دون القياس والقسم الاول باطل.

---

(١) وهو بعينه نفس المطلوب الخ وذلك انك أردت من الفصل عند حمل الاكبر عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه الفصل حملا حقيقيا فصارت الكبرى ان النوع وهو موضوع الفصل هو الاكبر وهو الحد فتكون الكبرى هى الدعوى بعينها وذلك مصادرة ظاهرة وإنما كان الموضوع وضعا حقيقيا للفصل والخاصة هو النوع لانهما للنوع أولا وبالذات ويحملان على غيره بالعرض كما هو ظاهر

لان الكلام فى كون الاوسط حدا للاصغر والاكبر حدا للاوسط كالكلام فى الاول فاما أن يكتسب بقياس أوطريق آخر غير القياس أواقتضب اقتضابة ووضع وضعا من غير اكتساب بطريق فان اكتسب بقياس فاما أن يذهب الى مالانهاية له أو ينتهي الى حد لم يفتقر الى وسط أويدور فيتبين الآخر بالاول والتسلسل والدور محالان والانتهاء الى حد غير مفتقر الى وسط يميز(١) بين حد وحد فى الظهور والخفاء واذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا يكون فيها أبين وأخفى واذا اكتسب بطريق آخر أوضم وضعاً لامتلقى من طريق فليكتف بمثله فى الاول

والقسمة أيضا لاتفيد الحد لان القسمة تضع أقساما من غير تعيين قسم فان وضع منها قسم على التعيين كان وضعا مبتدأ لامستفادا(٢) من القسمة أو ان استثنى

(١) يميز بين حد وحد فى الظهور والخفاء أى يقتضى ان يكون حد أظهر من حد لان الحد الذى انتهينا اليه غير مفتقر الى وسط بخلاف الحد الذى نطلبه فانه مفتقر اليه مع أن الحد لا بد أن يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن ان يكون منه أوضح وأخفى

(٢) لامستفاداً من القسمة فانك اذا قلت الانسان إما حيوان ناطق وإما ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتيا من التقسيم بل أتى لك ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمة ويكون كون الانسان حيوانا ناطقا أمرا معروفا لك من قبل فهو مبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وانما الذاهبون الى ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلا الى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النامى الى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم النامى الحساس الى ناطق وغير ناطق وفصل هذه الاقسام بعضها عن بعض يؤدى الى معرفة حد الانسان بما عم من أجزائه من الجسم والنامى والحساس التى يشملها الحيوان وما خص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه برىء مما سيورده عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره بلفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا بوضع المحدود أصغر فى الدليل لهذا قالوا ماقالوا وسنزيد ذلك إيضاحا

نقيض قسم لنتاج الباقى فاما أن يضع فى القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع ان الشىء فى نفسه إما كذا وإما كذا أى محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الاول هو بيان الشىء بما هو أخفى منه لان حد الشىء أبين له مما ليس حده وأما الثانى وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء نقائضها عن القسمة بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان وكذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الاجزاء وتؤلف قياساً آخر وهو ان هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشىء قول مفصل دال على ماهية الشىء وكل قول مفصل دال على ماهية شىء فهو حده فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشىء أيضا لان القياس الأول أيضا هو بيان الشىء بما هو مثله أو أخفى منه لان أجزاء الشىء بينة للمحدود غير محتاجة للبيان وهى أبين من نقائضها أو مثلها فى البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشىء من الناطق فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا فهو توسيط حد الحد فبأى طريق عرف أن حد الحد هذا فكان مصادرة على المطلوب الاول وعلى الجملة (١) فتوسيط حد الاكبر بسبب أنه أبين للاصغر من الاكبر له وتوسيط حد الاصغر لان الاكبر ربما يكون أبين له من الاصغر ليس بقياس إلا على أقوام بله لا يخطر ببالهم معنى الشىء فاذا ذكر لهم حده تنبهوا لمعناه فابتدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكأن غناء هذا التوسيط فى افادة التصور لا فى التصديق بل التصديق حاصل لو كان التصور حاصلا دون هذا التوسيط واذا كان كذلك فمن يفهم أن

---

(١) فتوسيط حد الاكبر الخ وذلك فى قولنا مجموع هذه المحمولات قول مفصل الخ فانا قد وسطنا قول مفصل الخ وهو حد الاكبر الذى هو الحد وقوله وتوسيط حد الاصغر الخ كان تقول مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات الانسان كلها وذاتيات الانسان كلها هى حده فقد حددنا المجموع بأنه ذاتيات الانسان ووسطنا هذا الحد بين المجموع وبين الاكبر وهو حد الانسان وذلك التصرف لا يجوز الاعلى قوم بله كما قال المصنف

الحد قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حدله كيف يسلم أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فان كان بينا أنها قول مفصل دال على ماهية لشيء كان بينا أنها حد دون هذا التوسيط فان معنى الشيء اذا كان بينا الشيء آخر كان هو بيناله لامحالة اذ ليس هو غير معناه وان لم يكن بينا أنها حد لم يكن بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان مصادرة على المطلوب الاول من هذا الوجه أيضا

والاستقراء أيضا ليس طريقا الى اكتسابه فان الجزئيات (٣) اذا حصرت فاما أن يحمل الحد عليها على انه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حداً النوع حد للاشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فوجبه ان يكون محمولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حده

ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حدضده من حده من الضد الآخر

فاذا زيفت هذه الطرق كلها فلنبين طريق اقتناص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نعمد الى الاشخاص التي لاتنقسم من جملة المحدود وسواء كان المحدود جنسا أو نوعا ونتعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جملة المقولات العشر

---

(١) فان الجزئيات الخ أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تحصيل الحد باستقرائه في جميعها كما تقول زيد حيوان ناطق وعمرو حيوان ناطق وهكذا لو فرض حصر جزئيات الانسان مثلا أو تقول في حد السيار المحصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيار كوكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما لم يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم وسنأتي نبينه بعد أن ينتهي المصنف من طريقه التي حددها لكسب البرهان

ولانكتفى بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا التقطنا أشخاصا (١) مع أنواع واقعة تحته أو كان نوعا قصدنا الى عدة من أشخاصه ونأخذ جميع المحمولات المقومة لها التى فى تلك المقولة من الأجناس وماهو كالأجناس والفصول أو فصول الأجناس وأعنى بقولى ماهو كالأجناس الموضوع المأخوذ فى ماهية العرض الذاتى الذى كالأنف للفطوسة ثم نأخذ الأعم ونردفه بالخاص القريب منه مقيدا به على ماعرفت التقييد ونجتهد فى الاحتراز من التكرير مثل أن تقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجملا فاذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلا من الاعم الى الاخص ووجدتها مساوية للمحدود فى الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها دالا على كال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة فى الحمل فهو ان كل مايحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل مايحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة فى المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الاقوال المساوية فى الحمل لايكون مساويا فى المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته إياه يخل بمعنى الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذو نفس حساس ونقتصر عليه فانه ناقص فى المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك فى الحمل

ثم إن كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلة بدله أى حده وهذا كله مما سبق بيان له فى المقالة الثانية لكن الغرض فى اعادته التنبيه على انه هو طريق التركيب وأن لاطريق الى اقتناص الحد غيره .

---

(١) مع أنواع واقعة تحته أى أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها مصحوبا بنوعه الذى يدخل تحته وكان الاولى فى التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هى عبارة غيره .

والقسمة وإن عزلناها عن رتبة افادة الحد فلها معونة فى طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ماهو الاعم والاخص من المحمولات فليستنبط منها كيفية تركيب أجزاء الحد فى البداية بالاعم وتقييده بالأخص والثانى دلالتها (١) على انقسام الشىء من طريق ماهو فنجعل الشىء جنسا لما يليه فى الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى

(١) دلالتها على انقسام الشىء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف «ويجب أن يعلم ان للقسمة معونة فى التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشىء فى البداية بالأعم وتقييده بالأخص لدلالتها على انقسام الشىء الى المقول فى جواب ما هو وإلى غير المقول فى جواب ماهو فيجعل الشىء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز منه الى فصول أجناس أخص فيعلم ترتيب الأجناس على التوالى ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولا تدل عليها عرضا الخ» فقد جعل الوجه الثانى من تتمة الوجه الاولى وعلة له وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والاخص شىء وترتيب الاجناس وتمييز كل واحد منها عن الآخر شىء آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة مافى الانسان الى أعم وأخص بدون رعاية الى ترتيب الاجناس كان تقول الجوهر إما ممتد فى الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والممتد اما نام أو غير نام والنامى إما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة إما ناطق أو غير ناطق فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيدا له بالاخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سرد لاجزاء حقيقة واحدة وهى الانسان مبتدأ بالعام منته بالخاص

لكنك لو أتيت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء فى طريق ماهو الى المقول فى جواب ماهو وغير المقول فى ذلك الجواب بل مقول فى جواب أى شىء هو فى ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذى يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استفدت مع البداية بالاعم والتقييد بالاخص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت فى الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد فى الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان

فصول الاجناس الاخص منه فيجرى ترتيب الاجناس على هذا التوالي والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسما احدهما تحت قسمي الآخر كانقسام الجسم ذي النفس إلى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشيء إلى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته إلى أقسام متساوية فى الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أوشك

بالقسمة عن غيره فى ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسم فى ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامى بان تضيف الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامى ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامى لانه يقال فى جواب ما هو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامى فصلى الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر فى التقسيم الى ما يقال فى جواب ما هو وما لا يقال واكتفيت فى القسمة بما يذكر فى طريق ما هو لم يتحصل لك الا فصول وهى وان كانت فصولا لاجناس بعضها أخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى مايقال فى جواب ماهو ومالايقال

ولنأت الآن على ما وعدنابه من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من ان الحد لايكتسب بالبرهان ولابالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لاطريق للحد الاالتركيب وقدعلمت بيانه مماذكره المصنف وأنت تراه لايتيسر لك الا بعد معرفة أجزاء الماهية وأنها أجزاء لهاوانه لاجزء لهاسواهاوان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به التعريف حدا عندهم ولا يخفاك ان طالب الحد لماهية ماكالانسان مثلا لابدان يبتدىء بتمييز المحمولات التى تحمل عليها حملا عرضيا مما يحمل عليها حملا ذاتيا فأول مايبتدىء ينظر فى الجوهر هل هو ذاتى أوغير ذاتى وربما يحتاج ذلك إلى الدليل على نفى أنه عرضى ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزأ من الانسان الذى هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لاتخفى وهكذا يستقرىء جميع مايصح ان يكون ذاتيا فى الانسان مبدأ لآثار تصدر عنه حتى يأتى على آخر ذلك بالاستقراء الحاصر وهو فى جميع ذلك يستعمل

أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التى اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والأشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الانسان وقفت ولم ينقسم بعد بالذاتيات وبعدها إما أن ينقسم الى الأشخاص أو الى الفصول العرضية كالكاتب والامى والخياط والحارث وغير ذلك

الفصل الخـامس

فى مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالبة حقيقة الذات بعد (١) مطلب هل البرهان يضروبه لاثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية ويستعمل القسمة حتى يمحص الذاتى من العرضى والعام من الخاص الى أن تكمل لديه الأجزاء ويصل الى اليقين بأن لا جزء وراء ماوجد وبعد هذا كله يأخذ فى الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من البديهيات التى لا تخفى على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالموصل الى الحـد فى الحقيقـة هو البرهان والقسمة والاستقراء تتضافر الطرق الثلاثة فى كسبه ولـكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا حرصوا على أن ينفوا توسط البرهان وما معه فى تحصيل الحد وأخذوا يضربون فى عماية أضلت عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق ولو شاؤا لرجعوا إلى ماقرروه من أن الحد الحقيقى يتوقف على التصديق بوجود المحدود وما بينوا به ذلك من أن الحد علم ولن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس مثالها الى الذهن ثم بعد ذلك كانوا ينتقلون الى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون مافى الذهن مثالا لذاتها لا لعرضها يحتاج إلى التمحيص بالدليل فاذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها فى الذهن عدة تصورات للماهية متى رتبت وجمعت على النسق المعروف مثلت الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لا شناعة فيه وكأنهم راعوا فى الكاسب أنه هو الممثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع مايجب تحصيله ولا ينازعهم أحد فى أن طريقه الفرد هو ترتيب الأجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم فى مقدمة الفن الرابع أن ما الطالبة للحقيقة

ولم تطلب العلة الذاتية فى البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشيء وماهيته فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد فى تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلل الذاتيــة مقومة للشيء فهى داخلة أيضا فى جواب ماهو أى الحد حسب دخولها فى جواب لم الطالب للبرهان الحقيقى وبهذا يعلم أن البرهان وان لم يكن طريقا الى اكتساب الحد فبعضه نافع فى حدس بعض الحدود وهى التى حدودها الوسطى علل ذاتية للشيء ولسنا نعنى بهــذا أن العلل يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلا فما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لاتجعل حدود البرهان بل نعنى به التنبه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ماذا سئل لم ينكسف القمر فقال لأنه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوؤه فانــ كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وماهيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فيتنبه من هذا البرهان للحد لــكن الحد الــكامل لايكون حداً واحداً فى البرهان أى جزء مقدمة بل جزآن وإيرادهما فى الحد خلاف إيرادهما فى البرهان إذ يقدم فى الحد ما أخرته فى البرهان ويؤخر ما قدمته فانك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء فى البرهان وفى الحد الــكامل تؤخره فتقول الــكسوف هو زوال ضوء القمــر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأى البرهان حدا واتفق أن كان مميزا وإن لم يكن حداً تاما سمي الذى يكون مقدما فى البرهان أى الحد الأوسط حدا هو مبدأ برهان مثل توسط الأرض فى هذا المثال والذى يكون مؤخرا فيه أى الحد

انما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التى تطلب حقيقتها فان ما لاوجود له لا حقيقة له فى ذاته بل الحقيقة هى حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضا أن مطلب لم متأخر عن مطلب هل المطلق لأنه طالب لعلة الاعتقاد أو علة الوجود بحسب الأمر فى نفسه وهذا لايكون إلا بعد التصــديق بالوجود ومطلب هل المطلق يشمل الســؤال عن الوجود لأن هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس بموجود

الأكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حدا هو مبدأ برهان وما هو المعلول اذا اقتصر عليه يسمى حدا هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما

فلفظة الحد تقال بالتشكيك على خمسة أشياء وإنما قلنا بالتشكيك لان المعنى فى هذه الاشياء ليس مختلفا مـن كل وجه فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذى يلتفت فيه الى وجود الشىء فى نفسه ومهما كان وجود الشىء غير معلوم فالحد لايكون الابحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع فى فاتحة أصول الهندسة فاذا صح للشىء وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمنه ماهو مبدأ برهان ومنه ماهو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ماهو حـد لامور لاعلل لها ولاأسباب أوأسبابها وعللها غير داخلة فى جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها الابحسب الاسم فقط ولامبدأ برهان ولانتيجة ولامركب منهما

(الفصل السادس)

فى أقسام العلل وتفصيل دخولها فى الحدود والبراهين ليتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تقال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبى الثانى مايحتاج اليه ليقبل ماهية الشىء وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطمث والنطفة للصبى الثالث الصورة فى كل شىء فانه مالم تقرن الصورة بالمادة لم يتـكون الشىء مثل صورة الكرسى الرابعة الغاية التى لاجلها الشىء كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسى

وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدودا وسطى لان كل علة للشىء فى شىء فهى واسطة بينهما لكن منهاماهى قريبة ومنهاماهى بعيدومنهاما هى بالذات ومنهاما هى بالعرض والقريب مـن العلة الفاعـلية هى كالعفونة

للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليابس على الرطب فى الاخلاط للموت ومن العلة الغائية كتوقى (١) احتقان الخلط واستيلاء البرد للمشى للحمام وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشره (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط لكون الزاوية قائمة ومن العلل المادية كتضاد (٣) الاركان للموت. ومن العلل الغائية كتوقى سوء الهضم للمشى وأما ما بالذات من العلة الفاعلية فكالثقل لانهدام الحائط وكالسقمونيا فانه يسخن بذاته ومن المادية فكالصقالة لعكس الشبح ومن الصورية فمثل كون الزاويتين متساويتين فى الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالصحة للمشى وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقمونيا يبرد لانه يزيل المسخن أعنى الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع (٤) المسخن ومن المادية

(١) كتوقى احتقان الخلط أى أن الداعى الى المشى للحمام والغاية منه هودفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشره بالتحريك وهو اشتداد الرغبة فى الاكل والافراط فيها فانه سبب لكثرة الاكل ولتناول ما قد يضر من المأكولات وذلك سبب العفونة وهى سبب الحمى

(٣) كتضاد الاركان للموت الاركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها كالحرارة التى هى أثر لما يولدها من تلك العناصر فانها تضاد البرودة وهي أثر لما يولدها من العناصر فهذا التضاد سبب فى التفاعل بينها وقد يغلب أحدها على الآخر فيستولى عليه كاليبس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت

(٤) لانه يجمع المسخن وذلك بما يسمى رد الفعل فان الماء البارد اذا صب على جزء من البدن برد فى الحال وانحسر الدم عنه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الاحماض ويفرزها وهى مما يسخن

فكالحديدية (١) لعكس الشبح ومن الصورية فككون(٢) الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين لـكون الخط عمودا ومن الغائية فكالعثور على كنز للمشي

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الاربع قريبة كانت أوبعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل واذا كانت بالفعل كانت سببالكون المعلول بالفعل وأما اذا كانت بالقوة فليست سببا لـكون المعلول بالقوة فان ذلك للمعلول(٣) من نفسه وقد تـكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تـكون عامة كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول اذا وضع (٤) بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية

(١) فـكالحديدية لعكس الشبح وذلك ان كان الصـقيل الذي يعكس الشبح حديدا

(٢) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط الخ تقدم أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات لـكون الخط عموداً أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهمامتساويتين فى الجنبين بحيث تكون كل واحدة منهما فى جانب مساوية للاخرى فى الجانب الآخر

(٣)فان ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيئا آخروراء كونه ممكنا وذلك له فى ذاته وهو قول ظاهرى لان المعدم فى ذاته لايقوم به وصف لاقوة ولافعل وانما الوصف فى الحقيقة لشىء أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أوان يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهى غير موجودة بالفعل وما لايكون موجوداً لايكون علة لـكون شىء بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشىء معلولا بالقوة لشىء آخر هو موجود بالفعل امامادة أخرى بعيدة اوفاعل يمكن له ان يفعله أومايشبه ذلك أما المعدوم فى ذاته فلا وصف له كما قد منا

(٤) اذا وضع بالفعل أى اذ قلت انه موجود بالفعل فقد قلت ان العلل الاربعة قد وجدت وسمى ذلك وضعا لانه أشبه بوضع بعض أجزاء الشرطية فى الاستثنائى لاستنتاج وجود الجزء الآخر

بعالم توجد بعد من حيث هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة فى الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا تمثل فى ذهن الفاعل بعثه على الفعل فهى من حيث معناها وما هيتها علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات الحادثة بالفعل والعلل الاربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك فى حصول المعلول أما آحادها فمنها (١) مايلزم من وجوده وجود المعلول لالأنه وحده مجموع العلل ولكنه من جملتها بحيث لاينفك وجوده عن وجود جميعها فيلزم وجود المعلول اذن عند وجوده بجملتها ومنها مالا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم (٢) من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففى كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة لاتمنع الغاية اذ الامور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهى لغايات مثل أن

---

(١) فمنها مايلزم من وجوده وجود المعلول الخ أى مايلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده متقدما بالذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدما عليه فى الاعيان وليس هذا اللزوم لان ذلك الواحد من العلل هو مجموع مايلزم لوجود المعلول بل لان نسبته الى جملة العلل بحيث لاينفك وجوده عن وجود جميعها كالعلة الصورية فانها لاتكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية وتصور الغائية أو مبدؤها فى الطبعة فيلزم وجود المعلول اذن عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده حتما لاستلزام العلم بوجود مجموع العلل والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول لانه لازم عن العلة التامة وهذا اجمال فصله فى قوله أما الصورة الخ

(٢) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود احدى هاتين العلتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم أن المعلول قد حصل

المادة التى خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد اذ تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان خلق حدة الانياب لتمام وغاية وهى قطع الطعام وفى كثير منها (١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تحدث بحركة من علة محركة ولا حركة إلا فى زمان ومن هذا القبيل الامور الصناعية فان الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل استعداد المادة لأن الفاعل ربما كان غريبا خارجا فربما يلاقى المادة وربما لا يلاقى أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية فى جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو فى زمان وأما الفاعل فليس يجب من وضعه فى كثير من الأشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذى هو المادة أيضا وجود المعلول مالم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التى فى الأفيون إذا وصلت الى البدن فما لم ينفعل الافيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فاذا كان الامر على هذا الوجه فى آحاد العلل وكل واحدة من أصنافها وإن صلحت لأن تكون حداً أوسط لكن لا ينقطع سؤال اللم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التى بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوى المعلولات فى الحمل أى ينعكس عليها (٢) وبعضها أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف

---

(١) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول وذلك كأن يستعد الحديد لأن يكون سيفا مثلا بوصول درجة الحرارة عند الاحماء الى حد الاحمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق لينال صورة السيف

(٢) وبعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة فى تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لانها كلما وجدت وجد المعلول وقد يوجد المعلول بدونها عن العلة الأخرى

الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحدة منهما أخص من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة (١) وعن حرارة الروح أخرى بلا عفونة

وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذى هو أعم من كل واحدة منها وقد لاتشترك أما مالاتشترك فلاتجعل حدود وسطى الالموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الأخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة (٢) بل حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما مااشترك فى معنى عام فان حمل الاكبر أعلى الحدود الوسطى التى هى أخص (٣) لايكون أولا ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة

---

(١) وعن حرارة الروح أخرى أراد بهالروح الحيوانى المنبث فىالعروق عن حرارة الدم ويعدونه مدار الحياة الحيوانية

(٢) بل حمى أصحاب الغب بغين مكسورة وباء مشددة أى الذين تغبهم الحمى فى أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكنك ان تثبت للمتعفن الاخلاط أنه محموم علىالاطلاق بل انه محموم حمى الغب وانما يثبت ذلك لبعض المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال فى النوع بالنسبة الى الجنس فان النوع وهو علة خاصة للجنس انما يكون واسطة لثبوته بالنسبة الى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لافراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(٣) لايكون أولا الخ يريد أن يفرق بين ماتشترك فيه العلل فى أمر عام وبين ماسبق من علية النوع للجنس فانك فى توسيط النوع تقول مثلا هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الانسان والحيوان مقول على الانسان أولا بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذاتقول فى أفراد الفيل والفرس أما فيما هنا فيتوسط النوع فى ثبوت الاعم منه لفرده ولكن لاعلى الوجه السابق فان العلل المتنوعة وهى الانواع كالتين والخروع والكرم التى هى علل لثبوت انتشار الورق الذى هو عام لافرادها لما لم تكن عللا لثبوته

التين والخروع والكرم فان العلة المساوية للانتثار فى جميعها جمود رطوبتها وانفشاشها أما كون هذه تينة وهذا خروعا أو كرما فهى أمور أخص من الانتثار الذى هو الاكبر لكن جمود الرطوبة التى هى العلة المساوية ليس لهذه الوسطيات الخاصة أيضا أولا ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عريضة الاوراق بلاواسطة وعريض الاوراق تنفش رطوبته بلا واسطة ومنفش الرطوبة ينتثر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتثار

هذا العام مباشرة لان عليتها ترجع الى أمر يعمها وهو العلة فى الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباته عليها حملا أوليا بل يلاحظ فى حمله توسط الامر الذى يعمها فاذا قلت هذا تين وكل تين منتثر الورق لم يكن ذلك استدلالا صحيحا لانك لم تأت بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت العلة القريبة ملحوظة تلك معلومة من قبل فتكون هى الوسط فى الحقيقة وغاية الأمر أنك حذفتها عند التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهى الأمر الذى يعم جميع العلل الخاصة ملحوظة كان توسيطها مثبتا للاكبر على الاطلاق لافى أفراد نوع من هذه الأنواع فقط فانك متى راعيت فى الحكم أن كل منفش الرطوبة فهو منتثر الورق ثبت الانتثار لكل ماهذه حاله سواء كان كرما أوخروعا أوتينا بلاتخصيص لواحد منها فاذا قلت هذا تين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة منتثر الورق فهذا منتثر الورق دخل فى الحكم أفراد الكرم والخروع بمعنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولاتكون العلة وهى نوع التين من قبيل العلل الخاصة التى لاتنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنفش الرطوبة وهما مساويان للانتثار متعاكسان عليه

وانتثار الورق تساقطه وانفشاش الرطوبة تحليلها وذهابها كأنه انفعال من الفش ويقال فش القربة إذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الانواع من الشجر لاتنفك يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه بعريض فان التساقط يعروها فى أوقاته الخاصة

القريبة منه هى الانفشاش والانفشاش ليس أولا لهـذه الخواص بل لعريض الورق فمثل هذه العلل هى المتعاكسة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلل والمعلولات قد تترتب ترتيبا يوهم الدور مثل ابتلال الأرض بسبب حدوث المطر وحدوث المطر من الغيم وحدوث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض فاذا حذفت المتوسطات كان ابتلال الارض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض لكن هذا إنما يكون دورا لو كان الابتلال الذى هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو بالنوع فليس فيه محال دورى فان قيل ان لم يكن هذا دورا فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو أنه اذا كان كثير من العلل يساوى المعلولات مثل توسط الارض للكسوف ومثل انفشاش الرطوبة الماسكة لانتثار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دورا قلنا ليس إذا كان كل منهما مساويا للآخر جاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ماهو الاعرف فلئن كانا متساويين فى المعرفة والجهل فلا بيان لاحدهما بالآخر فان عرف التوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بيانا حقيقيا أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة التوسط فاذا أثبت التوسط به كان بيانا حقيقيا . أيضا هذا مع أن توسيط العلة يعطى برهان اللم وتوسيط المعلول يعطى برهان الإن فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا فى العلل ودخولها فى البراهين

وأما دخولها فى الحدود فان كان الغرض من الحد تصور الشىء من جهة ماهيته فيتم من هذه العلل بما هى أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ماهى خارجة عن ذات الشىء وإن كان الغرض تصور ماهيته كما هـو موجود ولا يتحقق ذلك إلا بجمع علله الداخلة فى القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعا فلا يدخل فى الحد الا العلل المساوية للمحدود وأما التى هى أخص مثل انطفاء النار وانكسار القمقمة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت (١) فليس شىء منها يدخل .

---

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ماتقدم من انطفاء النار وانكسار القمقمة.

فى حدود ماهو أعم منها وان دخلت فى البرهان فان وجدلها معنى عام مثل القرع المقاوم الذى هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ فى حد الصوت وأما العلل الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم (٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد لا لحد الصوت المطلق ومثل العفونة لحمى الغب لا لحمى المطلقة

وقد يحد الشىء بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول فى حد السيف انه سلاح صناعى من حديد مطول معرض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعى فصل من المبدإ المحرك أى الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية .

والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشىء المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهبت المواد الجوية ثم انطفأت انهار بعضها على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ماذهب إليه بعض قدماء الحكماء والقمقمة الجرة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها فى حده لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريفك لا يكون جامعا لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلل الخاصة تدخل فى البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها فى الموضع الخاص

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طلبا للنفوذ الى العلو فى السحاب المتكاسف من البخار البارد فلولا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة وقد أشعلته الحكاكة والحركة فتنطفىء الشعلة ويكون الرعد .

(الفصل السابع)

فى ألفاظ استعملت غير مشروحة المعانى وهى العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لايمكن أن يكون إلا كذا اعتقاداً لايمكن زواله اذا كان الشيء فى نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبته ويقال علم لتصور الماهيات بالحد واذا حصل هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصوراً كان أوتصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى فى الحكمة لايتعلق بغرضنا تعدادها

والظن الحق هواعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لايكون كذا فان كان الشيء في (١) نفسه كما اعتقده وهو فى نفسه يمكن أن لايكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علما لاظنا وإن كان الشيء فى نفسه كما اعتقده لكن لاثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لايكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذى يفرضه كذا عسى أن لايكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لايكون فى النفس رأى

---

(١) فان كان الشيء فى نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء فى نفسه لامدخل له فى حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد باتا لاتجويز فى نفس المعتقد لنقيضه عنده مثلا نعتقد اعتقادا باتا أن فى الانسان قوة التميز بين الخير والشر فهذا علم ويقين لامجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان فى نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن ان يسلب هو فى نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصيره فاقد قوة هذا التمييز وانما المدار فى الظن على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لايكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذى تطلبه ويدخل فى الظن مايحصل فى النفس مع الغفلة عن النقيض كما فى تصديق المقلد اذا لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلقل مافى نفسه بمجردها

فى المسألة البتة والمركب أن لايكون فى النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لايكون كذلك لكن الميل الأغلب الى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمى جهلا بسيطا لانه ليس فيه الاعدم الرأى فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من العدم و الوجود

واعلم انه لايجتمع علم وظن فى شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضى رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت ولايجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد فى شيء لأنه إن تساوى رأى أنه كذا ورأى أنه ليس كذا كان شكالاظنا وإن غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر

والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب الآراء

والفهم جودة تهيء هذه القوة نحو تصور مايرد عليها من غيرها

والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادىء ليصير منها الى المطالب

والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها

والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس فى الطبع مثلا اذا رأى القمر إنما يضيء دائما جانبه الذى يلى الشمس وينتقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس فى الحال أن القمر يستنير من الشمس

والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن فى جزأى العلم والعمل أما فى جانب العلم فأن يكون متصوراً للموجودات كما هى ومصدقا بالقضايا كما هى وأما فى جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذى يسمى العدالة وربما قيل الحكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

(الفن الخامس)

فى المغالطات فى القياس

واذ أعلمناك الطريق الموصل الى التصديق اليقينى الذى لاريب فيه وهو البرهان فنشير إشارة خفيفة الى حصر مجامع الغلط الواقع فى هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع فى طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط فى كيفية ذلك القياس البرهانى إما أن يقع من جهة مادته التى هى المقدمات أو من جهة صورته التى هى التأليف أو منهما جميعا والواقع فى المقدمات إما لكذبها أو لأنها ليست غير النتيجة أو لأنها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لالتباسها بالصادقة إما فى اللفظ أو فى المعنى فان الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به إلا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما اللفظى فأكثره من جهة الألفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة الملتبسة بالمترادفة وهى التى تشترك فى معنى وتفترق فى معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الافتراق ويجرى اللفظين مجرى واحدفى جميع الاحكام وربما كان لما فيه الافتراق اثر فى تعيير الحكم مثل الخمر والسلافة فان للسلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذى من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون فى جوهره وإما فى هيئته والذى فى جوهر اللفظ ووضعه الاصلى فهو ما قدمناه فى المقالة الاولى من الألفاظ المشتركة ومن جملة ذلك أيضا الألفاظ المتشابهة والمشككة وما هو فى هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذى صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة أن القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول ان الهيولى الاولى لها فعل لأنها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون مايعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيحتمل أن يكون ضرب زيد ضاربا ومضروبا وكما نقول فى العجمية غلام حسن بالسكون فيهما فيحتمل ان يكون الحسن اسما للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل ان يكون اسما لسيده ويكون المراد إضافة الغلام اليه مع ان الفصيح فى لغة العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغاير

معناه إذا وقف على الراسخين فى العلم وقد يعرض بسبب انصراف (١) الكنايات ودلائل الصلاة الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو إذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايرا له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشتبه (٢) فى الحال ولا يدرى أهى جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا الانسانية من حيث هى الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هى الانسانية قد يؤخذ جزأ من المحمول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختلف (٣) المعنى بسببه واذا اقترن بهذه القضية قضية أخرى على تأليف قياسى يختلف الحال فيه بين جعله محمولا وموضوعا وقد نعرض بسبب تردد حرف العطف بين

---

(١) انصراف الكنايات ودلائل الصلات الكنايات هى الضمائر وأسماء الأشارات وهى ماتدل على معنى لاعلى أنها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمبهم لبيانه أما مثال الكناية فقد ذكره وأما الأشتباه فى دليل الصلة فكما فى قولك الأنسان وما يفعله ممكن فانك لوجعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وان جعلتها الفاعل الأنسان لم تصح لأن فاعل الأنسان واجب وهو وان رجع الى تصريف الكناية لأن العمدة فى الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة فى القول فى نحو هذا المثال لم يلتفت إلا الى الصلة نفسها لا الى ما استكن فيها لاسيما والتصريف ليس لضمير واحد فانك فى الأحتمال الثانى جعلت الضمير فى يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ماتصنع فى الاحتمال الاول لذلك روعيت الصلة بتمامها وجعلت موضعا مستقلا للأشتباه

(٢) فتشتبه فى الحال أى يشتبه حالها من كونها جزأ من الموضوع أو جزأ من المحمول

(٣) ويختلف المعنى بسببه فانك اذا جعلتها قيدا للموضوع فكأنك قلت الانسانية من حيث ذاتها أى من جهة أنها نوع وحقيقة وهى من هذه الحيثية ليست بخاصة بالضرورة بل هى ماهية لأفرادها ولكن لو اعتبرت من حيث هى انسانية قيداً للمحمول وهو خاصة فقد راعيت أنها خاصة لجنسها من حيث انها أمر

دلالته على جمع الأجزاء وبين دلالته على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا عنى به جمع الأجزاء صدق لأن الخمسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحدهما زوج والآخر فرد وان عنى به جمع الصفات كذب لأن الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لأن حمل الشىء وحده لا يفهم منه فى العادة الا كون الشىء موصوفا به لا كونه جزأ منه وقد يصدق الشىء مفترقا ولا يصدق مجتمعا مثل ان يكون زيد طبيبا غير ماهر فى الطب ويكون ماهرا فى الخياطة فاذا قيل زيد طبيب صدق واذا قيل زيد بصير (٢) صدق أيضا لأنه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق المطلق أيضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما أوهم التركيب والجمع من حيث العادة كونه بصيرا فى الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عنى به حالة الجمع ما يعنى به حالة الأفراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك تركيبى إذ يتردد البصير بين كونه بصيرا فى الطب أو فى شىء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما ان يكون الكاذب به كاذبا فى الكل وهو الذى لا يصدق الحكم على شىء من موضوعه البتة ولا فى حال ولا فى وقت وإما ان يكون كاذبا فى الجزء وإما ان لا يكون كاذبا فيهما بل فى جهته أما ما يكون كاذبا فى الكل فمشابهته مع الصادق انما تكون باندراجهما تحت كلى إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

خاص قد خص ببعض مشمولاته فيمكنك ان تضم الى هذه القضية وكل خاصة عرضى ويكون القياس صحيحا لأن حمل الانسان على الحيوان مثلا حمل العرضى لا حمل الذاتى

(٢) زيد به يرأى ماهر وتريد بصير فى الخياطة فان ذلك يصدق لأن المطلق يصدق حيث يصدق المقيد فاذا قلت زيد طبيب بصير وجمعت بينهما تبادر الى الفهم انه بصير فى الطب ولو عنيت أنه بصير فى الخياطة لصدق ولكن لا قرينة عليه وهذا المتبادر غير صحيح لأن الفرض أنه لا بصر له بالطب

أما الاندراج الحقيقي فمثل أن نحكم أن كل بيـاض جامع للبصر بسبب أنه السواد جامع للبصر فيتوهم ان جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل ان نحكم للبياض على السواد أو بالعكس لأن اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي ان يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا بواجب اذ قد يقع تحت كلي واحد متفقان ومختلفان ويوهم نتاج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا (١) السبب وأما الاندراج الوهمي فمثل حكم الوهم أن الهيولى والعقل أو البارى مشار الى جهته بسبب أن الجسم مشار الى جهتـه لتوهمـه اندراج الصادق والكاذب منهما تحت الحس وهذا الحكم صادق في الحس فنثبته في كل ما نتوهمه حسا ولا يتوهم موجود الا حسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فمنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئي فيحمل على الكل الذي فوقه كالضحك الذي لا يصدق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه إذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس الكلي الموجب قريب من هذا اذ هو يوهم الحكم الجزئي كليا فانه لما رأى شيئا سيالا (٢) أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر مرة والحكم على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا

---

(١) لهذا السبب أي لسبب توهم ان الأشياء المتعددة التي تندرج تحت كلي واحد ينبغي أن يحمل بعضهـا على بعض فيصح على هذا التوهم ان تنتج الموجبتان في الشكل الثاني كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فان النتيجة كاذبة لأن الكلي واحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

(٢) سيالا أصفر هو مرة بكسر الميم وهي خلط الصفراء وأصل القضية كل مرة فهي سيال أصفر فعندما وجد السيال الاصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكلية كنفسها ويقول كل سيال أصفر فهو مرة

القبيل فان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشيء آخر محمول على كل ذلك الملزوم توهم أن ذلك اللازم مساو لملزومه حتى يجوز (١) أن يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة فى الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب ان كل متوهم ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب فى الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو فى حال أو فى وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو فى وقت آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا فى تحقيق صدقها وتوابع الحمل كما حققناها فى الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط

وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السقمونيا مبردة بالذات وانما هى بالعرض لازالتها المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لا أنها كانت بالذات من السقمونيا ومثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط فى المقدمات من جهة كذبها

وأما من جهة انها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة . ولكن غير لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن انها غيرها وهذا (٢) هو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه من قبل

(١) حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم الضمير فى كله يعود الى اللازم كما تقول كل انسان حساس فان الحساس لازم للانسان فاذا وجدت شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذى هو الملزوم وذلك كالضاحك فانه يحمل على الانسان حملا كليا توهمت ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو لملزومه وهو الانسان فتحمل على الحساس وهو اللازم كل ما تحمله على الملزوم وهو الانسان ومن هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث ينتج كلية فانك اذا رأيت كل انسان متوهما أى فيه قوة الوهم ورأيت كل انسان ضاحكا حكمت بوهمك الذى تقدم تصويره أن كل متوهم فهو ضاحك مع ان من الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك

(٢) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فان النتيجة هى عين الكبرى وانما وقع اغترار بتغاير لفظى البشر والانسان

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهى اما أن تكون مساوية لها فى المعرفة كالمتضايفات اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبينة بها أو غير مبينة بها وما بين بالنتيجة اذا أخذ مقدمة فى بيان النتيجة فهو البيان الدورى ويعود حاصله الى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دورى فهو مصادرة على المطلوب الاول ولا ينعكس (١)

وأما الغلط فى صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل فى الصورة وحدها والذى هو بشركة لمقدماته فان لا تكون الاجزاء الاولى التى هى الحدود أو الاجزاء أو التوانى التى هى المقدمات متمايزة مثال الأول هو أن يعبر عن الاصغر والأكبر باسمين مترادفين أو عن الأوسط والأكبر بمترادفين فيعدم (٢) القياس أركانه الثلاثة فى المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الاول أو كان الوسط لفظا مشتركا

---

(١) ولاينعكس لأنه تقدم من المصادرة ما تكون فيه المقدمة عين النتيجة وليس من القياس الدورى لأن النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هى هى ومثال الدورى أن تقول كل كاتب فهو قابل الصنعة وكل قابل الصنعة فهو متفكر ثم تقول فى الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو يتحرك نظره لكسب المجهول من المعلوم وكل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة فصغرى هذا الدليل هى عين النتيجة لأن حركة النظر لكسب المجهول هى بعينها الفكر أما ما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دورا فهو كالاستدلال على صانع العالم بأن العالم كله أجسام وانها ملازمة للاعراض الموجودة وان ملازم الأعراض حادث ونحو ذلك من المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع للعالم أظهر من هذه القضايا جميعها

(٢) فيعدم القياس الخ ومثال الصورة الأولى وهى ما عبر فيها عن الأصغر والأوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قابل الصنعة ومثال الثانية كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فيكون أحد الحدود وهو الاوسط إما عين الاصغر أو عين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة فى كل قياس تنعدم ولا يبقى إلا حدان ولا يتألف منهما إلا قضية واحدة لا قياس

مستعملا فى المقدمتين بمعنييه (١) المختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز فى المقدمات فلا يتهيأ فيما أجزاؤه الأولى بسائط بل فيما تكون ألفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فأما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والحمل ولكن غير متمايزة في الاتساق كقول القائل كل ماعلمه الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو اذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متمايزة فى الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان لا يدرى أهو جزء من المحمول أو من الموضوع فمن هذه الوجوه يعرض الخلل فى صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط فى صورة القياس وحدها من غير شركة فاما لأن تأليفه ليس تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتفاء الاشتراك إما فى الظاهر والحقيقة معا وهذا (٢) مما لا يشتبه على عاقل خلوه عن الصورة القياسية أو فى الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات أو لأنه عادم شريطة شكل هو (٣) من ضروبه بأن تكون صغراه سالبة فى الأول والثالث أو كبراه جزئية فى الأول والثانى أو كان من موجبتين فى الثانى أو من سالبتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراه جزئية فى جميع الأشكال

---

(١) بمعنييه المختلفين كما يقول المستدل على نفى الواجب لو وجد الواجب فهو إما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكنا جاز عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٢) وهذا مما لا يشتبه على عاقل الخ كما تقول فى الاستدلال على نفى جواز رؤية المجرد المجرد ليس بجسم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن أن يرى فانه لا اشتراك بين مقدماته لا فى الظاهر ولا فى الحقيقة

(٣) هو من ضروبه ضمير هو يعود الى القياس

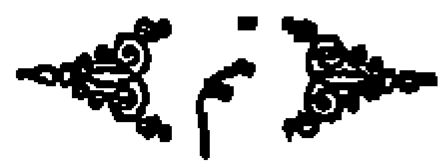
وإذا عرف هذا فى القياسات الحملية ومقدماتها فيسهل عليك اعتباره فى غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهى وضع ما ليس بعلة علة فان القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع فى قياس خلف ويدعى انه انما لزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازما منه بل (١) من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقيا فينبغى أن يجتنب عن هذا الغلط أيضا بمراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم

---

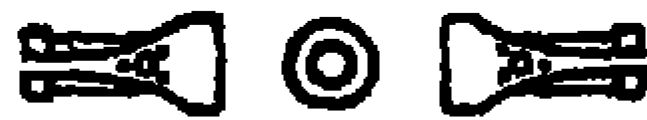
(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق نقيضه وهو ليس كل انسان بحجر ويضم الى مقدمة صادقة وهى كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا الى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وانما أدى اليه الكلية التى فرضتها صادقة وهى فى الحقيقة كاذبة

وبقى من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشىء آخر فيكون لازما للمجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين فى الاستدلال على الوحدانية لو لم يكن الاله واحدا وكان إلهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم إما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معا وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك إلهان بل جاء منه ومن ضم شىء آخر اليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شىء من الضدين بصادر من مبدأ واحد فالشر والخير من مبدأين مختلفين مع أن الشر فى الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافى أن يكون مع الخير من مبدأ واحد لانه لا يحتاج الا الى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع فى الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلى بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه فى طرفى الثبوت والارتفاع وهذا القدر كاف فى بيان المغالطات القياسية * واذ قد وفينا بما وعدنا فلنختم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمدا



(تنبيه) حصل خطأ مطبعى فى نمر الصحائف المسلسلة فكتب ن ٢٦١ وصوابها ٢٤١ فليتنبه



وقد قام بتصحيح هذا الكتاب ابتداء من الملزمة ٨ الى نهاية الكتاب حضرة الاستاذ الشيخ عبد الحفيظ سعد من علماء الازهر الشريف

(فهرست كتاب البصائر النصيرية فى علم المنطق)

صحيفة

صحيفة

صحيفة

تمت



Bibliotheca Alexandrina
0432188